■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

أعد وقائع الحوار للنشر

محمود عبد الحى *

مقدمـــة

يوشك ليل القرن العشرين على الانحسار تطارده خيوط فجر قرن جديد، هو القرن الحادى والعشرون .ورغم أن بضع سنين هى مسافة الزمن بين هذا وذاك، إلا أننا لا ندرى - على وجه اليقين- أفجرا مشرقا تعم أنواره وشمسه كل الأرجاء، أم فجرا قاتما ملبدا بغيوم قد تتسلل من بينها أشعة ضوء نهار، أو شمسه، لتضئ رقعة هنا أو هناك من أرجاء المعمورة.أى الاحتمالين أرجح؟هنا أيضا لا نستطيع، وربما لا يستطيع غيرنا، أن يقطع بإجابة رغم أن السؤال لا يلهث وراء اليقين وإنما يظل أسيرا فى شباك عدم اليقين.

وليست مهمتنا الآن أن نبحث عن مثل هذه الإجابة ،أو أن نغوص فى مسببات عدم إمكان الوصول إليها قاطعة جلية، على المستوى العالمى. فليس ذلك من الأهداف الرئيسية لدائرة الحوار هذه ،وإن كنا نعتقد أنه سيظلل مساراتها لسببين:

أولهما، أن استشراف تحديات المستقبل التى تواجهها مصر يختلف باختلاف ما نرجحه - أو ترجحه الأحداث - كإجابة لهذا السؤال على المستوى العالمى.

وثانيهما،أن الغوص فى مسببات لماذا تغم هذه الإجابة علينا وعلى غيرنا - وهى مسببات كونية ودولية وإقليمية ومحلية - يكشف بلا شك عن تحديد سمات وخصائص للعناصر الفاعلة فى

* أ.د. محمود عبد الحى: مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

صنع هذه التحديات والقدرة على مواجهتها، ولا تخرج هذه العناصر عن كونها الإنسان والمكان.

ليكن - إذا - أننا، فى دائرة الحوار هذه،نسعى إلى استشراف مستقبل مصر بين أرجاء المعمورة وهى تقترب من فجر القرن الحادى والعشرين، وتتطلع إلى أن يكون نصيبها موفورا من إشراقة مأمولة لهذا الفجر. ونأمل ألا يكون هذا الاستشراف مجرد إسقاط لنتائج مقدمات الماضى وتفاعلات الحاضر على المستقبل القريب أو البعيد، وإنما نريده أن يكون إطلالة واعية وعميقة لا تسلم بالنتائج إلا إذا كانت مبشرة وواعدة.أما إذا كانت خلاف ذلك فلا تستسلم لها وإنما تبين طرق مواجهتها والتحصن ضد شرورها وآثامها.

وبحكم اتساع وتشعب جوانب الحوار حول "مصر وتحديات المستقبل"، رأت هيئة تحرير المجلة أن يتم تناول هذا الموضوع فى أربعة أجزاء تنشر - بمشيئة الله - فى أربعة أعداد متتابعة بدءا من عدد ديسمبر١٩٩٧، فكأننا بصدد دائرة حوار تقع فى أربعة أجزاء متكاملة،أو لنقل إنها دوائر أربع للحوار حول "مصر وتحديات المستقبل". ومن ثم تقرر أن تكون هذه الرباعية على النحو التالى:

الجزء الأول : المكان، والسكان، ودوائر الانتماء.

الجزء الثانى : استراتيجية الدفاع الاجتماعى فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

الجزء الثالث: استراتيجية للتنمية تستجيب لتحديات المستقبل.

الجزء الرابع : حسابات التكلفة والعائد لمشروعات المستقبل.

الجزء الأول: المكان والسكان ودوائر الانتماء

وبناء على ما تقدم، عقدت دائرة الحوار حول الجزء الأول "المكان والسكان ودوائر الانتماء" بمقر معهد التخطيط القومى فى السابع والعشرين من شهر جمادى الأولى عام ١٤١٨هـ ،الموافق للتاسع والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٩٧م . وشارك فيها ،بحسب الترتيب الهجائى، السادة:

أ.د. أحمد حسن إبراهيم	مستشار بمعهد التخطيط القومى.
أ.د. أشرف حسونة	مستشار بمعهد التخطيط القومى ومدير برنامج تنمية المجتمع بالصندوق الاجتماعى للتنمية.
أ. السيد يسين	مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

أ.د. صبحى عبدالحكيم	أستاذ بكلية الآداب .جامعة القاهرة.
أ.د. عبدالفتاح ناصف	مستشار بمعهد التخطيط القومى.
أ.د. على الدين هلال	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
أ.د. فؤاد أبوحطب	أستاذ بكلية التربية. جامعة عين شمس.
أ.د. محمود الكردى	أستاذ بكلية الآداب.جامعة القاهرة.
أ.د. محمد سمير مصطفى	مستشار بمعهد التخطيط القومى.
أ.د. محمود عبدالحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى.

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم... يسعدنى بالنيابة عن هيئة التحرير وبالأصالة عن نفسى أن أرحب بحضراتكم وأشكركم لتلبية دعوة هيئة التحرير لحضور دائرة الحوار للعدد القادم من المجلة والذى اختارت له هيئة التحرير موضوعا من الموضوعات الساخنة عن تحديات المستقبل فى مصر.

حينما وضع الموضوع أو اقترح رؤى أنه لا يمكن تغطيته فى ندوة واحدة وأنه من الممكن تغطيته فى عدد من الندوات. هناك اقتراح مبدئى بموضوعات أو ندوات تالية أيضا فى نفس الموضوع. ولكننا نبدأ اليوم بالإنسان والمكان ودوائر الانتماء المصرى فى مواجهة هذه التحديات.تم إعداد ورقة مبدئية من الممكن التعديل فيها أو التحدث فى عدد من المحاور الرئيسية للموضوع الأول.التعديل ممكن، وأيضا الإضافة أو الحذف، أو نغطى المحاور الموجودة. كتب المسودة الأولى لهذه الورقة ويتابع مناقشاتنا فيها أ.د. محمود عبدالحى فنعطى له بعض دقائق لعرض الموضوع.

محمود عبدالحى

بسم الله الرحمن الرحيم .أبدأ بالترحيب بأساتذتنا المشاركين فى هذا الحوار، وأعرض لموضوع دائرة الحوار عن مصر وتحديات المستقبل.وكما أوضحت ورقة الحوار، فإن هذا الموضوع المتسع والمتشعب سيتم تناوله فى أربعة أجزاء سيخصص لها أربع دوائر للحوار. ومن ثم فإن حوارنا هذا يختص بالجزء الأول، وموضوعه المكان والسكان ودوائر الانتماء. وإذا كنا نقترح هذه البداية فما ذلك إلا لأن هذه العناصر الثلاثة تتجمع فيها محصلة تاريخ الدولة، ومنها تتشكل قاعدة حركة المجتمع

فى حاضره ومستقبله، ومن ثم تشكل هذه العناصر الثلاثة محور الفعل ورد الفعل فى مواجهة تحديات المستقبل. وإذا كنا نتفق على أن تكون هذه العناصر الثلاثة بؤرة اهتمامنا فى هذا الحوار، فإننا ندعو إلى تناولها فى إطار ديناميكى يجمع بين الماضى والحاضر ويستشرف المستقبل، ولا يتوقف عند مجرد تشريح وتوصيف الواقع وإبراز سماته وإنما يتجاوز ذلك إلى رؤية تحليلية نقدية بناءة تثرى قدرات هذا البلد على صنع حاضره ومستقبله، واحتلال المكانة التى تليق بتاريخه الطويل وقيمه الراسخة. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وعى دائم بالتحديات التى تواجهه فى الحاضر والمستقبل، وقدرة متنامية على التعامل معها وتطويعها لإرادته.

فى ضوء ذلك، ربما يكون من المفيد أن نطرح- على سبيل الاسترشاد - عددا من المحاور الرئيسية يدور الحوار حولها وفى أعماقها:

المحور الأول: الجغرافيا السياسية للمكان

لاشك أن موقع مصر الجغرافى متفرد بطبيعته، وذلك ما يؤكده "جمال حمدان"فى موسوعته الرائعة "شخصية مصر" حيث يذكر أن هذه الشخصية هى التفرد، وأنه إذا كانت "الجغرافيا لا تكرر نفسها أكثر مما يعيد التاريخ نفسه، غير أن واقع الأمر هو أن درجة التفرد ومدى التمايز وحدة التباين هى التى تختلف. وهنا تأتى مصر بكل سهولة على القمة،إنها قمة التفرد، وتلك هى حقيقة عبقريتها الإقليمية".ولعل من أهم نتائج هذا التفرد، فيما يخص محور اهتمامنا هنا، أننا لا نستطيع الحديث عن الجغرافيا السياسية لحوض البحر المتوسط،ولا للعالم العربى، ولا للشرق الأوسط، ولا لأفريقيا،بل ولا للعالم كله،إلا ونجد مصر- بموقعها - فى القلب من كل هذه التقسيمات الإقليمية المتداخلة. فما هى انعكاسات ذلك على:

- طبيعة دور مصر عربيا وإقليميا وعالميا،وعمليات المد والجزر فى هذا الدور.

- طبيعة وتكوين المجتمع المصرى وتوجهاته السياسية والثقافية، بل وعاداته الاستهلاكية وأنشطته الإنتاجية.

- نظام الحكم والإدارة فى مصر، وكيفية المزج بين المركزية واللامركزية.

المحور الثانى: علاقة السكان بالمكان

على الرغم من أن مصر تحتل موقعا جغرافيا يكاد يكون مربعا تربو مساحته عن المليون كيلو

متر مربع بقليل، إلا أن المعمور من هذه المساحة ظل عبر تاريخها الطويل يكاد ينحصر فى شريط الوادى الضيق المتمركز حول مجرى نهر النيل، ومن ثم ظلت مقولة "مصر هبة النيل" صادقة ومعبرة طوال هذا التاريخ. ورغم ما فى هذه المقولة من بساطة وعمق إلا أننا لم نأخذ منها سوى مدلولها الإيجابى الذى ينصرف إلى أهمية هذا النهر كشريان للحياة فى مصر، وليتنا رعيناه حق قدره. بينما غضضنا الطرف عمدا أو سهوا عن مدلولها السلبى الذى ينصرف إلى تواكل البشر واستمراء العيش على ما يجود به نهر النيل قل أو كثر، فكانت النتيجة أن تضاعف عدد سكان مصر مرات ومرات على نفس المساحة الضيقة لوادى النيل (٤٪ تقريبا من المساحة الكلية لمصر). وكان لذلك من الآثار السلبية- اقتصاديا ،واجتماعيا ،وسياسيا ،وثقافيا - ما يجل عن الحصر. وعندما أطلقت الدعوة، وتوجهت السياسات،إلى زيادة رقعة المعمور من أرض مصر بالخروج من الوادى الضيق، تباينت الآراء واختلفت الاتجاهات. فهل لنا فى هذا الحوار أن نستدعى ما حبانا به الله من علم وخبرة وإخلاص للوطن وولاء لمستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة من الأبناء والأحفاد من أجل:

- تقييم تطور علاقة سكان مصر بكل من الجزء الذى يعمرونه من أرضهم والحيز الإجمالى المتاح لهم.

- تقييم تطور محاولات استغلال هذا الحيز.

- تقييم جاد وموضوعى، لا يقتصر على حسابات الأجل القصير وإنما يعطى الأولوية لرؤية استراتيجية طويلة الأجل،لما هو مطروح الآن من مشروعات التوسع فى رقعة المعمور المصرى (جنوب الوادى، وسيناء).

- استكشاف إمكانات استغلال الحيز مع دول الجوار بشكل من أشكال التعاون يحقق المصالح المشتركة للجميع.

المحور الثالث: تحديات الحاضر والمستقبل

لا تنفصل تحديات الحاضر، ولا تحديات المستقبل، التى تواجهها ،أو ستواجهها، مصر عما تعرضت له من تحديات عبر تاريخها الطويل. ومن ثم فإن حوارنا فى هذا المقام ربما يتخذ مساره على النحو التالى:

- عرض موجز لما تعرضت له مصر من تحديات عبر تاريخها الطويل واستخلاص العبر

والعظات التى يمكن أن تضئ الطريق لمواجهة تحديات الحاضر واحتمالات المستقبل.

- تقييم تحليلى لطبيعة تحديات الحاضر وأساليبنا فى التعامل معها.

- استشراف تحديات المستقبل وما نراه سبلا ملائمة لمواجهتها.

وربما يكون من المناسب للحوار،وهو يتخذ هذا المسار،أن يأخذ بتقسيم واسع للتحديات: محلية، وإقليمية، وعالمية، على أن يتداخل مع ذلك تقسيم نوعى للتحديات بحيث تشمل الجوانب الاقتصادية، والتكنولوجية، والثقافية ، والسياسية، وما يكون لهذه مجتمعة من انعكاسات تتمثل فى خلق تحديات اجتماعية.

المحور الرابع: السكان فى مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل

يتعلق الأمر هنا بحوار يلقى الضوء على الخصائص الديموجرافية لسكان مصر بهدف التعرف على مواطن القوة والضعف فى مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .ومن ثم يقترح التركيز فى هذا المحور على:

- التطور العام لحجم السكان ومعدلات نموهم وخصائصهم الديموجرافية.

- التوزيع الجغرافى للسكان داخل الحيز المصرى وانعكاساته على قدرة مصر على مواجهة التحديات.

- التكوين العلمى والثقافى للسكان وانعكاساته على قدرة مصر على مواجهة التحديات.

- الخصائص المجتمعية للسكان وانعكاساتها على قدرة مصر على مواجهة التحديات.

المحور الخامس: المتطلبات الموضوعية لمواجهة التحديات

أيا كان نوع التحديات التى يمكن أن نتفق عليها فى حوارنا هذا، فإن المتطلبات الموضوعية لمواجهتها تتبلور فى كلمة واحدة هى التنمية الشاملة. وبدلا مما درجت عليه أدبيات التنمية التقليدية فى الحديث عن التنمية الشاملة بتعداد جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإن "التنمية البشرية"تطرح نفسها فى إطار أحدث ما توصلت إليه أدبيات التنمية ليس فقط كمرادف لاصطلاح التنمية الشاملة وإنما أيضا كمفهوم واستراتيجية مختلفة المحاور متطورة الأبعاد على نحو لا يسلم بكثير من الفروض والآليات التى اعتمدت عليها نظريات وسياسات التنمية التقليدية،وإن

كان يفضى بنا إلى الكثير مما يتعين تأصيله وتمحيصه فى ضوء نظريات وآليات اقتصادية مازالت راسخة، وفى ضوء معطيات واقع اجتماعى وثقافى وسياسى ربما يكون فى حاجة إلى تطوير، ولكنه ليس بالقطع مما ينبغى إنكاره أو تجاهله، ففيه الكثير من الإيجابيات التى يجب الحفاظ عليها كما لحقت به شوائب كثيرة ينبغى التخلص منها.

ونسترعى الانتباه إلى أننا لا نطرح فى هذا الجزء من الحوار متطلبات التنمية البشرية بكل أبعادها، فذلك ما يستقل به جزء قادم (الجزء الثالث) من دائرة حوارنا حول "مصر وتحديات المستقبل". ومن ثم فإننا نقترح التركيز الآن على اثنين من هذه المتطلبات هما: التعليم، والصحة. فهذان العنصران من أهم عناصر بناء قدرة السكان على مواجهة تحديات المستقبل، ونأمل أن يتجاوز الحديث هنا مجرد توصيف الحال - فذلك متاح فى الكثير من الدراسات فضلا عن تغطيته فى المحور الرابع أعلاه - لنركز على مقترحات محددة ترتقى بالتعليم والصحة إلى مستوى تأهيل الإنسان المصرى لطرق آفاق المستقبل ومواجهة تحدياته.

المحور السادس: دوائر الانتماء المصرى وانعكاساتها على إمكانات مواجهة التحديات

إن مصر بحكم موقعها وحضارتها وثقافتها تنتمى إلى دوائر ثلاث هى:الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية،والدائرة الإسلامية.ولا جدال فى ذلك أيا كانت حركة مد النشاط المصرى وجزره فى أى من هذه الدوائر، بل نذهب إلى القول إن العالم بشرقه وغربه يدرك هذه الحقيقة. ولا نبالغ إذا قلنا أن هذا الإدراك يفرض على مصر تحديات - إن لم تكن صراعات ساخنة أو باردة - مصدرها دول لا تريد لمصر أن تستمد عناصر للقوة من خلال حركتها ضمن هذه الدوائر.

وإذا كان انتماؤنا إلى هذه الدوائر الثلاث أمرا لا شك فيه، فمن المفارقات الغريبة أننا نكاد لا نطرح أبدا أمر انتمائنا المحلى،أى انتمائنا الوطنى، أو لنقل انتمائنا لأنفسنا،على بساط البحث،وكأن ذلك أمر مسلم به لا يأتيه الوهن من بين يديه ولا من خلفه .وذلك خطأ يجب تداركه بأن يمتد حوارنا إلى دائرة الانتماء المحلى لوطننا ولأنفسنا،وقد لا تكون هناك أدنى مبالغة إذا قلنا إنه بقدر ما ننجح فى تأكيد انتمائنا لهذه الدائرة،عملا أكثر منه قولا، بقدر ما يكون نجاحنا فى تأكيد انتمائنا للدوائر الثلاث المتقدم ذكرها والعمل من خلالها لنقوى بها وتقوى بنا.

وتبقى دائرة العالمية وعاء يضم هذه الدوائر الأربع فضلا عن دوائر أخرى لا تتقاطع ولاتتماس معها فحسب وإنما قد تتصارع معها أيضا. وليس انتماؤنا إلى هذه الدائرة العالمية بجديد علينا،فلم

يحدث فى تاريخ مصر أن انغلقت، أو انكفأت، على نفسها حتى فى أحلك ما مرت به من ظروف فى تاريخها. فمصر كانت، وستظل دائما، فى بؤرة الأحداث العالمية بمقياس كل عصر .وإن كان ماضيها يوضح أنها تواجدت دائما فى بؤرة تلك الأحداث إما فاعلة رائدة أو مدبر لها بليل لتكون ساكنة خاضعة، فإننا لا نعتقد أن الأمر سيخرج كثيرا عن هذين الاحتمالين فى المستقبل القريب أو البعيد،وإن كانت طبيعة العصر الحاضر واحتمالات مستقبله تنعكس بالتأكيد على الأشكال والأدوات التى يمكن أن يجسد فيها، ومن خلالها، أحد هذين الاحتمالين على أرض الواقع.واجبنا نحن أن نهيئ أنفسنا ونعمل من أجل أن يكون الفعل والريادة هما دليلنا فى صنع الحاضر وبناء المستقبل.

نحن ننتمى، إذا، إلى دوائر خمس هى:

- الدائرة المحلية الوطنية.
- الدائرة العربية.
- الدائرة الأفريقية.
- الدائرة الإسلامية.
- الدائرة العالمية.

نطرح هذا الانتماء للحوار من زاوية آثاره السلبية والإيجابية على قدرات مصر فى مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل كما تم تناولها فى المحور الثالث.

هذه هى المحاور المقترحة للنقاش فى هذه الجلسة،وهى إرشادية تخضع لما ترونه من تعديلات، وأشكر حضراتكم على حسن الاستماع وأتمنى أن تكون المناقشة مثمرة بإذن الله وشكراً.

عبد الفتاح ناصف

قبل بداية المناقشة، أود أن أؤكد انه يتم تفريغ الشرائط المسجلة التى ترسل لحضراتكم لمراجعتها قبل أن نضعها فى الشكل التحريرى المناسب للنشر.ومن النقاط التى أحرص دائما على توضيحها منذ البداية أنه أيا كانت المحاور التى يدور حولها النقاش فإننا إما أن نأخذها محورا تلو الآخر، أو أن يترك للمتحدث حرية التجول بين المحاور المختلفة، ويبدو أن ذلك ما يفضله عادة معظم الأخوة الذين يتفضلون بحضور الدوائر، على أن يترك للمحرر، إذا أحب، أن يقسم مداخلات المتحدثين بين المحاور المختلفة.

السيد يسين

أود القول، فى البداية،إن الخطة الواردة فى ورقة الحوار المقدمة فيها ترديد لما نعرفه ولا تطرح موضوع الندوة طرحا حقيقيا .وهناك ملاحظة هامة،ففى الجزء الثانى تتحدث الورقة عن معالم استراتيجية مصرية للدفاع الاجتماعى.والدفاع الاجتماعى مفهوم خاص جدا فى القانون الجنائى، ويعنى سياسة جنائية ولا أعتقد أن الورقة باستخدامها هذا المصطلح تقصد معناه الدقيق.

عبد الفتاح ناصف

ليس هناك ما يمنع من أن يتناول الحوار ترديد ما نعرفه، أو ما يعرفه الكثيرون غيرنا ،طالما أن ذلك مفيد للإحاطة بأبعاد الموضوعات محل المناقشة،وليس المقصود بما جاء فى ورقة الحوار عن الجوانب الجغرافية والسكانية عرضا مفصلا على نحو ما يرد فى البحوث التى تتناول هذه الجوانب، ولكنى متصور أن الدكتور صبحى يستطيع ببساطة التحدث عن هذه الجوانب مستخدما بعض الأرقام، وإذا كان هناك شئ مهم للقارئ فى حدود دائرة الحوار نطلب منه تأكيد هذه الأرقام.

محمود عبدالحى

إذا كان استخدام مصطلح الدفاع الاجتماعى قد بدأ أصلا فى مجال الدراسات الأمنية، فى القانون الجنائى، فإن هذا المفهوم ناقشناه كثيرا فى مركز بحوث الشرطة منذ أكثر من ١٢ سنة وخلصنا إلى أنه يتسع ليشمل وضع استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد - وليس البعد الأمنى سوى أحد هذه الأبعاد - ومزدوجة الهدف، فمن ناحية هى تهدف إلى الحيلولة دون وقوع الجرائم بكافة أشكالها من خلال تحصين البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كى لا تولد أسبابا تؤدى إلى هذه الجرائم. ومن ناحية أخرى تهدف مثل هذه الاستراتيجية،دون الإخلال بمبدأ العقاب على قدر الجرم، إلى إعادة تأهيل مرتكبى الجرائم للاندماج فى المجتمع بعد قضاء ما يستحقونه من عقاب. ومن الواضح أن هذا الهدف المزدوج يقودنا إلى مفهوم للدفاع الاجتماعى أوسع مما بدأ به هذا المفهوم فى الدراسات الجنائية.

السيد يسين

فيما يتعلق بموضوع الحوار، وهو مصر وتحديات المستقبل، اقترح منهجية قد تكون تقليدية لكنها ستكون مفيدة. وتتمثل فى إثارة مشكلة النظام العالمى كمدخل.والسؤال هو:ما هى المشكلات

فى النظام العالمى التى تبرز فيها تحديات المستقبل؟ أتحدث عن الدائرة الأولى، دائرة النظام العالمى وأقول إن فيها من التغيرات ما يدعو للحديث عن التحديات لمستقبل مصر، أهم ما فيها العولمة وانعكاساتها على مستقبل مصر. العولمة لها ثلاثة أبعاد :عولمة سياسية تتعلق بالتعددية السياسية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان،والعولمة الاقتصادية وأبرز ما فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية، وهناك العولمة الثقافية والدعوة لصياغة ثقافة عالمية.

هناك أيضا الدائرة الإقليمية: التنمية بين القطرية وبين القومية، هل يمكن عمل تنمية إقليمية أو قومية فى وجود تحدى إسرائيل؟ وهل إسرائيل تمثل تحديا حضاريا وتكنولوجيا وصناعيا؟ ثم هناك تحديات محلية كثيرة نستطيع الحديث عنها. أعتقد أننا لو تحدثنا بهذا الشكل بحيث ننتقل من العالمى للإقليمى للمحلى سنكون قد أحطنا بكافة المشاكل.

عبد الفتاح ناصف

كل هذا موجود فى الورقة، الدائرة العالمية والدائرة الإقليمية والدائرة الوطنية بالإضافة إلى الدائرة الإسلامية. بعض النقاط التى ذكرها الأستاذ السيد يسين، كما ذكرها الدكتور محمود عبدالحى فى عرضه، قد تكون معروفة لكنها تنسى فى كثير من الأحيان فى وضع الأولويات.لم تبدأ الورقة بتأثير الاتجاه العالمى لأننا إذا ناقشنا الدائرة العالمية فقط قد لا نصل فيها إلى أشياء جديدة واضحة للتطورات السريعة للاقتصاد العالمى لكننا سنناقشها كبعد من الأبعاد أو دائرة من الدوائر التى يتحرك فيها المجتمع المصرى ويزيد تأثيرها من خلال عملية العولمة.

إن الأساسيات لابد أن تكون واضحة فى بداية التفكير فى مستقبل مصر وتحدياتها ومدى تأثيرها السلبى أو الإيجابى، بمعنى عندما نتحدث عن الدائرة العربية فنحن نعلم السلبيات الموجودة فيها، لكن ما هو المطلوب فى المستقبل لزيادة الإيجابيات الخاصة بدائرة الانتماء العربى؟ أو الانتماء الإسلامى؟ أو الدائرة المحلية والتناقضات التى تظهر على السطح من فترة، أو تظهر وتموت أو تظهر وتخف على الأقل.

هذه القضايا قد تأخذ عشر دقائق من الوقت إذا كانت أساسياتها متفق عليها ولا يوجد ما يضاف إليها .ثم الدائرة الأوسع وهى الدائرة العالمية ومدى تزايد أهميتها بالنسبة للتحديات وهل هى دائما إيجابية بالنسبة لما نتصوره من تحديات تواجه مصر؟ وكيفية الاستفادة من هذه الدائرة دون أن

نطفئ الجانب الحضارى للإنسان المصرى؟ وهل العولمة أن تكون الحضارة واحدة ولا تكون هناك نماذج مختلفة للحضارات المختلفة؟

هذه قضايا فى منتهى الأهمية،عندما نتحدث عن التحديات المستقبلية لمصر وماذا يمكن أن نفعل بخصوصها، وكيف يمكن أن نهيئ أرضية جديدة لكى يكون المستقبل مشرقا وليس معتما.هذا هو الهدف، لكنى مازلت أؤكد أن القضايا التى ستتفق هذه المجموعة حول أنها أساسيات - هل هى أساسيات لكل من يتخذ قرارا فى العالم العربى وفى مصر؟ هل سنقول إنها أصبحت أساسيات وأصبحت ثابتة؟ هل هناك ثوابت للعمل فى البلاد العربية بحيث أعطى أولوية للعالم العربى قبل أن أعطيها خارجيا؟ عندما نتحدث عن الجانب الإقليمى تبرز إسرائيل بالضرورة،ومن ثم فى رأيى الشخصى عندما نغطى بعض الأساسيات ونؤكدها فان ذلك يفيد ولا يضر حتى لو كان هناك نوع من التكرار، فتكرار الثوابت مفيد للتذكرة بأننا نخطط وننظر للمستقبل وهناك ثوابت أمامنا وبهذا يكون الحكم عليها ممتازاً.

السيد يسين

رأيى أن نتبنى مدخلا يعتمد على الإشكاليات المثارة حول الموضوع،فهناك دوائر وهناك إشكاليات،ما هى هذه الإشكاليات وكيف سنواجهها؟

صبحى عبد الحكيم

نحن لا بد أن نبدأ بدوائر الانتماء المتفق عليها ثم نفكر فى الأشياء التى نختلف عليها. دوائر الانتماء بالنسبة لمصر متعددة، وهذا التعدد يرتبط إلى حد ما بموقع مصر الجغرافى الفريد. هل تعدد دوائر الانتماء فى صالح مصر أم فى غير صالح مصر؟ هذه قضية. إن تعدد دوائر الانتماء ربما يكون سببا يفقد مصر هويتها،فضلا عن أن هناك دائرة سقطت من الدوائر المرصودة وكثيراً ما تسقط مع أنها لا تقل أهمية عن بعض الدوائر المرصودة، فى ورقة الحوار، وهى دائرة حوض النيل.

دائرة حوض النيل قد ترتبط بدائرة الانتماء المحلى وقد ترتبط بدائرة الانتماء العربى، وقد ترتبط بدائرة الانتماء الأفريقى لأن تعدد دوائر الانتماء يحدث تداخلا،فالعالم العربى جزء منه فى أفريقيا، والعالم الإسلامى جزء منه فى أفريقيا أيضا.إذا هناك تداخل فى دوائر الانتماء.وهناك أيضا دائرة يحلو للبعض إضافتها فى الفترة الأخيرة بصفة خاصة، ولم ترد فى ورقة الحوار، وهى دائرة

البحر المتوسط ولو أننى لا أكثرت كثيرا بهذه الدائرة قدر اهتمامى بدوائر أخرى أكثر أهمية من دائرة البحر المتوسط .هذه ملاحظة شكلية.

القضية التى أود إثارتها، أيضا، هى: هل تعدد دوائر الانتماء فى مصلحة مصر؟ ويسير لمصر أن تواجه تحديات المستقبل؟ الإنسان المصرى تائه فى هذا الخضم من هذه الدوائر. الإنسان المصرى هل هو إنسان مصرى فقط؟ أم إنسان عربى،أم إنسان إسلامى؟ أم إنسان أفريقى؟ أم إنسان ترتبط مصلحته بالنيل؟ أم إنسان يتطلع إلى الشمال، إلى البحر المتوسط، وعبره إلى أوروبا؟ فالإنسان المصرى أعتقد أن كيانه مشتت بسبب تعدد هذه الدوائر ورصدها كما لو كانت جميعا ذات أهمية واحدة. لابد أن نناقش هذه الدوائر ونتبين الأهمية النسبية لكل دائرة ومدى مساهمة كل دائرة من دوائر الانتماء فى تحديد الهوية المصرية، إذا كانت هناك هوية مصرية، مع هذا التعدد كما ذكرت. هذه نقطة أساسية تتعلق بالنقطة المتفق على مناقشتها وهى دوائر الانتماء.

فؤاد أبو حطب

أولا أشكركم على دعوتى للمشاركة فى هذه الندوة الهامة وأحب أن أشير إلى أن موضوع الهوية، إذا تناولناه، ليس بالضرورة موضوعا يتضمن النقاء للشخصية، فحتى فى حالة الإنسان الفرد نقول هوية هذا الفرد ،وهذا ليس معناه بالضرورة حقيقة أن هذا الفرد نتاج تناسل أب وأم وأجداد فقط،وإنما هو تفاعل مركب جدا لظروف متعددة متشابكة تؤثر وتصنع فعلها فى هذا الشأن. فى تصورى أن هذا يمكن أن ينطبق أيضا على المجتمعات والحضارات والثقافات.

الشخصية المصرية - وأى شخصية فى أى حضارة - لا يمكن أن تقول إنها شخصية نقية، بمعنى أنها تعود إلى أصول واحدة، وأنه إذا تداخلت بعض العوامل فيها فإن هذا يؤدى إلى فقدانها لطبيعتها.الشخصية المصرية بطبيعتها شخصية متعددة الجوانب وهذا جزء من قدر مصر وموقعها ودورها التاريخى والحضارى فى هذا الموقع من العالم. إن دوائر انتمائها تعددت،ولا أعتقد أن هناك حضارة فى العالم دوائر انتمائها بسيطة جدا إلى حد أننا نستطيع اختصارها إلى عامل واحد أو بعد واحد، فالتعدد هو الذى صنع الحضارة المصرية على مدى التاريخ. وفى تصورى،كإجابة مبدئية على سؤال أستاذنا الجليل الدكتور صبحى، أقول إنه لا خوف على الهوية المصرية من تعدد هذه الدوائر لأن هذه الدوائر موجودة بالفعل ولم نصطنعها أو نفتعلها .مصر منذ بداية الأمد وحتى الأبد جزء من أفريقيا، ومن العالم العربى، ومن البحر المتوسط، ومن حوض النيل، ومن العالم الإسلامى. أخذت

مصر من كل ذلك وأعطت، وشكلت فيه وتشكلت به ،على مدى التاريخ.

السؤال الذى يهمنا الآن،أنه فى هذا العصر يكثر الحديث ويحلو حول العولمة والكوكبة والثقافة الواحدة والإنسان الواحد، فهل من الممكن أن نتوقع فى مسار الإنسانية أننا سنتحول إلى حضارة واحدة أو ثقافة واحدة أو إنسان واحد؟ أعتقد أن هذا غير ممكن بدليل أن بعض دعاة هذا الاتجاه من النظم السياسية فى عالم اليوم،مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل التى كانت أول دولة دعت للعولمة، و"انشتين" تجربته معروفة منذ الأربعينات، فهو أول من دعا إلى الإنسان العالمى قبل قيام إسرائيل ثم أعلن ولاءه لها عند قيامها .كذلك الولايات المتحدة التى تقود النظام العالمى الجديد تكاد تكون إحدى النظم السياسية التى تركز على المسألة القومية. ونحن فى هذا الطوفان الذى يدعو إلى ذوبان أو ضياع الشخصية الوطنية يجب أن نتنبه أن اللعبة ليست سهلة وإنما المسألة أن يكون لدينا - ولن ندخل فى الميكانيزمات التى وراء ذلك - الوعى الكافى للمحافظة على الهوية المصرية داخل الدوائر العديدة التى تضمنا والتى يجب ألا نتجاهلها أو نستبعد بعضها لحساب البعض الآخر، لا بد أن نكون واعين بهذا.

فى هذا الصدد أحب أن أشير إلى تجربة الوحدة الأوروبية،التجربة حديثة جدا وكلنا نعرفها وبعضنا درسها، لكن ما لفت نظرى فى تاريخ هذه التجربة أنها وهى تمر فى مراحل معاناة طويلة جداً على مدى سنوات طويلة،كان هناك - طول الوقت- تأكيد على ما يسمى البعد الأوروبى، بناء الاقتصاد خلف بناء التعليم، فالتعليم مهم جدا - وأنا من رجال التعليم - استبعاد التعليم من اللعبة مسألة خطيرة جدا، فطول الوقت ، عند محاولة بناء الوحدة، كان التعليم أحد العوامل الأساسية. وأود القول مرة أخرى إنه لا خوف على مصر من تعدد الدوائر، وإنما المطلوب هو الوعى بأننا نأخذ منها ونعطى لها ونشكل ونطور، من خلالها، بنية الشخصية المصرية.

السيد يسين

استطاع أستاذنا الدكتور صبحى عبد الحكيم بذكاء شديد أن يحول موضوعا تقليديا خاصا بدوائر الانتماء إلى إشكالية، وإشكالية تستحق المناقشة. وقد طرح سؤالين: السؤال الأول: هل تعدد دوائر الانتماء يؤدى إلى بلبلة الإنسان المصرى،وهل من مصلحته تعدد الدوائر؟ والسؤال الثانى: أليست هناك أولوية لدائرة عن دائرة؟

أولاً: تعدد دوائر الانتماء مسألة يحكمها التاريخ الاجتماعى لمصر وليست مسألة رغبوية حسب مزاجنا ننتمى أو لا ننتمى، هناك تاريخ اجتماعى لمصر. وفى التاريخ الاجتماعى لمصر،الانتماء العروبى انتماء أصيل لا يمكن الخلاص منه بمقالة أو بخطبة أو بنزع أنفسنا من هذا التاريخ .هناك عمق شديد فى الانتماء العربى فى مصر ولا أود الكلام بالتفصيل، إنما المعروف أن مصر فى الخمسينات والأربعينات وحتى فى الثلاثينات احتضنت كافة زعماء المقاومة العربية، كان مكتب المغرب العربى الذى قاد المقاومة المغاربية موجودا فيها... الخ. الانتماء العربى لمصر كان موجودا قبل أن نقرأ ساطع الحصرى وقبل أن يأتى جمال عبد الناصر. ونحن طلبه فى المدارس الثانوية كنا نتظاهر من أجل فلسطين والجزائر وفى ذكرى وعد بلفور. لم نكن قرأنا لساطع الحصرى ولم يكن قد ظهر جمال عبد الناصر.إذن على مستوى الشعب،الوعى العربى عميق ومتأصل ويعكس انتماءات وصلات ثقافية، ولم تكن هناك حدود تحت حكم الدولة العثمانية وقد أفتى الشيخ محمد عبده فى طرابلس ثم ذهب إلى تونس ... الخ. النخبة العربية اعتبرت الوطن العربى محيطها الطبيعى، ولم تكن هناك حدود. إذن مسألة تعدد الدوائر مرتبطة بالتاريخ الاجتماعى.

لكن السؤال المهم جداً، أليس هناك طريقة لبيان أولوية دائرة عن دائرة؟ هنا نحن ندخل مباشرة فى مشكلة سياسية، الانتماء يثير قضية الهوية، والهوية معركة سياسية فى الوقت الراهن. والهوية إحدى المشكلات المطروحة على مستوى العالم خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة حيث نشأت معركة الهوية، والرغبة فى تأكيد الذات من خلال الهوية الثقافية والهوية اللغوية... الخ. لقد رأينا فى المغرب والجزائر كيف استطاع البربرأن يفرضوا على النظامين الجزائرى والمغربى اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية تدرس فى المدارس الابتدائية. نحن لدينا فى المجتمع العربى - كما قال الدكتور صبحى- معركة حول الهوية: هل نحن عرب أم نحن مسلمون؟ هناك تيار إسلامى بالغ القوة يدعو ويقول: نحن هويتنا إسلامية،ولا نعترف بالعروبة، لدرجة أن أحد الصحفيين فى جريدة الشرق الأوسط نشر مقالا بعنوان " تسقط القومية العربية"، وقال إن هذا مفهوم مستورد استعمارى ونحن مسلمون.

التيارات الإسلامية تقول "انتماؤنا إسلامى" وتبالغ فى ذلك إلى حد تجاهل أى انتماء آخر. الشيخ يوسف القرضاوى فى حوار دخلته معه على صفحات الأهرام قال نحن ندعو إلى إعادة نظام الخلافة، وتنصيب خليفة على كافة الدول الإسلامية، فقلت له يا سيدنا الشيخ ماذا ستفعل بالرؤساء والحكام الحاليين، وكلامك هذا ليس به أى اعتبار للنظام العالمى قال نحشهم ونشجعهم. بمعنى أن

يتنازلوا للخليفة عن الحكم. أنا أعطيكم فكره إلى أين يؤدى هذا المنطق لو سرنا معه حتى نهايته. إذاً معركة الهوية معركة سياسية.

وإذا تكلمنا عن مصر، فإن إحدى مشاكل تحديات المستقبل هى البلبلة والاستقطاب الأيديولوجى بين العلمانيين من ناحية والإسلاميين من ناحية ثانية. العلمانيون يرون أنه لابد من الفصل بين الدين والدولة بينما يرى الإسلاميون أنه يجب أن تقوم دولة إسلامية، وسوف تكون بالضرورة دولة دينية يتحكم فيها الفقهاء. هناك انفصام ثقافى شديد،ليس هناك إجماع على طبيعة الدولة وطبيعة المجتمع. لذلك فإننى أرى أن ترتيب الأولويات مسألة سياسية، وهناك معركة حاليا حول الهوية هل نحن عرب؟ هل نحن مسلمون؟ هل نحن مصريون؟

النقطة الثانية المهمة التى أشار إليها الدكتور صبحى بصورة عابرة، هى أن هناك دائرة لم تذكر، وهى الدائرة المتوسطية،وقال إن هذه الدائرة لا تعنيه كثيرا. رأيى أن هذه الدائرة داخلة فى صلب الثقافة المصرية منذ أن كتب طه حسين "مستقبل الثقافة فى مصر"الذى قال إننا لا ننتمى إلى الشرق (وكان يقصد أننا لا ننتمى إلى الصين واليابان، ولكنه فهم خطأ) وقال إن حضارتنا متوسطية. إذاً موضوع المتوسطية فى التاريخ الثقافى المصرى موضوع هام جدا ومنطلقاتنا فى هذا المجال سياسية واقتصادية،ولا بد أن نلعب دورا فاعلا فى مجال المتوسطية خصوصا أن الدعوة قد تصاعدت للتعاون بين شعوبه على كافة الأصعدة. والسؤال هو هل نترك هذه الدائرة أم ندخل فيها من منطلق سياسى واقتصادى ؟ بعبارة أخرى،بعض الدوائر قد لا تكون خاصة بالهوية فى حد ذاتها ومن مصلحتك أن تمد آفاقك إليها حتى لو كنت تعتقد أنك لا تنتمى إلى الدائرة المتوسطية.

النقطة الأخيرة التى أود الحديث فيها، والتى أشار إليها الدكتور فؤاد أبوحطب، هى موضوع العولمة والحضارة وسوف تناقش فيما بعد، هل يمكن أن تنشأ ثقافة عالمية أم لا ؟ هذه قضية معقدة تتعلق بالكثير من الجوانب الخاصة بالعولمة، يمكن مناقشتها فيما بعد.

صبحى عبد الحكيم

فيما يتعلق بدائرة حوض النيل ، إذا اعتبرناها دائرة ، ما رأيك فى تنمية هذه الدائرة لمصلحة مصر ؟

السيد يسين

أولا أحب أن أقرر أن هناك دوائر خاصة بانتماء المصرى يحس بها، بمعنى انتماء المصرى بأنه مصرى أولا متأثر بهويته الفرعونية القبطية الإسلامية. وهناك انتماؤه العربى، وهناك انتماؤه الإسلامى. حوض النيل أشبه بالبحر المتوسط ، بمعنى أنه مجال لمصر تتحرك فيه وليس شرطا أن ينعكس على وعى الأفراد المصريين، وأيضا لنا مصلحة استراتيجية فى أن ننتمى إلى هذه الدائرة وأن نعمل على تنميتها.

على الدين هلال

بسم الله الرحمن الرحيم. بعد توجيه الشكر والتقدير على الدعوة،أود الحديث فى ثلاثة موضوعات: الأول نريد أن يكون لدينا فهم سوسيولوجى علمى لمعنى الهوية والانتماء .الانتماء هو شعور على مستوى الفرد أو الجماعة،أما الهوية فهى إدراك الإنسان لنفسه، من أنا؟ وإدراك الجماعة لنفسها، من نحن؟ وهى تعنى أيضا كيف ينظر الآخرون لهذا الفرد أو هذه الجماعة. فعلى سبيل المثال ,عندما سافر الكثير من أبناء جيلنا للدراسة فى إنجلترا وفرنسا وأمريكا، لم يكن فى ذهن عدد كبير منهم سوى أنهم مصريون،ولكن عندما رأوا أن الآخرين يتعاملون معهم بهوية أخرى - كعرب - بدأوا ينظرون لأنفسهم بهذه النظرة.فالهوية إذن هى إدراك،وهى شعور.

الأساس فى البشر هو تعدد الهويات، ومصر ليست استثناء، والأساس فى أى مجتمع بشرى هو تعدد الهويات وتنوعها.الإنسان قد تكون له هوية تتعلق بالقرية التى أتى منها، أو بالمحافظة أو الإقليم الجغرافى الذى قدم منه، قد تكون له هوية تتعلق بالمهنة.وهناك ثقافات فرعية تتعلق بالمهن، وبالدين، وبالوطنية، أو بشعور قومى أكبر كالعروبة.إذن لا ينبغى أن نتعامل مع مصر فى هذا المجال على أنها استثناء، لكن خصوصية مصر تكمن فى أنه لطول تاريخها تتعدد شرائح ومستويات الانتماء والهوية.

أيضا من الخطأ تصور أن مفهوم الهوية ثابت،فمثلا غير صحيح أن مفهوم المصرية فى ثورة ١٩١٩ هو نفس مفهومها اليوم،أو أن مفهوم العروبة الذى دعا إليه مكرم باشا عبيد أو مصطفى باشا النحاس فى الأربعينات،أو مفهوم العروبة فى الستينات، هو نفس مفهوم العروبة الآن. أى أنه بينما يبقى الشعار أو الرمز،فإن مضمون الانتماء ومشتملاته يمكن أن يتطورا عبر فترات ممتدة من الزمان.

وهنا لا بد أن نميز بين المثقفين والجماهير، فالمثقفون قد يثيرون قضايا نظرية وخلافية لا يشعر بها الإنسان العادى،فمثلا أعتقد أن أغلبية المصريين لا تشعر بمشكلة هوية تتصل بالعلاقة بين الدين والانتماء الوطنى والقومى، فالمصرى هو مصرى وهو عربى وهو قد يكون مسلما أو مسيحيا، وفى أمثالنا البلدية نقول النبى عربى، وفى ذهن المصرى العادى الإسلام قرين العروبة. ولا يأتى التمزق إلا من الدعوات السياسية التى تفتعل تناقضا بين الإسلام والمسيحية، أو بين الإسلام والعروبة فى مصر. وهناك بعض الدعوات ليس لها وجود إلا بين أوساط المثقفين، فمثلا كم مصرى يعتقد فعلا أن المتوسطية دائرة انتماء، أو أن الشرق أوسطية دائرة هوية، لا أعتقد أن موضوع المتوسطية مطروح بين الناس خارج دوائر المثقفين، أو أن موضوع الشرق أوسطية مطروح فى أوساط المجتمع كانتماء. إن الأفكار المرتبطة بالمتوسطية أو بالشرق أوسطية لا ينبغى أن نسميها دوائر انتماء أو هوية، إنها قد تكون مجالات للتحرك السياسى تستفيد منها السياسة الخارجية المصرية فى مرحلة ما، فتطرحها خلالها، وقد تكون محور انتماء لدى أقلية من المثقفين لكنها ليست تيارا فاعلا لدى الشعب. وأعتقد أنه سيكون من الصعب جدا أن أقف فى الزقاريق أو المنصورة لكى أشرح لأبناء بلدتى أن المتوسطية أو الشرق أوسطية أو الأفريقية دائرة من دوائر الانتماء المصرى ، لكن أستطيع فقط أن أدافع عنها كدوائر للمصلحة المصرية، أو كمجال للتحرك السياسى والإعلامى المصرى.

إذن أتصور أن من الأفضل أن نميز بين دوائر الانتماء أو الهوية وتكون عيوننا على الشعب وجذوره الثقافية والحضارية، وفى هذه الحالة تكون دوائر الانتماء الأصلية هى: المصرية بروافدها، والعروبة بتمايزاتها المختلفة،والدين سواء الإسلام أو المسيحية.

هل هناك أولوية لدائرة على أخرى؟ أتفق تماما - وليس لدى جديد أضيفه - مع ما قاله أخى الأستاذ السيد يسين من أن غالبية الدوائر تتعلق بالظروف الاجتماعية والتاريخية وهى بمثابة حلقات أو شرائح يزداد أو يقل دورها حسب السياق الاجتماعى والتاريخى والسياسى.

أشرف حسونه

لاحظت أن المتحدثين السابقين استخدما كلمتى "انتماء" و "هوية" للتعبير عن مفهوم واحد، فى حين أننى أشعر أنهما يعبران عن مفهومين مختلفين ولو أنهما مكملين لبعضهما، لذا أرجو التوضيح. وفى رأيى أن الانتماء له صلة أساسية بمكان مولد الشخص، أو بانتماء أبويه أو أحدهما. أما الهوية فتعبر عن مجموعة الثقافات التى يكتسبها الإنسان على مر حياته، وهى بطبيعة الحال

متعددة الأبعاد تتغير بالإضافات الثقافية التى يستوعبها الإنسان مع مرور الزمن، وأما الانتماء فهو عادة ما يكون أحادى أو ثنائى البعد، كأن يكون انتماء الفرد مصرى أو مصرى أمريكى. وفى مصر قد يحدد الانتماء بالبلد الذى يريد الشخص أن يدفن فيه.

السيد يسين

مسألة الهوية نترجمها Identity وهنا المصطلح الإنجليزى أدق من العربى، نتحدث عن أزمة الهوية Identity Problem، ونتحدث عن التعريف الإجرائى للهوية، إنها مسألة شعور الشخص بانتمائه إلى أطر ثقافية أو دينية أو لغوية تميزه عن غيره من الناس. وبالتالى عندما نتكلم عن الهوية نكون نتحدث عن الانتماء فى نفس الوقت،فليس هناك فرق جوهرى.

محمود عبدالحى

الهوية تجسد الانتماء وتتداخل معه إذا ما كان التعبير عنها ،قولا وفعلا، يصدر عن ذات الفرد أو الجماعة. ولكن من الممكن أن تكون هناك فجوة وربما تناقض بين الهوية والانتماء إذا كان القول والفعل متناقضين كأن يتغنى البعض بحب مصر بينما تتمحور أفعالهم وسلوكياتهم حول ذواتهم ومصالحهم ومكاسبهم ولو على حساب المصلحة الوطنية أو التوازن والاستقرار الاجتماعى. كذلك قد يقوم الآخر،فردا كان أم جماعة، بتحديد هوية الغير، فردا كان أم جماعة، على نحو مخالف لانتمائه الفعلى كما تعبر عنه سلوكياته وأفعاله.

محمود الكردى

أنا سعيد جدا بوجودى فى المعهد بين أساتذتى وزملائى وأشكر الدعوة الكريمة التى وجهت لى للمشاركة فى دائرة الحوار. الحقيقة طالما اتفقنا على أن "دوائر الانتماء" هى الموضوع الرئيسى فإننى سأحاول محاولة متواضعة أن أصل إلى هذه الدوائر من خلال ما طرح من عناصر بالورقة التى أرسلت لـى.

أتفق فى التحفظ على بعض المصطلحات الواردة،كما قال الأستاذ السيد يسين عن الدفاع الاجتماعى وغيره. وأبدأ أيضا بالتحفظ على فكرة "الجغرافيا السياسية" للمكان، وهو العنصر الأول الذى ورد بالورقة.أنا أفضل استخدام "الجيوبوليتيك" Geopolitics حيث يعكس المعنى الحقيقى أكثر من مصطلح الجغرافيا السياسية للمكان لأن معظم عناصر هذا البند أو المحور تتعلق

بالجيوبوليتيك الذى يهتم بالدرجة الأولى بتحليل "النفوذ الجغرافى وتأثيراته على علاقات القوى فى السياسة الدولية". وأعتقد أن هذه نقطة مهمة جدا ويمكن أن تفتح آفاقا للحديث عن دوائر الانتماء أو غيره لأنها تشرح خصوصية المجتمع المصرى، وإلى أى مدى يستخدم (أولا يستخدم) هذا النفوذ المكانى الجغرافى فى تنمية علاقات القوى أو فى تدعيم هذه العلاقات.

هذا المفهوم أو التعريف للجيوبوليتيك ، أول من قدمه، عام ١٩١٦، عالم السياسة السويدى المعروف "رودلف جيلن"، Rudolf Kgellen لكن حدثت بعد ذلك تطورات كثيرة دخلت على هذا المفهوم ولم تكتف بالاعتبارات الجغرافية - وأرجو أن يضيف إلينا أستاذنا الدكتور صبحى إذا كان الكلام مختصرا - فلم تعد الجيوبوليتيك تهتم فقط بالاعتبارات الجغرافية وإنما أضافت إليها بعد التواصل بين الأماكن، بعد التطورات التقنية التى ظهرت فيما بعد والتى لم تؤد إلى حصر الاهتمام الكامل فى الاعتبارات الجغرافية وإنما إضافت إليها أبعادا أخرى. الذى يهمنى هنا ليس الجيوبوليتيك فى حد ذاتها وإنما المضمون الاجتماعى لها وكيف نوظف هذا المفهوم ونستخدمه فى طرح فكرة مثل دوائر الانتماء فى المجتمع المصرى. فيما يتعلق بهذا المضمون الاجتماعى فان له شروطا ثلاثة:

الأول، شرط اجتماعى، وهو النفوذ الجغرافى الذى نتمثله فى نهر النيل، قناة السويس،المساحة المترامية ولكن قليل منها مستغل.كيف نشرح هذا النفوذ الجغرافى من خلال قيد اجتماعى يتجسد مثلا فى البنية الاجتماعية السائدة ؟ بمعنى أنه هل تساعد البنية الاجتماعية الموجودة فى هذا الحيز الجغرافى على تدعيمه والاستفادة منه أم لا ؟

الثانى، شرط سياسى، يتصل بالتوجهات السياسية للمجتمع وهل استفادت من هذا الموقع ومن هذا المكان أم لا ؟

الثالث، شرط ثقافى، بمعنى الرؤية المستقبلية للأوضاع المجتمعية فى مصر، هل تتأثر مثلا ببنية معرفية علمية موضوعية أم بنسق خرافى غير موضوعى؟ وهذا هو بالفعل ما يرسم الخطى أمام مستقبل المكان وليس مجرد القول إن لدى مساحة كبيرة وميزة نسبية فى كذا وغيرها من عناصر الجيوبوليتيك.

عندما نأخذ هذا المفهوم، والمضمون الاجتماعى له،ونحاول أن نطبقه على المجتمع المصرى من

خلال التساؤلات الواردة فى الورقة من حيث طبيعة المجتمع المصرى وتكوينه، والتوجهات السياسية والثقافية، والأنشطة الإنتاجية والعادات الاستهلاكية ... الخ ، نجد أن ما يحدث فى المجتمع المصرى الآن من حيث طبيعته وتكوينه هو، على الأكثر، وصف لما هو موجود أو قائم سواء كان ملامح مكانية للمكان: أرض، مصادر مياه، ممرات مائية... الخ، أو حصرا لموارد مادية (وهو حصر عام أيضا) أو تحليلا لطاقة بشرية بالمعنى الديموجرافى، أو تحليلا لبنية طبقية وهذه هى التى أركز عليها أكثر، ليتنا نبدأ بهذه النقطة فى دراسة طبيعة المجتمع المصرى وتكوينه أو تحول البنية الطبقية والتغيرات التى لحقت بها خلال الفترات التاريخية.

إذا أخذنا محورا واحدا ـ الذى اهتم به تقرير التنمية البشرية ـ وهو أحوال الفقراء، وتكون هذه مناسبة لطرح قضية التركيبة الطبقية أو البنية الطبقية، فهو محور يعكس لأى مدى تغيرت هذه الجماعات الكبيرة خلال فترات تاريخية طويلة. وهذا يدخلنا فى التاريخ الاجتماعى الذى تحدث عنه الأستاذ السيد يسين ، وهل هذه الشريحة (الفقراء) مختلفة فى الريف عن الحضر أم لا ؟ هذه كلها تساؤلات مطروحة لتدعيم هذه النقطة.

النقطة الثانية فى الانعكاسات الجيوبوليتيكيه هى فكرة التوجهات السياسية والثقافية. أولا: ما هو الوزن النسبى للنظام السياسى المصرى بين القوى العالمية، وما هو موقعه الحقيقى بغض النظر عما تصوره أجهزة الإعلام؟ ثانيا: تحول النظام السياسى وفقا لنسق القوى القائمة. ثالثا: الجذر الحضارى الذى نتلهف دائما للحديث عنه والذى يساعدنا على إبراز خصوصية المجتمع، والذى يمارس دوره فى الهوية أو الانتماء... الخ. هذا الجذر إما أنه يلقى عدم اكتراث كامل أو يلقى مبالغة فى الاهتمام وكلا الاثنين بالغ الخطورة. رابعا: السلوك الثقافى وكيفية تشكيله وأساليب تقويمه، وهو من العناصر التى تشرح التوجهات السياسية والثقافية.

كذلك فإن الأنشطة الإنتاجية والعادات الاستهلاكية تمثل عنصرا هاما. فهذه الأنشطة أو العادات يمكن رؤيتها من خلال أساليب تحويل الطاقة إلى أنشطة منتجة والمعوقات التى تواجه إمكانات النمو والتوسع والانتشار فى هذه الأنشطة. أيضا قضية المجتمع النهرى - التى تحدث عنها بإشارة سريعة أستاذنا الدكتور صبحى عبدالحكيم - قضية بالغة الأهمية، وهى ليست جيوبوليتيكية فقط ،وليست اقتصادية فقط،وإنما اجتماعية أيضا لأنها تشرح الكثير من الأنساق القيمية الموجودة فى المجتمع والتى تحتاج أحيانا إلى ترشيد، وتحتاج إلى تدعيم فى أحيان أخرى، مثل فكرة الإنتاج

للاستهلاك الذاتى، وهذه قضية المجتمع النهرى عموما، فكيف نطور هذا الجانب بحيث يكون المجتمع النهرى مجتمعا مستقرا وثابتا ولكنه مجتمع منتج ومصدر أيضا.والنقطة الأخيرة فى هذا العنصر هى البنية الثقافية وما تفرزه من أنساق قيمية لتدعيم الأنشطة المنتجة أو العادات الاستهلاكية.

محمد سمير مصطفى

أود تقديم استخلاص سريع ،أنا أوافق تماما على أن الهوية المصرية - كما قال الأستاذ السيد يسين، والدكتور على الدين هلال - قد أفرزتها حضارات وثقافات متعاقبة أغنتها إلى حد بعيد. ولكن العناصر التى تكون هذه الهوية فى الوقت الراهن هى خليط أو كوكتيل من التأثيرات التى نتجت عن هذه الحضارات والثقافات المتعاقبة ومن الواجب علينا أن نغربل ما هو غير مقبول ونبقى على ما هو مقبول من هذه العناصر الخاصة بالهوية. طقوس الميلاد، طقوس الموت، طقوس الحياة اليومية والتعامل مع المؤسسات السياسية ومع الحكام ومع الآخرين من العناصر التى يجب،أو لابد من، مراجعتها فى الشخصية المصرية. نحن نعمل أربعين والعرب لا يعملون أربعين. نحن نضع شواهد على القبور والعرب لا يضعون شواهد على القبور.ولدينا أمثلة شعبية تعبر عن سلبية منتشرة تجاه المشاركة فى الحياة السياسية،وهذا يؤكد تراثا واستخلاصا للمصرى فى التعامل مع المؤسسات السياسية ومع الحكام. فهذا الخليط و"الكوكتيل" من العناصر التى نتجت عن تعاقب الحضارات والثقافات، لابد من مراجعته وغربلته مع إعادة تشكيل الهوية المصرية من خلال النظام التعليمى.

النقطة التى تفضل بها الدكتور على الدين هلال من أنه لابد من التأكيد على أن الهوية المصرية لا تتسم بالثبات ولا بالتزان، وهذا كلام مقبول للغاية، لأن الهوية المصرية عندما جاءت الحملة الفرنسية غير الهوية المصرية اليوم .عولمة نظم الاتصالات فى العالم وما ينقله التليفزيون والبث التليفزيونى الفورى بالتأكيد يعيد تشكيل الهوية بشكل أو بآخر، وهذه طبعا عناصر ثقافية تعيد تشكيل الهوية المصرية، أردنا أو لم نرد، ومن ثم فإن الاستخلاص الذى أود قوله إنه لابد من غربلة العناصر التى ساهمت فى تكوين الهوية المصرية عبر الحضارات والثقافات المختلفة، لأن بها أشياء مقبولة وأشياء غير مقبولة، إذا أردنا أن نعيد تشكيل العقل المصرى والوجدان المصرى.

أود القول إن هناك أيضا تعددا لدوائر الانتماء فى مناطق أخرى من العالم، الأوربيون السلاف، والأوروبيون الجرمان، الأوربيون الاسكندناف، فضلا عن تعدد انتماءات الأوروبيين بقدر تعدد الدول الأوروبية، فكيف استطاعوا حل مشكلة تعدد دوائر الانتماء وكيف انصهروا فى بوتقة

أوروبا الموحدة؟ وهل فرضت علينا دوائر الانتماء المتعددة هذه أعباء تاريخية وسياسية غير التى فرضتها على مناطق أخرى من العالم كان لها نفس دوائر الانتماء وأعباء الانتماء؟ أعتقد أن هذه مسألة جديرة بالدراسة لأننا لسنا وحدنا الذين لنا دوائر انتماء متعددة فى هذا العالم، وقد فرض علينا هذا التعدد أعباء ومشاكل وثمنا فادحا دفعته هذه البلاد.

فؤاد أبو حطب

أعود للسؤال الذى طرح عن الهوية والانتماء. واضح أن هناك إتجاها للتوحيد بينهما، ويمكن أستاذنا السيد يسين أشار إلى هذا . أنا فى تصورى أن الهوية بنية Structure والانتماء عملية Process بمعنى أن البنية متعددة الجوانب ممكن أن نعمل لها خريطة مثل هوية الفرد ،ما هى هويته،أنا فلان الفلانى،وربما أقدم تتبعا لجذور أسرتى، هذا جانب،والجانب الآخر أذكر فيه موطنى الأصلى، ومحل إقامتى، والأماكن التى تعلمت فيها، والأعمال التى قمت أو أقوم بها، كل هذا يمثل الهوية.أما الانتماء كعملية سيأخذ شكلا آخر ، الانتماء فى تصورى لكى يصبح مفهوما له معنى لابد أن يأخذ شكل تفاعل بين طرفى العلاقة.أذكر مثالا لأحد أساتذتنا فى علم النفس،الأستاذ الدكتور مصطفى زيور الذى عاد من بعثته فى فرنسا عقب الحرب العالمية الثانية، وكانت له مكانة كبيرة فى فرنسا بعد حصوله على الدكتوراه ومع ذلك عاد إلى مصر ليشغل وظائف فى جامعة الإسكندرية وفى جامعة عين شمس، بالرغم من أنه عرض عليه وظائف كثيرة جدا ليبقى فى باريس، وظائف لو عرض ١/ ١٠٠ منها على أى مبعوث لنا الآن لتهافت عليها ونسى بلده، ومع ذلك قرر أن يعود. وعندما سئل لماذا عدت ؟ قال أنا عدت من أجل الانتماء. ولكنه قال إن الانتماء ليس عملية من طرف واحد، العملية ليست أنا فقط الذى انتمى لكن أيضا المؤسسة أو الكيان الذى انتمى إليه يجب أيضا أن يشعر بانتمائى إليه. وضرب أمثلة على أنه عندما عاد وجد من بلده إحساسا بالتقبل وإحساسا بالاهتمام، وأعطاه وطنه مكانته.

نفس الشئ بالنسبة لعلاقة الحضارة بغيرها، أو الأمة بغيرها، أو الفرد بغيره، بمعنى أننى حينما قلت إن هويتى أننى فلان الفلانى، ممكن جدا فى داخل هويتى أن العلاقة بينى وبين أسرتى سيئة، وأن أسرتى ترفضنى. مسألة الإدراك التى أشار إليها الأستاذ الدكتور على الدين هلال هامة أيضا، فمثلا يدرك الفرد أن أسرته لا تتقبله، أو تدرك أسرته بالفعل أنه لا يتقبلها، وإذا عممت هذا المثال سأدخل على الدوائر الثلاث.

سأعطى مثالا على الدائرة العربية ،سافرت إلى إحدى الدول العربية فى أوائل السبعينات، وكان لدى إحساس قوى جدا أن مصر دولة رائدة ولها مكانتها بالعالم العربى،والعرب يقدرون ذلك لأنها لها فضل عليهم وقدمت لهم الكثير، والكلام الذى كنت أسمعه وأنا شاب وخبرت بعضه، وطبعا كان لدى هذا الانطباع أو المفهوم وأسقطته على إدراك الآخر لى، إلا أننى وجدت مع المعاشرة واكتشفت شيئا آخر. وجدت أنه ينظر لى (كوافد) على أننى أجير، وهكذا كانت الصورة التى لدى هذا الآخر العربى عنى مختلفة. هذا الإدراك مهم جدا أن نعرفه، لذلك إذا كنا سندخل فى مفهوم الهوية، من المهم جدا أن نعرف إدراكنا لهذه الدوائر،وإدراك هذه الدوائر لنا،لأن هذا فى غاية الأهمية لكى تكون العملية فعالة ولها معنى، وإلا سنتصور أشياء ونعيش فى أوهام ونتخيل أن هذه الدوائر لها فاعلية بينما قد لا تكون كذلك.

الانتماء بهذا المعنى لا تصنعه الجغرافيا، وأنا أقدر الجغرافيا كعلم عظيم جدا، إنما لى تحفظ على الجغرافيا، وهو أن الجغرافيا لا تصنع الإنسان إنما الإنسان هو الذى يصنع الجغرافيا ،وعلى ذلك فإننى أرى أن نقيم نوعا من أنواع العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة، وبين البيئة والإنسان بحيث لا نؤكد على عامل واحد، لأننى شعرت من قراءتى للورقة أن جانب الجغرافيا يتأكد، وهو يتأكد خاصة فيما ذكر بها من دوائر انتماء تكاد تكون دوائر جغرافية، بالرغم من التداخل الذى أشار إليه الأستاذ السيد يسين فهناك تداخل بين الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والدائرة الإسلامية.

محمود عبدالحى

سوف أبدا ببعض الملاحظات البسيطة فيما يتعلق بمنهج الورقة الخلفية للحوار، فرغم حرصنا الدائم على تأكيد أن ما يأتى بها لا يعدو كونه محاور مقترحة للنقاش تقبل التعديل والحذف والإضافة، إلا أن طريقة صياغتها قد استدعت تعليق أستاذنا السيد يسين عليها بأنها تتبع منهجا يصلح لبحث أو دراسة أكاديمية أكثر مما يصلح لدائرة حوار، ولا شك أننى فى إعداد هذه الورقة لم أكن أرمى إلى أن نخرج من دائرة الحوار ببحث علمى متكامل الأركان الموضوعية والشكلية للبحث العلمى، وإنما المقصود هو إثارة النقاش واستثارة حماس الموجودين لمناقشة القضايا المطروحة على نحو موضوعى بالدرجة الأولى ودون تقيد بالجوانب الشكلية للبحث العلمى.ومع ذلك فإن هذا المنهج البحثى التقليدى فى تناول الأمور أو القضايا، حتى لو اقتصر على ورقة المحاور التى نعدها لدائرة الحوار، ربما تكون له ميزة أنه يذكرنا ببعض المفاهيم والمبادئ الأولية التى قد تغيب عن الذهن فى

خضم مناقشة كثير من القضايا وهذا يؤدى إلى ظلال من الغموض وعدم الوضوح فى الرؤية سواء بالنسبة للحاضر أو المستقبل، وليس أدل على ذلك من أننا فى مصر عندما تجاهلنا، خلال مرحلة من تاريخ ما بعد ثورة ١٩٥٢، قانون العرض والطلب وأهمية الحوافز والكفاءة والتقييم الموضوعى للأداء، وهى من أوليات علم الاقتصاد، تعاقب علينا من المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية ما نعانى من آثاره حتى الآن. وكم كنت أتمنى أن يلقى محور السكان قبول السادة الحاضرين لطرحه على بساط البحث ليس من خلال مجرد الأرقام الصماء وإنما من خلال علاقة السكان بالمكان وهى علاقة ديناميكية لو استقرأناها من جديد، فى ضوء متغيرات هامة من قبيل الهجرات الداخلية والخارجية- مؤقتة كانت أم دائمة - والمشروعات القومية لتعمير سيناء وجنوب الوادى، بل وفى ضوء قضية الانتماء ذاتها، والتحول الجارى فى فكر التنمية وتطبيقاته العملية، ربما نصل إلى قناعة بأننا فى حاجة إلى سياسة سكانية جديدة تعيننا على مواجهة تحديات القرن القادم.

هذه ملاحظة بسيطة فيما يتعلق بالمنهج، أنتقل بعدها إلى الحديث عن الهوية والانتماء. إننى أتفق مع الدكتور فؤاد أبو حطب على تشخيصه للهوية بأنها بنية، والانتماء بأنه عملية .ولكنى أضيف أن التفاعل بينهما دائم ومتبادل، فحرص الإنسان، أو المجتمع، على هويته نوع من الانتماء ولكنى أنبه إلى أنه لكى يكون انتماء صحيا، سواء للفرد أو الجماعة، يجب أن يكون مقرونا بعمل كل ما يصلح شأن الفرد والجماعة على أن يفهم معنى هذه الأخيرة على نحو متصاعد بين الأشكال الاجتماعية بدءا من الأسرة ومرورا بالمجتمع المحلى، ثم المجتمع الوطنى والقومى،وانتهاء بالمجتمع العالمى، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن الانتماء كعملية تفاعلية قد يؤدى إلى تطور فى الهوية أو تغييرها كلية، فالانتماء لا معنى له إلا من خلال الفعل ورد الفعل تجاه مسارات الحياة المختلفة وعلى أساس أهداف معينة يسعى الفرد أو المجتمع لتحقيقها، وهذه العناصر بدورها قد تعيد تشكيل هوية الإنسان أو المجتمع على نحو مؤقت أو دائم، ولعل أبرز مثال على ذلك أن هوية الكثيرين ممن يعملون فى المنظمات الدولية المختلفة تتعرض لتغيير مؤقت، أو دائم، بحكم انتمائهم لهذه المنظمات وسياساتها وآلياتها وطبيعة الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها.

وإذا كنت فى العرض الذى قدمته، عن المحاور المقترحة للحوار، قد ذكرت عددا من دوائر الانتماء فليس المقصود من ذلك حصرا يستبعد أى دوائر أخرى، كما أن ذلك لا يعنى أن هذه الدوائر ليست متداخلة، فهى بالفعل متداخلة، وتداخلها شديد ومتغير مع الزمن، ومع التطور الثقافى

والتطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. وإذا كنا نطرح للنقاش سبل مواجهة تحديات المستقبل، أعتقد أنه من الأفضل أن نبدأ بما لدينا، من نحن؟ وماذا لدينا؟ وما هى الأهداف التى نسعى لتحقيقها؟ أى نبدأ من الدائرة المحلية ثم ننتقل بعد ذلك إلى الدائرة الإقليمية ثم الدائرة العالمية، وهذا يرد على بعض التحديات التى أشار إليها الأستاذ السيد يسين حين قال إن أهم التحديات الاستقطاب الموجود الآن فى العالم العربى بين العلمانيين والإسلاميين، أو بين القومية العربية والقومية الإسلامية. ومع أننى أتفق مع ما قاله الدكتور على الدين هلال عن أن هذه معارك ثقافية تثير البلبلة بين الجمهور، إلا أننى أشير إلى أن هذه البلبلة أصبحت موجودة بالفعل وعلينا التصدى لها. وعندما أتحدث عن الدائرة المحلية وانتمائنا لذاتنا فإن ذلك لا يعنى من قريب أو بعيد الرجوع إلى الخلف أو التردد تجاه التطور والتفاعل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية . بل إننى أعتقد أن العكس هو الصحيح، فالإدراك السليم لحقيقة هويتنا، ولأبعاد شخصيتنا الذاتية كأفراد وكمجتمع، يحل كثيرا من التناقضات أو يعيننا على مواجهة الكثير من تحديات الحاضر والمستقبل. لنأخذ مثلا التحدى الذى أشار إليه الأستاذ السيد يسين بشأن التناقض بين القومية العربية والانتماء الإسلامى،مثل هذا التناقض يصبح غير ذى موضوع إذا أدركنا أن المواطن العادى فى مصر،أو فى غيرها من الدول العربية، لم يشعر يوما بأن عليه أن يختار بين العروبة والإسلام .ومن جهة أخرى فإننى أتساءل كيف يكون هناك إصرار، خاصة من جانب بعض المثقفين، على وجود مثل هذا التناقض، ونحن نعلم جميعا أن بذور الإسلام غرست ونمت فى الأرض العربية لتنبت أشجارا امتدت فروعها وظلالها إلى العالم كله. الحقيقة أن موقع الأمة العربية من الأمة الإسلامية هو نفس موقع القلب من الجسد، فلا حياة لأى منهما بدون الآخر.

حقيقة أن تعدد دوائر الانتماء الخاصة بمصر والمصريين يفرض تحديات ومشاكل كثيرة تمثل تحديات بالنسبة للمستقبل، وربما نختلف حول عدد هذه الدوائر وتقسيمها بين دوائر انتماء ترتبط بالهوية،وأخرى ترتبط بالمصالح وتتغير معها عبر الزمن والظروف، ولكن السؤال المهم هو كيف نواجه هذه التحديات؟ لكى أجيب على هذا السؤال لابد أن أرجع للحديث عن التغيرات الكمية والكيفية التى حدثت فى مصر عبر فتره زمنية تاريخية تمكننى من فهم الحاضر واستشراف المستقبل. وليس معنى ذلك - لو ركزنا مثلا على البعد السكانى- أننى سأسرد التطور السكانى وأقول زادوا من كذا إلى كذا، وإنما المقصود هل عندما تضاعف عدد السكان، تضاعفت مثلا مساحة المعمور من الأرض

المصرية أم لا؟ وهل حدثت تغيرات فى الخصائص الديموجرافية للسكان تساعد على (أو تعرقل) مواجهة تحديات المستقبل؟ إن طرح موضوع السكان بصورة تجيب على أسئلة من هذا القبيل يعطينا فرصة لعملية التحليل ويوصلنا إلى تساؤل هام: كيف نستطيع أن نواجه تحديات المستقبل إذا عرفنا أن السكان لدينا تضاعفوا فى الكم ولكن تخلفوا كثيرا فى الكيف، هذا نوع من التحدى وإذا استمر هذا الاتجاه فسنكون من الكثرة التى وصفها الرسول،عليه الصلاة والسلام، بأنها كثرة كغثاء السيل. وإذا أخذنا البعد الجغرافى فى الاعتبار، من خلال الجغرافيا السياسية للمكان - وبالمناسبة هذا المصطلح ربما يكون هو الترجمة العربية الوحيدة للجيوبوليتكس فضلا عن أنه متداول فى كثير من الدراسات الجغرافية السياسية بنفس المعنى الذى أوضحه الدكتور محمود الكردى - نجد أن التطورات الهائلة فى وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، وفى تكنولوجيات الإنتاج والتسليح، قد أدت إلى تآكل لا يمكن إنكاره فى النفوذ السياسي للمكان ولمن يعيشون فيه، وذلك من شأنه اختفاء بعض التحديات وظهور تحديات أخرى من نوع جديد.

عندما أتحدث عن البعد المحلى والبعد الإقليمى والبعد العالمى وضرورة تحقيق التفاعل الصحى بين هذه الأبعاد فإن ذلك - من وجهة نظرى يطرح مسألة العولمة فى إطارها الصحيح، ولنسأل أنفسنا مثلا هل يمكن أن تكون هناك فى المستقبل ثقافة عالمية شاملة؟ الثقافة لا تكون عالمية وشاملة إذا أدت إلى سيطرة ثقافة معينة أو توجه سياسى معين على بقية الثقافات والتوجهات. بل بالعكس، العالمية أو العولمة لا بد وأن تكون إطارا يسمح بالتعدد والتنوع مع الالتقاء والتعاون القائم على السماحة واحتمال الآخر والتسليم بحقه فى الحياة والنمو وحرية الاعتقاد والتعبير وتعدد المنطلقات والثقافات على أن تلتقى جميعها عند هدف أساسى هو صنع حياة أفضل للبشر، فهل العولمة التى يروج لها الآن تسمح بذلك أم أنها تدور فى فلك السيطرة والإخضاع ونفى الآخر وتقديس القوى المسيطرة لذاتها مع انتهاك ذوات الآخرين والعمل على طمس هوياتهم؟

إن ما أتمناه - وأرجوه - أن مثل هذه المناقشة تخرج ببعض الإرشادات المضيئة لإزالة كثير من أوجه التناقض، الذى صار تقليديا بين مثقفينا وأدى إلى ظواهر انقسام واستقطاب اجتماعى وسياسى غير صحية، مثلا بين من يطلق عليهم الإسلاميون ومن يطلق عليهم العلمانيون. مثل هذه التقسيمات لا تخدم قضايانا من أى زاوية بل على العكس تنتقص من قدراتنا على مواجهة تحديات المستقبل، والحق أننا لو أمعنا النظر فى مثل هذا التناقض نجد أنه لا مبرر له سوى تعصب فى هذا

الجانب أو ذاك. ولا يتسع الوقت لمناقشة مستفيضة نثبت من خلالها أن هذا التناقض ليس موضوعيا بقدر ما هو مفتعل ليؤدى دوره فى تمزيق مثقفينا، والجماهير من ورائهم. إننى أعتقد أنه لو تم بذل جهد علمى وثقافى جاد إما لإزالة تناقضات من قبيل "إسلامى وعلمانى" و "عربى، وإسلامى" أو على الأقل إيجاد مناخ ثقافى وسياسى يسمح بتوجيه جهود الفرقاء فى هذه التناقضات إلى أهداف يجمعون عليها لصالح المجتمع، فإننا نكون قد خطونا خطوة كبيرة للأمام فى مجال بناء قدرتنا على مواجهة تحديات المستقبل.

أحمد حسن إبراهيم

تفضل الدكتور صبحى عبدالحكيم وتحدث عن الدوائر، ولم يرد فى حديثه ذكر لدائرة تفضل الدكتور على الدين هلال وأشار إليها، وهى الشرق أوسطية. هذه دائرة جديدة تصاغ الآن، وهناك سعى حثيث لفرضها علينا وإقحامنا فيها. وأنا أتصور أن أخطر أبعاد هذه الدائرة الشرق أوسطية ربما يكون بعدها أو مضمونها الثقافى. وأعتقد أن هذه مسألة تستدعى اهتمام الأستاذ السيد يسين بشكل خاص.

ولقد أشار الأستاذ الدكتور فؤاد أبو حطب إلى مسألة تبادلية الإحساس بالانتماء، وأشار إلى مثال الأستاذ الدكتور مصطفى زيور وكيف أن المؤسسة أو المجتمع يشعر بانتمائه إليه، أو يعترف بانتمائه إليه، وأنه هو نفسه، يحس بهذا الانتماء فى نفس الوقت. وبالتالى هناك قضية العوامل المؤثرة على الانتماء نفسه وإحساس الإنسان بانتمائه إلى شئ ما أو إلى كيان ما. وهذا سيدخلنا إلى مسألة البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى والطبقية التى أشار إليها الدكتور محمود الكردى .أنا أنتمى إلى مجتمع، ماذا أعطى لهذا المجتمع؟ وماذا يعطينى هذا المجتمع؟ ثم نأتى لنجد أن بعض الكتاب الصحفيين، الذين يتقاضون مكافآت ضخمة من أموال هذا المجتمع يكتبون ويحرضون الشباب على عدم الانتماء إلى المجتمع الذى يتقاضون هذه المكافآت من أمواله. كاتب يوصف بأنه كبير، يكتب عموداً فى أكبر صحيفة يومية فى مصر، يسأل الشباب ما الذى أعطته لكم مصر حتى تبقون فيها؟ لماذا لا تتركونها؟ ثم نأتى بعد ذلك ونتحدث عن الانتماء. هذه قضايا لابد من أن نأخذها فى الاعتبار. ولا بد من أن نأخذها مأخذ الجد.

هناك أيضاً قضية الدولة القومية، أين قضية الدولة القومية ونحن نتحدث عن الدائرة المحلية على طرف ونتحدث عن العولمة على الطرف الآخر؟ أين قضية الدولة القومية من هذه وتلك؟ فى

الوقت الذى تثار فيه أحاديث مقرونة بأفعال ترمى إلى زعزعة كيان الدولة القومية تثار أيضاً، وعلى التوازى، نزعات عرقية ضيقة وصغيرة. ومن المؤكد أننا لسنا بعيدين عن هذه العملية ولسنا فى مأمن من أخطارها. هناك الآن مؤتمرات تعقد خارج مصر ويدعى إلى المشاركة فيها مصريون لمناقشة قضايا الأقليات المصرية، مثل قضايا الأقباط. وأنا أعجب كيف ينظر إلى الأقباط على أنهم قضية أو على أنهم أقلية؟ ومثل قضية النوبة وثقافة النوبة وحضارة النوبة، وغير ذلك. هذه مسائل تضرب كلها فى صميم الدائرة المحلية والدائرة الإقليمية.

السيد يسين

حتى نلخص ما قيل من ملاحظات هامة حول موضوع الهوية والانتماء، أود ان أؤكد على المفهوم الذى طرحه الدكتور على الدين هلال وأنه ينبغى التمييز بين شيئين: ما نسميه مفهوم الذات Self concept عن الهوية وتصور الآخر وليس شرطاً أن يتطابقا قد يكون مفهومى عن نفسى كمصرى يختلف عن مفهوم العربى عنى كمصرى، قد أضخم من ذاتى كما يحدث أحيانا حين نعتبر أن مصر أهم بلد فى العالم العربى وقد يثير هذا حساسية الآخر ويوجد مشاكل، وبالتالى مسألة صورة ومفهوم الآخر كإطار منهجى مطلوب أن نضعه فى الاعتبار عند الحديث عن الهوية. ما نسميه أنماطا ثابتة، قوالب نتبناها عن أنفسنا،فى نفس الوقت مفاهيم جامدة عنا يتبناها الآخر، هذه كلها مواضيع هامة جدا.

فى مواضيع الهوية والانتماء،لابد أن نميز بين ثلاثة مستويات:

- إدراك النخبة السياسية، أحيانا فى سبيل تحقيق أهداف سياسية قد تركز النخبة على دائرة انتماء معينة دون الأخرى، فى لحظة ما تركز النخبة السياسية على البعد العربى مثل حزب البعث أو غيره، وقد نرى فى بعض الدول النخبة السياسية تركز على البعد المحلى القطرى. إذن إدراك النخبة السياسية لموضوع الانتماء وإدارتها لسياسة الانتماء، إذا صح التعبير، مهم جدا. الانتماء يوظف سياسيا، وقد يشوه الانتماء. بعد حرب الخليج على سبيل المثال نشأت دعوة تقول إن هناك شخصية خليجية متميزة عن الشخصية العربية، وكانت هناك ندوات، وكتابات فى هذا الاتجاه. وقد تعرض لهذه الدعوة الخطيرة - فى رأيى- الدكتور على فخرو فى مقالة شهيرة قال "هذه دعوة خطيرة وبالغة الخطورة وأنه ليس هناك خليجية متميزة عن الشخصية العربية، هناك شخصية عربية لها تعبيرات مختلفة". إذاً نتيجة بعض الظروف الخارجية قد تنشأ بعض الدعوات للانسلاخ من هوية معينة

والتركيز على البعد القطرى.

- إدراك الأكاديميين، ويختلف عن إدراك النخبة السياسية. الأكاديمى يعمل بشكل أقرب إلى الموضوعية، وبالتالى ليس له، فى العادة، أهداف سياسية، وقد يقترب من الواقع التاريخى بشكل أفضل من السياسى.

- إدراك الجماهير، ونعنى الاتجاهات السائدة بينها عن هويتها.

إذاً لا بد من وضع هذه المستويات الثلاثة للإدراك فى الاعتبار. وقد ورد ذكر الجيوبوليتيك مرات عديدة، ولقد تصادف أننى كنت أقرأ بالأمس فى أحدث كتاب عن الموضوع، كتاب فرنسى عن تاريخ الجيوبوليتيك ، يقول فيه المؤلف"إن هناك صحوة غير مفهومة الآن فى أوربا عن الجيوبوليتيك. فبعد أن ماتت المسألة من السبعينات، نشأت صحوة فى فرنسا وفى بعض الدول الأخرى، وظهرت مجلة فرنسية اسمها هيرودوت تقوم على أساس الجيوبوليتيك. لن أدخل فى مسألة الصحوة أو غيره، فهذه قضية ثانية، لكن نقطة الانطلاق والتغيرات الأساسية الجارية هى الانطلاق أو التغير أو الانتقال مما يسمى الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية، لقد أصبح هذا هو التغيير الحقيقى. أما النجاح الاقتصادى فقد أصبح الأساس الذى تسعى إليه الدول بطرق مختلفة لا فرق بين اليابان والولايات المتحدة ومصر، وهذا سيغير فى طبيعة العلاقات الدولية وينشئ العلاقات متعددة الأطراف.

الموضوع الثالث موضوع الإسلاميين والعلمانيين ، نحن هنا سوف نركز على مفهوم نعتبره، فى دراسات التحليل الثقافى، مفهوما أساسيا، وهو رؤية العالم .خطورة الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين أنه ليس صراعا سياسيا فقط، بل هو صراع بين رؤيتين متناقضتين للعالم. وتعريف رؤية العالم أنها النظرة للكون والمجتمع والإنسان. فالإسلامى له رؤية محددة للعالم تختلف عن رؤية العلمانى، هذا سر التناقض الحاد والموجود. وبالتالى يمكن أن يحدث حلف سياسى بين القوميين والإسلاميين ويقام حوار قومى إسلامى مثلاً، أو يمكن أن ينشأ تحالف بين علمانيين وإسلاميين على المستوى السياسى للنضال ضد دولة معينه أو نظام سياسى معين، لكن هذا لاينفى أن الرؤى مختلفة، ولو تعمقنا فى الموضوع نحس أن رؤية العالم العلمانية بعيدة تماما عن رؤية العالم الإسلامية التى تتبناها هذه الجماعات الإسلامية.

النقطة الأخيرة هى التى أثارها الدكتور أحمد حسن وهى مسألة الشرق أوسطية. الشرق أوسطية تبدو كما لو كانت دائرة مفتعلة يخطط لها، وتجمع القوى، لصالح إسرائيل فى النهاية، ولسحبنا من الانتماء العربى إلى الانتماء الشرق أوسطى، هناك مشاريع لهذا، وربما تم التركيز على هذا الموضوع مؤخرا حيث خرج علينا مؤلف مصرى ليقول "نحن عرب ولكن شرق أوسطيون أيضا". فالمسألة أصبحت أخطر وكأنه يريد إضفاء الطابع الثقافى على الشرق أوسطية، وكأنها انتماء ثقافى ويؤدى إلى حلف سياسى اقتصادى تعاونى. والسؤال هنا: متى كانت الشرق أوسطية واردة فى الوعى الجماهيرى أو بين المثقفين؟ الشرق الأوسط كمفهوم معروف ويستخدم من ٣٠ سنة أو ٤٠ سنة، ولكنه لم يذكر إطلاقا كدائرة من دوائر الانتماء،هنا نجد بعض الكتاب يحاول سحب الموضوع من الإطار السياسى إلى الإطار الثقافى تحت ما يسمى بثقافة السلام التى تروج لها اليونسكو حاليا.

وثقافة السلام الغرض منها ببساطه شديدة هو ما أسميه ترويض الشخصية العربية انطلاقا من ادعاء بأننا برابره ومتوحشون، وأن الدين الإسلامى يقوم على العنف والسيف، والمطلوب نزع هذا العنصر العدائى من التنشئة الاجتماعية للأطفال فى ضوء اعتبارات السلام على أساس أن اليونسكو ترى منذ انشائها أن الحرب فكرة تنشأ فى أذهان البشر وليست صراعا طبقيا أو صراعا بين شعوب مستغلة وشعوب مستغلة، بل هى فكرة إذا نحيناها جانبا انتهت الحروب. هذا منهج مثالى متهافت ويتنكر لتاريخ الحروب وتاريخ الاستغلال فى العالم كله. هذا هو المشروع الذى يراد لنا أن ندخل فيه،وبعض الأكاديميين العرب - للأسف الشديد- مشاركون فى هذه المؤامرة على الشخصية القومية العربية بالدخول فى مشاريع من هذا النوع، وهى إعادة تنشئة الأطفال المصريين والعرب على ما يسمى ثقافة السلام وذلك لنفى التاريخ النضالى للأمة العربية فى سبيل الاستقلال. هذه مسألة مهمة جداً من وجهة نظرى ومتعلقة بالموضوع.

أثير موضوع أزمة الدولة القومية، هناك الآن أزمة فى الدولة القومية على مستوى العالم وليس لدينا فقط، لأسباب عدة، منها الاختراق العالمى للشركات دولية النشاط التى غزت العالم ولا تعترف بالحدود الجغرافية. بعض هذه الشركات ميزانيتها تساوى ميزانية ١٠ دول افريقية مجتمعة. وحتى أمريكا محتارة كيف تتعامل معها، بمعنى أن هناك مسألة ظهور فاعلين فى النظام الدولى لاتقل قوتهم عن قوة الدول. ولكن أزمة الدولة القومية لها أسباب أخرى لأنه، كما ثبت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، يبدو أن الدولة القومية فى القرن التاسع عشر أوجدت السوق وأوجدت المجتمع

بطريقة قسرية إلزامية ولم تعتد بالخصوصيات الثقافية أو الثقافات الفرعية. حين سقط الاتحاد السوفيتى وسقطت الشمولية انفجرت هذه الهويات أو هذه الانتماءات اللغوية، أو الدينية أو السلالية وطالبت بالاستقلال فتفككت الدولة القومية، هذه مسألة مهمة وأساسية. وأيضا مسألة أنه عن طريق البنك الدولى والمؤسسات المالية تنتزع سلطة اصدار القرار الاقتصادى من الدولة القومية، وأصبح القرار الاقتصادى ليس حرا. إن حية متخذ القرار غير كاملة فى اتخاذ قراره حيث أصبح مرغما على تنفيذ سياسات معينة تمليها عليه هذه المؤسسات.

أخيرا، أنا اختلف مع الدكتور أحمد حسن حول وضع ثقافة النوبة. ثقافة النوبة ثقافة فرعية بالمعنى السسيولوجى للكلمة وليس من مصلحتنا أن نمحو آثارها أو ألا نعتد بها. طبعا سنجد تطرفا فى بعض الأصوات النوبية التى تريد إحياء اللغة النوبية والاعتراف بالنوبية...الخ، لكن فى النهاية نود القول إن جزءا من التطور الديموقراطى فى مصر، ومن حسن السياسة الثقافية، هو الاهتمام بإحياء الثقافات الفرعية والإعتداد بها حيث إنها تكون جزءا أساسيا من نسيج المجتمع المصرى.

محمود عبد الحى

سأبدأ من آخر نقطة تحدث فيها الاستاذ السيد يسين وهى قضية الثقافات الفرعية. مما يلفت النظر أنه بينما ترتفع نغمة إفساح المجال لثقافات فرعية تعبر عن نفسها تحت مظلة الديموقراطية، ودعاوى السياسة الثقافية المفتوحة- وهى مظلة ودعاوى جديرة بالاعتبار والاحترام - نجد أن كثيرا من مثقفينا المعتبرين يكادون يفرضون حجرا على روافد الثقافة الاسلامية رغم أنها جزء أصيل من النسيج الفكرى والوجدانى للشعب المصرى، وليست مجرد ثقافة فرعية لفئة من فئاته. والحق أننى أتحفظ على استخدام لفظ الثقافة الفرعية لأنه قد يحمل فى طياته انسلاخا من المجرى الثقافى العام للمجتمع فضلا عن أنه يفتح الباب لكل فئة لكى تتنادى الى ثقافة خاصة بها، فتكون لدينا ثقافات فرعية للنوبة، ولأعالى الصعيد، ولشمال الصعيد وللوجه البحرى، وللسواحلية.. الخ وهو أمر بالغ الخطورة لما يمكن أن يكون له من آثار تجزيئية للشعب الواحد فالتأكيد على اختلاف وتباين الثقافات، وتعميق هذا الاختلاف بدعوى إحياء الثقافات الفرعية، داخل المجتمع الواحد- خاصة اذا ما ارتبط بنواحى عرقية أو إقليمية- هو أمضى سلاح لتمزيق الشعب إلى اشلاء مبعثرة. فالثقافة بطبيعتها تعبير عن انتماء وهوية وتفاعل مع الأحداث لتأكيد هذه الهوية وذلك الانتماء. وأشك فى أنه يمكن لنا الحديث عن ثقافة فرعية وأخرى أصلية أو أساسية، وانما المقبول فى تقديرى هو الحديث عن ثقافات

مختلفة باختلاف مصادرها أو باختلاف أبعادها أو كليهما معا دون ان تكون احداها فرعا لأخرى. لذلك ربما يكون من المناسب أن نتحدث عن فنون وعادات وتقاليد متباينة بتباين أقاليم الدولة وتعبر عن خصوصياتها، مع فتح أوسع أبواب التعبير عنها فى إطار التعارف بين أبناء الشعب الواحد وفى إطار ثقافة مصرية واحدة متعددة المصادر ومتعددة الأبعاد. وعلينا أن نتذكر دائما أن تمزيق وحدة الشعب والدولة المصرية كان وما زال هدفا لقوى أجنبية متعددة على مر التاريخ،وليس من المقبول أن نسهم بأيدينا فى رعاية بذور هذا التمزيق.

عندما أشار كل من الدكتور أحمد حسن والأستاذ السيد يسين إلى التفكك فى الدولة القومية بدا الأمر وكأننا نتحدث عن ظاهرة عامة فى المجتمع العالمى، وكأن الاتحاد السوفيتى السابق كان هو العالم بأسره. والحقيقة أن انهيار هذا الاتحاد لم يكن انهيارا لدولة قومية بأى معنى من المعانى (اللهم إلا إذا اعتبر البعض أن الاشتراكية نوع من القومية، وهو ما يوقعه فى تناقض مع الأساس الفكرى والفلسفى الذى كان يحكم النظام السوفيتى). يؤيد ذلك أن الاسم الرسمى لهذا الاتحاد كان "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية". والواقع أن الاتحاد السوفيتى كان تجمعا قسريا لقوميات متعددة، وذلك ما يجيز لنا الحديث عن تفكك هذا الاتحاد بوصفه إحياء للدولة القومية، وليس تفكيكا لها، فى ذلك الجزء من العالم. ونفس الأمر ينطبق على الاتحاد السابق للجمهوريات الاشتراكية اليوغوسلافية الذى يجسد الصراع الدائر فى نطاقه محاولة لإحياء دولة قومية عنصرية فيما يطلق عليه صربيا الكبرى.ولا أظن أننا نستطيع أن ندعى بأن هناك تفككا للدولة القومية فى أوربا الغربية أو فى الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو حتى فى أمريكا اللاتينية. وإن كنا لا ننكر أن القوى المسيطرة فى عالم اليوم تسعى إلى تفكيك كثير من الدول القومية فى العالم النامى - خاصة فى الجزء الإسلامى منه - لأغراض كثيرة لا محل للإفاضة فيها هنا. وأعتقد أن نمو الشركات عابرة القارت واتخاذها العالم على اتساعه مجالا لنشاطها وحركتها يدور فى فلك تعاظم دور الدولة القومية فى العالم المتقدم ولا يمثل تهديدا لكيانها،وإن كان يفرض إعادة النظر فى بعض سياساتها والآليات التى تعتمد عليها فى تنفيذ هذه السياسات.

كنت أرجو من الأستاذ السيد يسين فى حديثه عن التناقض بين العلمانيين والإسلاميين ،أن يوضح أمرين:أولها من الذين يقصدهم بالإسلاميين؟ إذا كان يقصد كل المسلمين فإننى أتفق معه، وبالتالى فإن هذا المصطلح يشملنا جميعا بما فينا الأستاذ السيد يسين، ولا أعتقد أنه يقصد من يطلق

عليهم الآن - خطأ وتجنيا - الجماعات الإسلامية فما إن يستخدم هذا التعبير الآن حتى ينصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفئات التى تحرف الإسلام وتشوهه لتمارس أعمال الإرهاب والإجرام والعنف، وذلك أبعد ما يكون عن جوهر الإسلام وسماحته ودعوته إلى سبيل الله بالحسنى، لذلك فإننا يجب أن نرفض وصف هذه الجماعات بالإسلامية حتى وإن أطلقت ذلك على نفسها، والواقع أن إصرار البعض على وصف جماعات الإرهاب هذه بالإسلامية ليس بريئا من مرامى خفية أو ظاهرة لتشويه الإسلام واستعداء العالم على المسلمين، وإجبارهم على التقوقع داخل ذواتهم والبعد عن المشاركة فى الحياة العامة، أليس هذا البعض أيضا هو الذى أطلق مصطلح "الإسلام السياسى" ويستخدمه فى إطار يفهم منه ضرورة إدانة أى استدعاء للفكر الإسلامى فى مجالات الشأن العام.فهل لذلك علاقة بما يقال عن التناقض بين العلمانيين والإسلاميين؟ والأمر الثانى الذى كنت أود أن يوضحه الأستاذ السيد يسين هو"رؤية العالم" لدى كل من العلمانيين والإسلاميين، فلا يكفى فى هذا المقام أن نقتصر على تعريف "رؤية العالم" بأنها النظرة إلى الكون والمجتمع والإنسان، حيث من الضرورى أن نعرف نظرة كل من الفريقين إلى هذه الكائنات الثلاثة لنتعرف على أوجه التناقض بين النظرتين، فربما نكتشف أنها تقع فى إطار فلسفى لا علاقة له بالواقع، وربما نكتشف أن الإصرار على تضخيم هذا التناقض يدين كلا الفريقين حتى من منظور المعتقد الخاص بكل منهم. ولا أريد أن أستطرد فى هذا الموضوع أكثر من ذلك لأنه يحتاج إلى ندوة قائمة بذاتها، وإنما أكتفى بالتعبير عن أمنيتى فى أن نعالج تناقضاتنا الفكرية(أو حتى العقدية) ملتزمين بالسماحة واحتمال الآخر والتعايش، والعمل المشترك، معه فى حدود مناطق الإتفاق (وهى بفضل الله تتسع لتشمل كل ما فيه خير الإنسان والمجتمع) على أن يكون ذلك مبدأ استراتيجيا يحكم حياتنا على امتداد المستقبل، وليس موقفا تكتيكيا يسعى فيه كل طرف لاستغلال دعم الآخر فى مواجهة عدو أو خطر مشترك فإذا مازال سعى كل طرف لاستبعاد الآخر. بهذه الروح يمكن لنا تجاوز التناقض بين من يطلق عليهم العلمانيون والإسلاميون.

ما أقتاه عند معالجة القضايا الخاصة بنا، أن تكون لنا رؤية مستقبلية واعية تستشعر مكامن الخطر فتعمل على حصارها وإفنائها، وتستشعر مواطن الأمل فتعمل على نشرها وتعزيزها. مثل هذه الرؤية تفرض علينا أن نستشف ما وراء تعميق التناقض بين من يطلق عليهم العلمانيون ومن يطلق عليهم الإسلاميون، وأن نستشف ما وراء القول بإحياء ما يسمى بالثقافات الفرعية (وهى بالمناسبة دعوة انطلقت من وراء حدودنا ووجدت لها بيننا بعض الآذان الصاغية والأقلام المرددة). وهل ينسجم

مع تطلعنا لبناء قدراتنا على مواجهة تحديات المستقبل أن نتحدث عن انهيار الدولة القومية وكأنه سمة العصر وروحه، رغم ما فى ذلك من بعد عن الصواب كما أوضحت سابقا؟ وعندما نتكلم عن التحديات التى تواجهنا على المستوي الإقليمى، لا نستطيع أن ننسى أن من مصلحة اسرائيل، والقوى المؤيدة لها، تفتيت مصر إلى ٣ أو ٤ دويلات صغيرة (وربما تكون هناك مخططات تعمل إسرائيل وتوابعها على تنفيذها لتحقيق هذا الهدف)، وهنا أشير إلى أن مشروع توشكى- وبصرف النظر عن الاختلافات حول استيفاء الدراسات العلمية والاقتصادية ـ له أهمية استراتيجية فى مواجهة هذا التحدى لأنه يقطع الطريق على أحد المحاور المتصورة لتفتيت الدولة المصرية، وليتنا نسعى بكل السبل للخروج من شريط الوادى الضيق إلى كل شبر غير معمور من أرضنا المصرية حتى نحافظ على كيان الدولة المصرية موحدة على كامل ترابها الوطنى ومنيعة على أعدائها فى الداخل والخارج.

أحمد حسن ابراهيم

أنا سعيد جداً لعدم وجود اختلاف بين ما تفضل به الأستاذ السيد يسين وماقلته. فأنا لم أقصد طمس الهوية أو الثقافة النوبية، لكن ماقصدت إليه بالتحديد هو أن من يثيرون ويزكون هذه النعرات العرقية فى الدول القومية هم أنفسهم الذين يسعون إلى هز وزعزعة كيانات الدول القومية. هم يتحدثون عن الكيانات القومية ككيانات صغيرة لا جدوى منها ولا فائدة فى ظل عالم يتكتل، وهم أنفسهم يسعون فى نفس الوقت إلى تفتيت كيانات قومية كبيرة نسبيا، وإحياء وإزكاء نزعات عرقية أشد ضآلة وأكثر صغرا من الدولة القومية. أنا أتفق تماما مع الأستاذ السيد يسين فى ضرورة إحياء ودعم الثقافات الفرعية فى إطار من التلاقى والتعاطف الحميمى مع بعضها البعض،ومع الثقافة الرئيسية.

فؤاد أبو حطب

الحقيقة ليس هناك إضافة سوى الحديث عن رؤى العالم التى أشار إليها الأستاذ السيد يسين. قطعاً ستظل هذه الاختلافات حيث إن الرؤى تختلف، وهذا هو جوهر التعددية. فمن غير المقصود أن نكون جميعا على قلب رجل واحد، ولا نتصور أن طابع القولبة يمكن أن يكون له وجود على المستوى الثقافى والاجتماعى. إنما أرى أننا نحتاج أن نؤكد- إلى جانب ميكانيزمات التنوع والاختلاف - على ميكانيزمات التكافل والتآزر والتكامل، العملية لا تعمل فى بعد واحد، لا نستطيع أن نتصور

أن مجتمعا أو ثقافة تعمل طول الوقت على أنها قوى متنافرة،هذه القوى المتنافرة يمكن فى النهاية أن يحدث بينها - من خلال الاختلاف - قدر كبير من التكامل والتآزر.

إذا نظرنا إلى موضوع الهوية. الهوية ليست شكلا متجانسا،فلا نستطيع أن نتصور، اذا كنا نتحدث عن الهوية العربية، أن العرب جميعاً أنساق واحدة أو أشكال متكررة، كما لا نعتقد أن البشر فى أى جماعة أشكال متكررة.إذاً، فى ضوء التعددية، تنشأ مشكلة اذا تحول هذا الاختلاف إلى خلاف وأخذ شكل صراعات تصل إلى شكل من أشكال العنف أو الإرهاب أو القضاء على الآخر، ولهذا لابد من تأكيد أن قبول الآخر والحوار معه فى غاية الأهمية وهذا يثرى المسألة، وكما أشار الدكتورعلى الدين هلال، حتى المفهوم متغير،فمن أين يأتى هذا التغيير؟ إنه لا يأتى إلا من خلال التنقيح والتصحيح المتبادل للمفهوم.

الشئ الآخر اذا كنا نتحدث عن العولمة التى تحدث عنها الدكتور محمود ، هل العولمة ستقضى على الثقافات القومية؟ ما حدث فى التاريخ الإنسانى غير ذلك، كان هناك نظام رومانى،وكان هناك نظام عربى إسلامى. هل قضت هذه النظم العالمية على الثقافات القومية. دراسة التاريخ قطعاً تؤكد أنه سيبقى وجود لهذه الثقافات القومية، ولابد أن نعتبر بدراسة التاريخ.

فى تصورى أن دراسة تجربة الحضارة العربية الإسلامية فى غاية الأهمية. عندما حاورت الحضارة العربية الإسلامية الحضارات المعاصرة لها، حاورتها من منظور التكافؤ وليس من منظور الشعور بالدونية،وهذا درس مهم جداً. نحن عندما نجلس مع العالم، إذا نظرنا إلى الآخر على أنه النموذج الغالب ويعمل فينا قانون ابن خلدون الشهير فعله أى محاكاة المغلوب للغالب، ويكون هو السائد يبقى ضعنا.إنما المسألة تحتاج منا طول الوقت أن ندرك، على الاقل فى مصر وفى مرحلة ما، أننا على درجة من التكافؤ والشعور بالندية بشكل ما مع الآخر، وهذا سيتطلب جهدا ضخما جداً، جهدا على المستوى الثقافى، وجهدا على المستوى التعليمى بالذات لأنه إن لم يأخذ التعليم حقه من الإهتمام، بحيث نستطيع فعلا أن نقول إن العلم والثقافة والتعليم تتحاور مع الثقافات المعاصرة ولا تتعامل معها من منظور التبعية، ولا من منظور المستهلك للمنتجات فقط، بمعنى أن يخرج الإنتاج هناك وأنا استخدمه فقط هنا، ولا يكون لى دور فى العمليات المنتجة ويكون دورى كله هو دور المستهلك. وتاريخنا الحديث فى القرنين الأخيرين وبما يوضح أن دورنا فيه كان دائما دور المستهلك

غير المشارك فى العمليات الإنتاجية.

بهذه الطريقة نستطيع أن نقول إن مسألة دورنا فى النظام العالمى الجديد، الذى يحاول أن يظهر إلى الوجود، تقتضى أن يكون دورا إيجابيا وليس مجرد دور استجابى، أن يكون دورا فعالا.وهذا ممكن جدا، وهذا حدث فى تجارب ثقافية خاصة جداً فى مجال بعض العلوم الإنسانية. إن الغرب بهيمنته والنموذج الذى قدمه للعالم فى شكل نموذج فى العلوم الإنسانية مأخوذ أصلاً من اليونان، ثم يقفز إلى عصر النهضة متجاهلاً عصر الازدهار العربى الإسلامى. ويقدم لنا الآن نموذجا فى محاولته اكتشاف الشرق: الهند،واليابان، والصين. يقرأون التجارب الثقافية الأخرى ويحاولون استثمارها. هذا نتج من أن هذه المجتمعات أكدت ذاتها وبدأت تحاور الغرب بمنظور الندية ، ونحن محتاجون لنفس الشئ فى العالم العربى، نحن محتاجون إلى هذا الإدراك وإلى أن نقدم نموذجا يقبل الحوار ويقبل التفاعل، من خلال الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة وتاريخنا العربى الإسلامى، ويمكن أن تقدم هذه النماذج شيئا للإنسانية المعاصرة. فى علم النفس - وهو تخصصى - بعض النماذج الجديدة للعلاج النفسى مأخوذة من الهند ومن الصين ، ويستخدمها الغرب.لدينا نماذج كثيرة فى ثقافتنا يمكن تحديثها وتقديمها للثقافة الانسانية حتى يتحقق الحوار الإيجابى بالمعنى الذى أشرت إليه.

صبحى عبد الحكيم

لى تعقيبات قصيرة وسريعة تتعلق بصميم الموضوع المطروح للمناقشة وتتعلق ببعض ماورد على ألسنة الزملاء فى مداخلاتهم.

التعقيب الأول حول نقطة أثارها الدكتور الكردى وعقب عليها، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك وما الفرق بين الاثنين؟ الجغرافيا السياسية فرع من فروع علم الجغرافيا، والجيوبوليتيك فرع من العلوم السياسية،وهى مزاوجة بين الجغرافيا والسياسة. الجغرافى عندما يستعين بالسياسة فى دراسته الجغرافية فهو يدرس جغرافيا سياسية،وعالم السياسة عندما يدرس علم السياسة من منظور جغرافى،أو يستعين بالجغرافيا فهو يدرس جيوبوليتيك. لكن فى الممارسة والتطبيق خلال القرن العشرين أسىء إلى كلمة جيوبوليتيك إساءة بالغة لدرجة أن أحد الكتاب الممتازين الذين درسوا العلاقة بين الاثنين، واسمه "مودى"، لخص فى كتاب له الفرق بين الإثنين، بسبب تساؤل وجه إليه عن اصطلاح الجيوبوليتيك فقال إن الجغرافيا السياسية موضوعية

Objective،والجيوبوليتيك تحكمية Subjective.

التعقيب الثانى عن النظام العالمى الجديد، الذى نردده كثيراً كما تعلمون، وارتباطه بالعولمة. إن من أمتع ما قرأت مؤخراً فى أحد الكتب السنوية لدائرة المعارف البريطانية بحث عنوانه:الفوضى العالمية الجديدة The New World Disorder، يؤكد أنه ليس هناك نظام عالمى جديد ولا نظام عالمى فى سبيله إلى التبلور كما يعتقد بعض الكتاب، لكن هناك فوضى سياسية، هناك لا نظام عالمى. وأرى أن التحليل الوارد فى هذا البحث ممكن أن يستخدم فى تحليل العولمة ودراستها.

النقطة الأخيرة أو التعقيب الأخير خاص بالشرق أوسطية، الشرق أوسطية ولدت ميته كدعوة، نحن نعرف كيف نشأت، ولكننا لا نعرف ماذا يقصد بالشرق الأوسط ، ولا حدود الشرق الأوسط، حتى بالنسبة لمن ينادون بالشرق أوسطية.الشرق الأوسط كان يوماً ما يطلق على شبه جزيرة الهند وما إلى ذلك، وكان يطلق على ما نسميه الآن الشرق الأوسط الشرق الأدنى، وهذه تسميات أوروبية بالنسبة لموقع الشرق عموما، أدنى وأوسط وأقصى بالنسبة لأوروبا. فالشرق أوسطية دعوة معروف كيف نشأت، ولم يقدر لها أن تحبو ، وتكاد تكون ولدت ميتة ولايمكن إطلاقا أن نعتبرها إحدى دوائر الانتماء.

السيد يسين

أولاً أشارك الدكتور صبحى فى وجهة نظره عن موضوع النظام العالمى الجديد، نحن نعرف أن هذه دعوة ايديولوجية أطلقها الرئيس الأمريكى السابق بوش لمحاولة تقنين الهيمنة الأمريكية فى العالم، وهى دعوة مرفوضة. وهناك احتجاجات عديدة ضد محاولات الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم أيا كانت قوتها العسكرية.أيضاً أود أن أفرق بين شيئين مهمين :الدكتور صبحى قال إن هناك لا نظام أو فوضى، وهذا صحيح ، هناك لحظة خلل فى النظام العالمى،لكن هناك ظاهرة جديدة يجب الالتفات إليها. حضرت مرة مؤتمرا فى آسيا لمديرى مراكز التنمية الآسيوية، وكان عنوانه "المجتمع العالمى المتغير"، وهذا أفضل وصف للعالم الآن وليس النظام العالمى الجديد والذى هو دعوة سياسية. فمصطلح المجتمع العالمى المتغير مصطلح علمى محايد يشير إلى أن هناك عالما جديدا يتخلق، سواء فى مجال العلاقات الدولية أو العلاقات الاقتصادية أو الثورة التكنولوجية، حتى لو أخذنا بالدعوة الى نظام عالمى جديد ، فإن علينا كباحثين أن ندرس بعمق ماذا نعنى بالعالم المتغير؟

وماهى أسباب هذه التغيرات؟ وماهى مصادرها؟ وكيف يمكن التنبؤ بمسارها؟

هذا يتعلق بتحدى المستقبل فى مصر. لابد أن نبلور منهجية لفهم تغيرات العالم واجراء دراسة تعتمد على القراءة النقدية وتعتمد على تحليل الايديولوجيات حتى لا أقبل أى فكرة تأتى إلى من الخارج باعتبارها حقائق مسلم بها. هنا مطلوب بلورة العقل النقدى المصرى حتى أقرأ الخطاب الغربى أو الخطاب العالمى بكل تنوعاته بطريقة نقدية وأرى ماهى أصوله التارخية، كيف نشأ؟ ودوره فى الصراع العالمى. وهناك مسألة احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للقوة، هناك باحثون أمريكيون معارضون لها. كنت أقرأ مقالة بالأمس كتبتها أستاذة أمريكية تقول "على أى أساس تدعى الولايات المتحدة الأمريكية حقها فى القيادة العالمية"وتقول أيضا"إن هذا كلام وهمى وليس من حقها ،وماهى شرعية هذا الادعاء؟" إذن داخل المعسكر الغربى نفسه، وداخل المعسكر الأمريكى، هناك كتابات نقدية ضد الهيمنة الأمريكية.

النقطة التى أثارها الدكتور فؤاد أبو حطب بالغة الأهمية، مفهوم الحوار من منطلق الندية مع العالم ودعوته إلى الدراسة التاريخية لكيف حاورت الحضارة الإسلامية فى عصر الازدهار باقى الحضارات. أعتقد أن هذا موضوع مهم جداً ويمكن أن يقرأ قراءات متعددة. هناك كتاب للمستشرق اليهودى المعروف "برنارد لويس"عنوانه "الاكتشاف العربى لأوروبا" ، اعتمد فيه على كتابات المؤرخين العرب،وكيف أدركوا أوروبا فى ذاك الوقت.وفى نفس الوقت هناك دراسات عن الإدراك الغربى للعرب. هذا على مستوى البعد التاريخى لدراسة الحضارات، وهو مهم جدا، لكن النقطة الأهم والتى تحتاج لمناقشة هى مفهوم الندية.

نحن سنبدأ قريباً فى عصر المنافسة العالمية، والمشهد الافتتاحى يتمثل فى إنشاء منظمة التجارة العالمية . بعد فترات السماح، هناك ما يقال عن ندية مدعاة، وفى الساحة سيتصارع العمالقة مع الأقزام على أساس أننا أنداد، وهذا وهم باطل.أين العلاقة بين التاريخ الصناعى الألمانى، أو اليابانى، والتاريخ الصناعى المصرى؟ ليست هناك علاقة، أنداد على أى أساس؟ هناك فروق تاريخية وهناك فجوة زمنية، ناس دخلوا الثورة الصناعية وتجاوزوها إلى ما بعد الصناعة ونحن لازلنا نتحدث عن آثار التصنيع فى بعض بحوثنا. إذن لدينا مشكلة الندية ويجب علينا أن نقف عندها وهى متعلقة بصميم موضوع هذه الندوة "تحديات مصر المستقبلية".

نحن نقول إننا ينبغى أن ندخل من خلال الندية، كيف ندخل من خلال الندية عصر المنافسة

العالمية ولدينا حوالى ٦٠٪أمية؟ هذا سؤال ثقافى لكنه سياسى أيضا،لماذا عجزت مصر عن محو الأمية عبر ٥٠ عاماً رغم أنه كان شعارا مرفوعا؟ هذا سؤال مهم جدا، لا نستطيع أن ندخل من خلال مصطلح الندية لأن هناك شروطا للمباراة العالمية، على الأقل تكون نسبة الأمية منخفضة. على ماذا نتكلم؟ عصر الثورة التكنولوجية وعصر الانترنت، هناك من يتحدث عن غزو الانترنت،كم شخصا فى مصر يعرف الانترنت؟ كم شخصا يعرف اللغة الإنجليزية لكى يتابعوا الانترنت؟ كم شخصا فى مصر يستطيع شراء كومبيوتر لكى يعمل عليه؟

سيادتك تحدثت عن مسألة مهمة، كيف سنتحاور مع الحضارات؟ أنا موافق أنه ستنشأ عملية حوار حضارات حقيقية لأن المباراة الايديولوجية الكبرى بين الماركسية والرأسمالية انتهت بنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى ... لا أقول إن الايديولوجية انتهت، هذا كلام غير علمى، الايديولوجية حسب التعريف نسق من القيم تتبناه طبقة اجتماعية، أو مجتمع،اذن كيف تنتهى؟ ماهى ايديولوجية الماركسية؟ العدالة الاجتماعية والحرية الإنسانية، هذه قيم، كيف تنتهى هذه القيم الإنسانية؟

فى النهاية الايديولوجية هى التى سيطرت على القرن العشرين، لا شك فى هذا.الحرب الباردة وما قبلها هى صراع ايديولوجى. انتهت المباراة مؤقتاً فظهر موضوع الحضارة، صراع الحضارات وصدام الحضارات لم يكن موجودا.وفوكوياما يتكلم عن "نهاية التاريخ" حيث الرأسمالية هى المذهب السائد ... الخ . نحن داخلون فى موضوع حوار حضارات، حوار الحضارات له تاريخ تبنته اليونسكو من سنة ١٩٤٩ إلى ١٩٨٩، لكنه كان حوار حضارات يتسم بقدر من السطحية، بمعنى أنه كان مجرد محاولة للتعرف على الآخر، ما هى الفنون والآداب الخاصة به، وكذلك مختلف جوانب ثقافته. واستمر الأمر إلى أن أثير الموضوع الحقيقى الذى هو اختلال النظام الإعلامى العالمى فانفجرت اليونسكو، وانسحبت الولايات المتحدة الأمريكية حين قيل إنه ينبغى أن يكون هناك توازن. حين أثيرت القضايا الحقيقية مثل الدعوة إلى نظام اقتصادى عالمى جديد انفجرت اليونسكو.

نحن نتحدث الآن عن حوار حضارات سوف ينشأ، وهو قد نشأ فعلا، والذى يقول إنه من حق كل حضارة أن تقدم مفهومها للعالم وكيفية حل المشاكل الإنسانية، ولدينا ما نقدمه. وانا أدعو إلى ذلك على أساس أن النخبة العربية المثقفة تستطيع، من خلال الحوار والمناقشة، أن تقدم مفاهيم خاصة للتنمية، وللسلام العالمى، ولحل الصراعات، ولمشكلة الشرق الأوسط. ينبغى أيضا أن يكون لدينا ما

نقدمه فى مسألة مايسمى بحق التدخل، فهى مسألة بالغة الخطورة على استقلالنا ومستقبلنا .بناء على حق التدخل المزعوم، وبناء على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، تم حصار الشعب العراقى وتم حصار الشعب الليبى. لابد أن يكون لنا رأى فى حق التدخل، ولابد من تقنينه ووضع ضوابط له، سواء التدخل لأسباب سياسية أو التدخل لأسباب إنسانية .لابد أن يكون لنا رأى فى تشكيل مجلس الأمن ومسألة حق الاعتراض(الفيتو) الموجودة، لابد أن يكون لنا رأى فى كيفية تحقيق السلام العالمى،وفى الحوار بين الحضارات وليس الصراع بينها ،ومفهوم التنمية ، وتقديم المساعدات. إذن لدينا ما نقدمه إذا استطعنا أن ندير حوارا ديموقراطيا حقيقيا وتكاتف الفرقاء فى العالم العربى حتى نستطيع أن نحاور حضاريا على مستوى سليم.

يبقى موضوع الندية، وهو أحد الموضوعات التى تحتاج إلى تعميق فى هذه الندوة، حتى فى عصر المنافسة، ما هى الشروط الثقافية والاجتماعية والسياسية التى تسمح لنا بالدخول للحلبة العالمية ونحن على أهبة الاستعداد ؟ هذا سؤال يستحق التأمل والتفكير.

عبدالفتاح ناصف

الحقيقة امتداداً للنقاط التى أثرتها سيادتك، سأطلب محاولة الدخول فى موضوع التحديات سواء الحالية أو المتوقعة مستقبلا،وسيادتك ذكرت من الحالية ظاهرة الأمية التى ما زالت مرتفعة فى مصر، وإن كنت أشير إلى النسبة التى ظهرت فى تعداد ١٩٩٦ وهى ٣٨٪ وفقا للتعريف الذى جاء فى التعداد ليجعلها بين السكان ١٠ سنوات فأكثر، ولو أخذنا السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر فإن هذه النسبة ترتفع عن ذلك ولكنها لا تبلغ نسبة ٦٠٪ التى جاءت فى حديث الأستاذ السيد يسين. وما يهمنى فى مناقشاتنا فى دوائر الانتماء أن نزيد من الآراء الخاصة فيما يمكن أن نفعله فى ظل هذه الدوائر لمواجهة التحديات الحالية أو المتوقعة مستقبلاً والتى أثرت سيادتك من ضمنها الندية المدعاة، وكيف يمكن أن نصل إلى ندية فعلية نواجه بها تحديات الحاضر والمستقبل. سيادتك رديت على هذا الجزء بمبادئ أساسية فى الحوار مع الغرب الذى يستطيع المثقفون العرب أن يقدموا فيه الكثير، ونأمل أن نستزيد من هذه النقاط.

على الدين هلال

عنوان هذه الندوة "مصر وتحديات المستقبل"، وإننا نستطيع أن نرفع كلمه مصر ونضع إسم:

الوطن العربى،أو سوريا، أوالفلبين ...الخ. ومستقبل مصر - فى تقديرى - سيكون خلاصة مجموعتين من العوامل:

- المجموعة الأولى: معطيات مفروضة ونابعة من الخارج،وهى الوضع الدولى الجديد أو التحولات العالمية الجديدة.

- المجموعة الثانية: معطيات داخلية تتصل بمن نحن وماذا نريد؟ وهو سؤال مطروح منذ الحملة الفرنسية على مصر،حيث إن بعض نقاط النقاش فى هذه القاعة يمكن أن نجدها منشورة فى جرائد مصرية فى الستينات والسبعينات، بل وقبل ذلك بكثير.

وهذا الحوار، لكى يؤتى ثماره لابد أن نضعه فى سياقه الدولى،ماذا يحدث فى العالم من حولنا، لا أقصد على مستوى الأفكار، ولكن على مستوى العمليات التاريخية أو على مستوى الوقائع المحسوسة والمعاشة. أحيانا تشدنا مناقشات مثل هل هناك نظام دولى جديد؟ رأيى أن هذا الموضوع ليس هو الأساس، ولكن دعونا نسأل ماذا يحدث فى العالم؟الأمر المؤكد أن العالم القديم الذى تربينا فيه لم يعد قائما بكل قسماته.والمفاهيم الرئيسية التى تعاملنا بها فى الأربعينات والخمسينات، والتى شكلت أطرنا الفكرية، لم تعد قادرة على تحليل ما يحدث فى العالم المعاصر.

سأضع مجرد رؤوس أقلام، إذا أخذنا التحول الكبير الذى يحدث فى العالم الآن والذى يطرح تحت إسم العولمة،لكننى سأقسمه إلى بنود:

التطور الأول، لدينا مجموعة من التحولات التكنولوجية والعلمية، العالم فى العشرين سنة الماضية شهد من التطور التكنولوجى والعلمى ما لم يشهده فى قرون سابقة .هناك تراكم هائل للمعرفة، والمسافة تضيق بين ما كان يسمى تقليديا بالعلم وما يسمى بالتكنولوجيا. عندما نتأمل ما حدث بالأمس حين تعرضت سفينة الفضاء الروسية "مير" لمشكلات فنية هددت بانتهاء مهمتها، وصعدت إليها سفينة الفضاء أتلانتس، لتلتحم السفينتان ويفتح بينهما باب مشترك،ويدخل شخص من هنا إلى هنا للإصلاح..، وعندما نتأمل فى الدلالات العلمية لإجراء مكالمة تليفونية لسفينة الفضاء مع الأرض، وعندما نتأمل التقدم الهائل فى مجال الذكاء الاصطناعى فى مجال الحاسبات الآلية وفى مجال الكيمياء الحيوية أو فيما يسمى بالهندسة الوراثية، فإننا ندرك حجم التغير الحادث فى العالم.

ماهى السمة الرئيسية لهذه الثورة التكنولوجية/العلمية؟ إن السمة الرئيسية لها أنها لا تعتمد على مورد طبيعى،فقد اعتمدت الثورات الصناعية السابقة على الفحم، على البخار، على النفط .أما هذه الثورة فتعتمد على العقل الإنسانى، وعلى الخبرة العلمية التى تمتلكها الشعوب، وأعظم ثروة سوف تتنافس بها الشعوب مع بعضها ليست الموارد الطبيعية إنما القدرات العقلية، إن مجمل الذكاء والمعارف العقلية التى يمتلكها البشر هو الجزء الأكبر من ثمن أى سلعة ذات محتوى تكنولوجى متقدم.إذا كان هذا الكلام صحيحا ،فهذا يطرح تحدى التعليم والمعرفة وتراكم الذكاء فى المجتمع.

التطور الثانى الهائل فى المجتمع البشرى اليوم هو فى المجال الاقتصادى، فلم يعد واردا أن تصنع أى سلعة فى دولة واحدة، والعالم يتجه إلى إعادة تقسيم العمل الدولى بحيث يتم تصنيع السلعة الواحدة فى عديد من الدول، وكل دولة تتخصص فى تصنيع إحدى مكونات المنتج النهائى. إذن فكرة الصناعة المتكاملة فى دولة واحدة لم تعد هى طريق المستقبل. وفى هذا المجال يمضى العالم الآن إلى مزيد من الاعتماد المتبادل. لكن فى نفس الوقت، يشهد عالم اليوم شيئين متناقضين: مزيد من حرية التجارة (دورة أوروجواى ومنظمة التجارة العالمية) ومزيد من التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبى، والآسيان، والآبيك، والنافتا التى تعطى معاملات تفضيلية بين أعضائها.

وفى المجال الاقتصادى فإن جوهر مفهوم العولمة أن هناك معايير عالمية للجودة، ومعايير عالمية للأداء. وعلى المجتمع الذى يريد أن يشارك فى الاقتصاد العالمى أن يستخدم هذه المعايير الموحدة للحسابات الاقتصادية، بمعنى أنه لم يعد مقبولا من إحدى الدول أن تقول إن لى طريقة خاصة لحساب الناتج القومى الإجمالى أو لحساب معدل النمو.

التطور الثالث هو التحولات المعلوماتية/الإعلامية. فالعالم يرتبط بشبكات هائله للمعلومات أسقطت المسافات والحواجز والحدود... ثم البث التليفزيونى المباشر الذى قضى على احتكار الدولة- أى دولة - للسيطرة الاعلامية فى داخلها. وهذا يثير قضية العالمية والخصوصية فى الثقافات.

أخيرا، كل هذا ينعكس على الدولة. إن الدولة فى مفهومنا هى الدولة الوطنية المعاصرة.هذا الشكل للتنظيم السياسى للبشر يتعرض لضغوط شديدة. فلم تعد الدولة هى المحتكر الوحيد للتعاملات الاقتصادية، ولم تعد الدولة قادرة على الضبط الإعلامى لتداول الأفكار فى داخلها أو

على التحكم فى انتقال الأفكار منها وإليها، ولم تعد قادرة على التحكم فى انتقال رؤوس الأموال الذى يتم فى البورصات وأسواق المال عبر الحدود. فإلى ماذا يقودنا هذا الكلام؟

يقودنا هذا الكلام أولا إلى أن كل هذه الدول ستواجه عالما تسوده التنافسية. هناك كتاب صدر عام ١٩٩٠ عنوانه "الميزة التنافسية للأمم". والسؤال الذى تسأله أى دولة تحترم نفسها، أو متخصصون يحترمون أنفسهم ويحرصون على مستقبل بلادهم، هو: ماهى الميزة التنافسية لدولتهم؟ ومع كل تقديرى للمسائل الفكرية المرتبطة بذلك، مثل هل تتم التنافسية فى إطار الندية أو عدم الندية؟ هل هى عادلة أم غير عادلة؟ مع احترامى لهذه التساؤلات ينبغى أن نتذكر أن مصر خلال سنوات معدودة عليها أن تدخل عالم التنافسية.إذن أنا لا أريد أن تشغلنا التساؤلات الفكرية ونحن فى محراب معهد التخطيط القومى عن مواجهة التحديات العاجلة التى علينا أن نتعامل معها كدولة وكمجتمع.وهناك قضية أخرى حالة، هى أنه فى خلال ٦ أو ٧ سنوات من الآن سيكون على الصناعة المصرية فى مجال الغزل والنسيج، وفى غيرها من المجالات، أن تتنافس. بعبارة أخرى علينا أن نبحث فى ما هى المجالات التى نعتقد أن لمصر فيها ميزة تنافسية،ثم نبلور السياسات أو الاستراتيجيات أو خطط العمل الجديرة بهذا الأمر.

فى كلام بسيط، ميزة تنافسية بالنسبة لى تعنى إنتاج سلعة أو خدمة على مستوى جودة قابل للتصدير بسعر تنافسى وتصل إلى من يحتاجها فى الوقت المطلوب والسؤال: ماذا نملك نحن؟ أو ما هى المجالات التى نملك فيها هذه الميزة التنافسية؟

النقطة الثانية المرتبطة بهذا أنه من الثابت أن كفاءة الإنتاج فى أى دولة لا تنفصل عن شكل نظام الحكم، ولا تنفصل عن شكل التنظيم السياسى والإدارى للدولة. ومن الأمور المستقرة اليوم أن كفاءة إدارة الحكم هى شرط للتنمية المتواصلة أو المستدامة. إذن علينا أن نبحث ما هو الشكل السياسى والإدارى التنظيمى، ما هى الأشكال المؤسسية اللازمة لذلك؟ إن عدد سكان وطننا يزيد بمعدل مليون فرد كل عشرة شهور، وما لم ينمو اقتصاد مصر بمعدلات متسارعة فإن أى نمو متواضع سوف تستهلكه هذه الزيادة فى السكان. نحن منذ عدة سنوات نعكف على مجموعة من السياسات هدفها زيادة التصدير،وإنى أطرح على الخبراء فى معهد التخطيط سؤالا: بعد اتباع سياسات موجهة للصادرات لعدة سنوات لماذا لم تسفر هذه السياسات عن نتيجة حتى الآن؟ هل السبب هو قصر المدة التى طبقت فيها هذه السياسات، أم أن هناك إجراءات أخرى ينبغى اتخاذها؟ أم ماذا؟

إن كفاءة الإنتاج لا يمكن أن تنفصل عن الاستقرار الاجتماعى والسياسات التوزيعية الموجودة فى المجتمع. وعندما ننظر إلى ما يسمى النمور الآسيوية أو الصين،نجد أن كل هذه المجتمعات تحقق درجة ملحوظة من العدالة فى السياسات التوزيعية. كوريا الجنوبية من الخمسينات الحد الأقصى للملكية بها ٢٠ فدانا. ومعنى ذلك أن هدف كفاءة الإنتاج يجب أن يتوازن ويتوازى مع السياسات التوزيعية،وذلك حتى نضمن درجة معقولة من التماسك الاجتماعى والاستقرار السياسى.

أحمد حسن إبراهيم

تفضل الأستاذ السيد يسين بإثارة قضية الأمية كأحد التحديات الهامة، أو التحديات الخطيرة، التى تواجهنا ليس على المستوى المحلى فحسب، ولكنه تحدى يلقى بظلاله على وضعنا على المستوى الإقليمى وعلى المستوى العالمى .والحديث الذى تفضل به الدكتور على الدين هلال أيضاً يجعلنى أتساءل عن مفهوم الأمية الذى نعنيه.أنا أتفق تماما على أن الأمية تحدى، وتحدى خطير، بل ومن أخطر التحديات، وأن القضاء عليها هو مفتاح مواجهة كل تحديات الحاضر والمستقبل.ولكن بأى مفهوم للأمية؟ هل ما يزال مفهوم الأمية، التى تمثل تحديا لنا، هو الجهل بالقراءة والكتابة؟ هل هذا هو مفهوم الأمية الذى لابد من أن نتعامل معه؟ وهل لابد لنا من أن نقضى على الأمية بهذا المفهوم حتى نستطيع أن ننطلق على طريق التنمية محليا وإقليميا وعالميا؟ أم أن هناك مستوى آخر للأمية فى ضوء التقدم العلمى والتقنى، كما قال الدكتور على الدين هلال، ينبغى علينا أن نتعامل معه. لقد ضاقت المسافة بين العلم والتقنية، وهناك الآن حديث عن العلم التقنى، لقد أصبح من الممكن الدمج بين العلم والتقنية وليس مجرد الجمع بينهما فقط.

أين نحن من هذا؟ أين نحن من هذا بالنظر إلى نصيب البحث العلمى والتطوير فى مصر من الإنفاق العام أو من الناتج المحلى الإجمالى؟ أين نحن من هذا بالقياس إلى مستويات مراكز البحوث، ونوعية البحوث، والمجالات التى نعمل فيها، ونوعية التعليم لدينا؟ لقد تفضل الأستاذ السيد يسين فى إحدى مداخلاته السابقة، فأشار إلى مسألة العقل النقدى، وهنا نتحدث عن التحدى الحقيقى للتعليم فى مصر وهو قدرة هذا التعليم على أن يصنع العقل الناقد، وعلى أن ينتقل من مرحلة التلقين إلى مرحلة صناعة العقل الناقد. ونتساءل هنا عن مدى توافر البيئة الملائمة لصناعة العقل الناقد فى مصر على كافة المستويات، بدءا من الأسرة فى المنزل وانتهاء بالعمل السياسى على أعلى مستوياته.

هل هناك فعلا بيئة مواتية؟ نحن فى حاجة ماسة إلى توفير البيئة المواتية لصناعة وقبول العقل

الناقد. وهذا يمتد بنا إلى مجال البحث العلمى، كما أنه يجرنا إلى الحديث عن نوعية التعليم فى مصر، عن الجامعات والتوسع فى التعليم النظرى الذى أصبح سلعة متناقصة القيمة، وعن تجاهل التعليم الذى يخلق تقدما علميا يخلق بدوره تقدما تقنيا. وهناك أيضا مسألة الثقافة العلمية. الثقافة العلمية أمر مهجور ومهمل تماما فى مصر. وهذا يجرنا أيضا إلى قضية التناقض بين البيئة المواتية للثقافة العلمية وبين ما يسود من قيم وعادات تشتد الحاجة إلى إشاعة نوع من الاستنارة حيالها، سواء كان فى مجال الدين أو فى غيره من المجالات،حتى تصبح هناك بيئة مواتية لقبول وشيوع الثقافة العلمية وإمكانيات للتقدم العلمى.

فؤاد أبوحطب

موضوع التعليم هو فى صميم المسألة.كل ما أشار إليه الدكتور على الدين هلال قطعا وراء قضية التعليم، لأنه إذا كنا نتكلم عن السلعة، عن المنتج، فأيضا التنافس سيكون على "السلع والمنتجات" البشرية فى نفس الوقت. إذا كان نظام التعليم سيظل ينتج لنا خريجين أو مخرجات بالشكل المتدنى الذى عليه الحال الآن، فقطعا سنفقد هذه الميزة، وفقدناها فى بعض المواقع بالفعل، فقدنا هذه الميزة على المستوى العربى وعلى المستوى العالمى. كلنا نسمع عن الشهادات الخاصة بنا والتى فقدت الاعتراف بها، والمعادلات التى يجب أن يجريها خريجونا المسافرون إلى أى دولة فى العالم، بل إن الهجرة إلى، أو العمل فى، بعض الأقطار العربية أصبحت مسألة خطيرة حيث أصبحت النوعية الخاصة بخريجينا موضع شك.

هنا موضوع التعليم يعتبر فى جوهر المسألة وفى صميمها، ولهذا فى رأيى لابد أن يوضع التعليم موضع الفحص العميق، وعندما قرأت الورقة وجدت أن هناك محورا خاصا به.إنما إذا كنا نتحدث بشكل سريع جدا، طالما تم فتح ملف التعليم، ففى تصورى أن التعليم المصرى ورث تقاليد كبلته على مدى السنوات والعقود الماضية، بل والقرنين الماضيين. فعلى الرغم من أن التعليم الحديث دخل مصر فى عصر محمد على فى مطلع القرن التاسع عشر، نجد أن إنجازه لم يكن على المستوى. قارن بين تجربة محمد على فى القرن التاسع عشر وتجربة اليابان بعد ٤٠ سنة فى نفس القرن،محمد على أرسل بعثات واستقدم خبراء، أحضر "منتجا" ماهرا، المبعوث يقوم ببحث فى سياق جاهز، الخبير الأجنبى يحضر ليشغل ماكينة أو يشغل نظاما معدا مقدما، شئ شبيه بما يسمى تسليم مفتاح، بينما تجربة اليابان كانت مختلفة كلية. ظللنا مستهلكين لمنتج طوال القرنين الماضيين، هذا هو وضع التعليم.حملت أوزار كثيرة على الاستعمار وقالوا دانلوب هو السبب، وهذا صحيح فى حدود عصر

الاستعمار، ولكن دانلوب انتهى عصره من سنوات طويلة،ومع ذلك لا زلنا نتعامل مع التعليم بعقلية تقترب كثيرا من عقلية دانلوب، ودانلوب ليس مسئولا بقدر ما هى مسئوليتنا الوطنية بعد عصر الاستقلال.

فى رأيى أننا نحتاج إلى تحولات فى التعليم تجتاح النظام التعليمى كله،فهذا النظام فيه قدر كبير من الجمود والركود الذى يحتاج إلى شكل من أشكال التحريك، وهذا ينطبق على أشياء كثيرة: النظام، والسلم التعليمى، والمناهج وأشياء أخرى كثيرة. لدينا تعليم متدنى، آخر شئ سمعته: لجنة قطاع التعليم الهندسى بالمجلس الأعلى للجامعات - وطبعا الدكتور على الدين هلال غير مسئول عنها الآن - طلعت نظام توحيد لوائح كليات الهندسة على مستوى الجمهورية، بمعنى أن المهندس المتخرج فى الإسكندرية، كالمتخرج فى الوادى الجديد ... نسخ مكررة، قوالب، هذا لا يتفق مع ما يتطلبه العصر،أو المستقبل، من أن يكون التعليم مرنا ويستجيب للمطالب والحاجات المتغيرة.

الأخطر- وأى فرد يفحص نظام التعليم يكتشف هذا- أن التعليم يؤكد على الحد الأدنى. أجرينا مؤخرا دراسة لتحليل بعض جوانب التعليم، فوجدنا أن النهاية الصغرى للنجاح فى بعض المواد الدراسية عندنا، ومنها مواد الثانوية العامة، ٤٠٪. بمعنى أن الطالب الحاصل على ٤٠٪ يمكن أن ينجح فى المادة، وهذا معناه أنه يجهل ٦٠٪، فى حين أن نسبة ٥٠٪ لا يقبلها التعليم الآن لأن معناها نصف جهل ونصف تعلم،فما بالنا بنسبة ٤٠٪.

اليوم الاتجاه نحو التعلم للإتقان ، كل النماذج التى ذكرت فى الغرب وفى الشرق، النمور وغيرها توجهت إلى حكاية الإتقان هذه ولم تعد حكاية الحد الأدنى مقبولة. خطر آخر فى التعليم، وهو أنه يعتمد على التلقين والاجترار والحفظ والاستظهار، ومسألة الإبداع والابتكار نادرة جدا،كما يعتمد على ثقافة قائمة على التسليم بالرأى الواحد، القضية الواحدة، المصدر الواحد، المعلومة التى تسمع أو تنشر تعد مقبولة، أما ثقافة التقويم والنقد التى أشار إليها الأستاذ السيد يسين فليست موجودة ولا يكاد يشجعها أحد.

أيضا أود أن أشير إلى حكاية القفز إلى النتائج والنواتج،والحصول عليها جاهزة، قطف الثمار الناضجة دون معاناة زراعة الشجرة. نتائج بحوث تم إجراؤها تلخص للطلبة، تجارب جاهزة، لا أثر لمعاناة العمليات. الآن نسمع عن البرمجيات، وعصر البرمجيات هو عصر العقول والعمليات المعرفية التى سوف تشكل العصر القادم. ثم خطر آخر هو اعتمادنا طول الوقت على الآخر: كتاب، مدرس، مصدر واحد، مصدر جاهز لعالم المعرفة. حكاية أن يبحث الطالب عن المعرفة بجهده الذاتى ليست

واردة فى التعليم إلا فى نصوص الكتب والمؤلفات التربوية.

الأخطر من هذا كله وقد يكون أخطر الجوانب، أن التعليم قائم على القهر، بمعنى أن عليك أن تقبل رأيى ولا تعارضه سواء كنت معلما أو سلطة تعليمية، والمشاركة تكاد تكون فى حدها الأدنى. هذه المنظومة لا يمكن أن تدخل بنا فى التنافسية كما قال الدكتور على الدين هلال أو فى الندية كما قال الأستاذ السيد يسين.

عبد الفتاح ناصف

لا شك فى أهمية الندية التى أثارها الأستاذ السيد يسين والتنافسية التى أثارها الأستاذ الدكتور على الدين هلال وارتباطهما بكفاءة الإنتاج. فالإنسان وراء كفاءة الإنتاج فى البداية والنهاية، قد تكون الآلة مهمة لكن الإنسان أهم فى هذا الصدد. ولذلك كان طبيعياً فى المناقشة أن تتجه إلى تطوير التعليم.

ليست الأمية فى الوقت الراهن هى مجرد عدم معرفة الكتابة والقراءة ولحسن الحظ أن المناقشة تجاوزت الأمية، مع وجودها كمشكلة وتحد حال وضرورة القضاء عليها فعلا، إلى تطوير التعليم ليصبح تعليما يعطى الفرد القدرة على التنافسية أو الندية، فضلا عن أن التعليم والسياسة التعليمية وتطويرها ترتبط أيضا بالهوية المصرية. إن كثيرا من القرارات التى اتخذت تحتاج إلى إعادة النظر، فقد أصبحت مادة الدين ثانوية، واللغة العربية نقصت حصصها بينما هى والدين من الأركان الأساسية للهوية ... وهكذا نجد أن الكثير من القرارات التى اتخذت فى السنوات الأخيرة، سريعة، وغير مدروسة بالقدر الكافى الذى يمكن من مواجهة تحديات حقيقية فى المستقبل تتعلق بالهوية وتتعلق بالتنافسية أو الندية، وكلنا أمل أن تستجيب التعديلات الجارية حاليا لهذه المتطلبات.لا شك أن تطوير النظام التعليمى بالمفردات التى قيلت، وغيرها، هو بعد أساسى لمواجهة التحديات فى المستقبل.

محمود عبدالحى

الحقيقة كل ما قيل عن قضية التعليم ودوره فى إعداد الإنسان المصرى لمواجهة تحديات المستقبل كلام إيجابى ويستحق منا فعلا أن نعطى مزيدا من الوقت ليس لعملية التوصيف، لأن التوصيف - كما نرى جميعا - ينطوى على كثير من الجوانب السلبية التى يعلمها الجميع. ولكن للتعرف على كيفية نقل نظام التعليم بوضعه الحالى الملىء بالسلبيات إلى وضع يجهز الإنسان فعلاً للمستقبل. نود أن نحدد مجموعة من الأطر أو المحاور التى تدور من خلالها عمليه تطوير نظام

التعليم وصناعة الإنسان المصرى القادر على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

نحن أمامنا قضية إدارية تتعلق بالنظام العام وبكيفية التعامل مع المتغيرات على المستوى السياسى وعلى المستوى الإدارى وعلى المستوى الاجتماعى. كيف تنعكس هذه القضية على التعليم وتطويره؟ كيف نربى فى الإنسان الشخصية الناقدة الباحثة؟ وما علاقة ذلك بالمناهج الموجودة وكثافة المناهج والتناقضات التى لمسناها فى سياسة للتعليم تعهدت بأن تترك للأطفال فرصة للاستمتاع بمرحلة الطفولة فى حين أنها تعمدت إثقالهم بالمناهج الكثيفة التى تجعلهم يدرسون بالمدرسة وخارج المدرسة طوال الأربع والعشرين ساعة، باستثناء ساعات قليلة للأكل والنوم وكثيرا ماتكون مضطربة بهموم الدراسة، خلال سنوات الدراسة. ما المقصود من ذلك؟

نريد للتعليم أن يخرج تماما من إطار التلاعب به لأهداف سياسية،أو حتى شخصية،ليكون أداة للتثقيف لخدمة الإنسان وليس لقولبة الإنسان أو إخضاعه لكى يسير فى مسار معين.أحدث القضايا المطروحة الآن قضية التحسين والثانوية الحديثة، كيف تم إقرار هذا النظام؟وكيف دافع الكثيرون عنه وهو يغرق الطلاب ويغرق زهرة شباب مصر فى دراسة تلقينية وحفظ على مدى الإثنى عشر شهرا تقريبا كل عام خلال حياتهم الدراسية. أين الوقت الذى نعطيه للطالب لكى يفكر،لكى يكون خلاقا، لكى يبتكر؟ إن أى تغيير فى نظام التعليم لا يسمح بذلك لا يعتبر تطويرا للتعليم وإنما تشويها له وانحرافا به عن رسالته الواجبة.

الإمكانيات المتاحة للتعليم مسألة أساسية لتطويره، ويجب أولا تدبير الإمكانيات المطلوبة لأى تطوير نريد إدخاله على التعليم قبل أن نندفع إلى فرض تغييرات - باسم التطوير - لا تتوفر إمكانيات تطبيقها على نحو يؤدى الغرض منها. ومن الخطورة بمكان أن نسعى إلى قفزات فى عملية التطوير تتجاوز حدود الإمكانيات لتفرض الشقاء على الطلاب وعلى أهاليهم. من قبيل ذلك مثلا ما حدث منذ ثلاث أو أربع سنوات حين أثيرت مسألة تطبيق اليوم الكامل،كيف يكون هناك يوم كامل وليس هناك إمكانات إعاشة كاملة وتثقيف ومذاكرة وإشراف جيد؟ وأنا يسعدنى أن يعود ابنى، أو ابنتى، وقد انتهى من واجباته فى المدرسة ليمضى الساعات القليلة المتبقية من اليوم فى جلسة عائلية مريحة تساعد على ربط أواصر الألفة والمحبة مع أبويه وتمكنهما من حسن توجيهه ومتابعة تطورات تفكيره وعلاقاته بالآخرين، أما أن يكون الأمر مجرد زيادة عدد ساعات التواجد بالمدرسة فى حين يمنع عجز الإمكانيات من الاستفادة الكاملة بذلك،فلن يجنى الأبناء وأسرهم من ذلك سوى مزيد من الشقاء والشقاق والتفكك الأسرى. نحن نود عند وضع السياسة التعليمية، أو السعى للتطوير، أن

يكون التطوير حقيقى وملتزم ببنا ء شخصية الإنسان،وتعميق الروابط الأسرية، لصناعة أجيال تستطيع مواجهة تحديات المستقبل وليس عملية لإلها ء الناس على مدى العام كله وإثارة القلق على مستقبل الأبنا ء فى الأسرة المصرية.

نأتى لقضية المناهج المختلفة، ومدى كثافة هذه المناهج. نحن نحتاج إلى أن يكون للمناهج الطبيعة الإرشادية وليس الطبيعة الشمولية ، بمعنى أن نرشد الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة - وبما يتمشى مع أعمارهم - إلى كيفية التفكير مع إعطائهم أضوا ء مرشدة لعملية التعلم بمعنى إعطائهم حداً أدنى من المعلومات التى تفتح أمام الطالب المجال لكى يبحث، لكى يتعمق،لكى يتدبر، ومن ثم ننمى فى الطالب الرغبة، والقدرة، الذاتية فى اكتساب المعرفة. فى إحدى المقالات، ذكر الكاتب أن الأولاد فى إعدادى يتعلمون ما لم نتعلمه زمان ربما فى مرحلة الجامعة أو فى السنوات التمهيدية للدراسات العليا.وذلك صحيح إلى حد كبير، وقد يرى البعض فيه إيجابيات، ولكن ماذا عن قدرة الطلاب على اختزان المعلومات واسترجاعها وقت الحاجة إليها ؟ يكفى للإجابة على هذا السؤال أن تسأل المتفوقين- ولا أقول الطلاب عامة- عن بعض ما درسوه من سنة سابقة أو سنتين.الحقيقة أن قضية تطوير التعليم مطلوبة وبالغة الأهمية وتحتاج عناية كبيرة فى البحث والدراسة قبل أن نسارع إلى فرض تغييرات، ربما تكون ضارة أكثر منها نافعة، باسم التطوير.

قضية التعليم أيضا لا تنفصل عن قضية الانتما ء، لأن الثابت أن اتجاهات العولمة فى الساحتين الثقافية والسياسية حقيقية لا جدال فيها الآن، لكن الذين يقودون هذه الاتجاهات على المستوى الدولى لم ينفصلوا عن جذورهم. وأضرب مثلاً بسيطاً بالولايات المتحدة الأمريكية التى تقود الحركة العالمية فى اتجاه العولمة بأشكالها المختلفة الاقتصادية والسياسية ، وحتى العسكرية، الولايات المتحدة تنفق الكثير لكى تصنع لها تاريخا يربط أبنا ء الشعب الأمريكى بالأرض ويعمق لديهم الهوية الشخصية والانتما ء. كذلك فرنسا تعتبر عدد الناطقين بالفرنسية أحد مقاييس تقدمها كدولة وكمجتمع، وطبعا كلنا نعلم بالقرار الذى صدر عندهم منذ ما يقرب من عام يحرم استخدام أى لغة أخرى بخلاف الفرنسية فى كافة التعاملات داخل فرنسا،ولا تفسير لذلك عندى سوى رغبة الفرنسيين فى الحفاظ على لغتهم وثقافتهم باعتبارهما من أهم مقومات الهوية الوطنية. فأين نحن من ذلك واللغة العربية تتوارى خجلا من التشويه الذى نقحمه عليها فى تعاملاتنا اليومية ومن تدهور لغة الحديث اليومية، يستوى فى ذلك المدرسة والشارع وأجهزة الإعلام.

على الدين هلال

أود القول إن كل ما قيل على هذه المنضدة الآن حول أهداف الإصلاح التعليمى هو سياسة الدولة المصرية، بمعنى أنه منذ عام ١٩٩٢ صدر كتاب عنوانه "مبارك والتعليم"، وأعد كى يكون الوثيقة، أو الإطار الإرشادى،لإصلاح التعليم. كل ما قيل وسمعته آذاننا وأكثر منه موجود فى هذه الوثيقة. مثل أن الهدف ليس التلقين، ولابد من الانفتاح العقلى والفكرى، ولابد من تعليم الطالب فى المراحل الأولى الديمقراطية واحترام قواعد المرور واحترام البيئة وحقوق الإنسان.

إذا نظرنا لما قامت به الدولة خلال الخمس سنوات الأخيرة فهو كثير: رئيس الجمهورية وافق على زيادة ميزانية التعليم ٣٠٠٪، وتم تطوير كتب المرحلة الابتدائية والجزء الأكبر من كتب المرحلة الإعدادية. وقد تم هذا من خلال كبار أساتذة التربية فى مصر، وبعد عقد مؤتمرات قومية شاركت فيها الأحزاب السياسية والأساتذة والمتخصصون وكبار رجال الدولة والفنانون والعلماء. والآن يتم إرسال ما بين ٧٠٠ - ٨٠٠ مدرس كل سنة إلى لخارج لمدة ٦ شهور بقصد الانفتاح والإطلاع على النظم التعليمية المتقدمة.

جوهر موضوع التحسين هو أن نعطى للطالب فى الثانوية العامة الفرصة المتاحة لطالب الـ IG. طالب الـ IG لديه فرصة أن يحسن، وذلك من أجل أن نخرج من نفق الفرصة الوحيدة. أتوجه إلى الدكتور فؤاد أبو حطب بسؤال هو أقدر على الإجابة-عليه منى. من الناحية النظرية، كل ما يطالب به الناس تبنته الدولة من خلال نوع التفكير النقدى، الرئيس حسنى مبارك يقول "فى القرن الحادى والعشرين فإن ساحات المعارك لن تكون بالدبابات والمدافع وإنما بالمعامل". إذن ما يطالب به المثقفون أعلنته الدولة والتزمت به فى سياستها، فما هى المشكلة بالضبط؟ ولماذا لم تحقق السياسات المتبناة الأهداف المرجوة منها؟

عبدالفتاح ناصف

الحقيقة بالنسبة لقضية التعليم، وبالنسبة لغيره من القضايا، فهى ما زالت مطروحة منذ سنوات طويلة، الدكتور صبحى عبد الحكيم وأنا حضرنا مؤتمرات كثيرة عن السياسات التعليمية والسياسات الاقتصادية والمؤتمر الدولى للسكان وقلنا فيه الكثير. وكنا قبله نقدم اقتراحات،لم يؤخذ بها إلا بعد ١٥ سنة، عن الدعم وغير الدعم وتعيين الخريجين، وغيرها من القضايا،وأخذ بهذه الاقتراحات بعد ١٥ أو ٢٠ سنة. القضية فعلا هى هذه الفجوة ، نجد لدينا وثائق ممتازة،لكن المهم التنفيذ،دائما تكون هناك فجوة بين التنفيذ والاقتراحات والتوصيات المقبولة لدى الجميع. أنا أؤكد

السؤال الذى طرحه الدكتور على الدين هلال بطريقة أخرى: ما هو سبب الفجوة الزمنية الطويلة بين ما يتبناه المتخصصون فى المؤتمرات وتقبله الدولة ثم يتأخر التنفيذ سنوات طويلة؟ ولمصلحة من يحدث هذا؟

فؤاد أبو حطب

عندما كنا ندرس فى الخارج، كان لنا زميل يدرس فى لندن عن التربية خاصة فى التعليم العالى، كتب فى رسالته عن الحرية الأكاديمية ما يلى: "الحرية الأكاديمية موجودة فى الجامعات المصرية"- وكان ذلك فى عام ١٩٦١ حينما كنا ندرس هناك -"بدليل أن قانون تنظيم الجامعات يقول إن هناك حرية أكاديمية"، وكان الميثاق قد ظهر فى هذا الوقت وتحدث عن الحرية الأكاديمية وخطب المسئولين والساسة تقول ذلك. كان هذا الزميل يجرى دراسة مقارنة مع نظام التعليم فى بريطانيا ولما لم يجد فى الوثائق الخاصة بهذا النظام ما يشير إلى الحرية الأكاديمية فى بريطانيا استنتج أن هذا معناه أن لدينا حرية أكاديمية ليست موجودة فى بريطانيا.

هذا الموقف الذى أحكيه بطريقة كاريكاتورية حدث بالفعل وترتب عليه أن رسالة هذا الزميل رفضت فعلا فى المناقشة لأنه جاء رجل مستشرق عاش فى مصر وجلس فى الجلسة ويعرف النظام وتحدث يومها عن الأساتذة الذين طردوا من الجامعات عام ١٩٥٤ وعن غير ذلك مؤكدا أنه لاتوجد حرية أكاديمية فى مصر. هذا قد يجيب على السؤال. يمكن أن نضع أعظم وثيقة فى العالم ونضع المبادئ على الورق ، لكن هناك ميكانيزم مرتبط بالجانب الذى يركز عليه الأستاذ السيد يسين وهو الجانب الثقافى لدينا تقاليد عريقة جدا ومستقرة جدا، نوع من أنواع "التأثيرات المحكومة"، يعنى الأمور تمشى كما هى بكل سلبياتها ولا مانع من وضع وثائق عظيمة خالية من السلبيات. بدليل أن الدكتور على تحدث عن الجات وعن التنافسية الاقتصادية، وفى نفس الوقت، وأنت داخل- بعد ٣ سنوات من بدء تنفيذ الجات - على سنة ٢٠٠٠ ،افتح أى سلعة الآن تجدها دون المستوى بكثير إن لم تكن مضروبة لأن فكرة "إلحق استغل وإلحق خلص" لا زالت سائدة.

ما حدث أن سوق التعليم فى مصر- وأنا أستخدم "سوق" وليس "سوء" وقد ترتبط الكلمتان معا- عمل له آليات خاصة،وامتص من المجتمع الكثير من القيم السلبية وفقد دوره باعتباره طليعة التطوير.وكان هذا فى المدرسة، فأصبحت المدرسة صورة، أو مرآة، تعكس ما يحدث فى المجتمع.إذا أخذنا الجانب الذى يبدو لنا أنه بعيد عن ذلك بينما هو أكثر الجوانب تعبيراً عما يحدث فى المجتمع، وهو جانب الامتحانات. الامتحانات فى مصر هى التى تعكس قيم المجتمع. إذا حللت القيم المتضمنة

فى الامتحانات - ولدينا بحث عن ذلك - ستكتشف أن هذه الامتحانات تعبر عما يحدث. حقيقة أن موضوع التعليم شاغل الجميع من قبل عام ١٩٩٠ ... وثائق الدكتور مصطفى حلمى، ووثائق الدكتور فتحى سرور، ووثائق الدكتور حسين كامل بهاء الدين. وثائق كثيرة،لكن لم يحدث شئ يؤدى إلى رفع نوعية التعليم، لأنه فى النهاية يأتى الطالب يسأل فى ماذا سنمتحن؟ والأغلب سيكون الامتحان فى الحفظ والاستظهار... تكلم عن الإبداع، تكلم عن التحليل النقدى، إنما فى النهاية الامتحان سيأتى فى أسوأ صورة يتصورها العقل، وهذه الصورة قد تكون مقننة. واسمحوا لى أن أتحدث بصراحة، فلو حدث أن الامتحان جاء فى أى شئ يتطلب إعمال العقل، يتطلب توظيفه، يواجه بمقاومة عنيفة جدا من المجتمع، وكلنا نسمع عن امتحانات الثانوية العامة وما يحدث فيها: سؤال خارج المنهج، سؤال صعب، تقوم قائمة الدنيا والثائرة تثور، ونتيجة لذلك حدث التهاون الشديد وفقد الامتحان أو التقويم دوره فى أنه حكم على ما فعلنا، وتقدير لما أدينا، وتصحيح لمسارنا وتصويب لأخطائنا.

ما حدث أن هذا المفهوم الصحيح للتقويم التربوى لا يقوم بدوره بالفعل ولا يؤديه وأصبحت المسألة سد خانه والوصول إلى الحدود الدنيا التى أشرت إليها، بمعنى التركيز على الحد الأدنى .فكل ما ذكرته يا دكتور على فى هذا الموضوع جميل جدا على الورق إنما واقع العملية التعليمية شئ آخر. وفى المركز الذى أشرف برئاسته، درسنا فى خلال سنتين نحو ٧ آلاف مدرسة، وبعض هذه المدارس لا يصلح للاستخدام الحيوانى لأن أبسط حاجات الإنسان غير متوفرة، فإذا كان هذا هو حال المدارس، ما معنى التعليم وإضافة صف سادس فى منظومة بهذا الشكل، هل هو سجن؟ وكيف يتكيف الطفل مع بيئة طاردة بهذا الشكل؟

حقيقة أنفق على المدارس، وأنفق على الأبنية، وأنفق على المناهج... هناك حسن نية من المسئولين والدولة: الميزانية زادت من ٢ مليار فى منتصف الثمانينات إلى ١٣ مليار اليوم، من دافعى الضرائب المصريين. إذا كانت فى النهاية تصب فى النوعية التى نخرجها والتى يحكم عليها التقويم فى النهاية بهذا الشكل يكون ذلك هدرا كبيرا للموارد. وأظن أننى فى دائرة الحوار بالتلفزيون- وهو برنامج له إسم مشابه- قلت إذا كانت نوعية التعليم فى النهاية بهذا الشكل نكون بنرمى ١٣ مليار جنيه فى بلاعة التخلف.

عملنا محاولة، لم نستطع إكمالها، لإيجاد نظام تأكيد أو ضمان لنوعية التعليم من خلال نظام يحاول أن يراقب الجودة التعليمية ، بمعنى أن تكون هناك فرق محايدة تتولى تقويم المدرسة. ونزلنا

المدارس، وكتبنا تقارير، وكان المفروض أن تتم متابعة لهذه التقارير ولكن بحكم العادة لم يحدث. نجلس مع الناس، نجلس مع مدير التعليم، زرنا ثلاثة آلاف مدرسة ولدينا تقارير عنها، بعض المشكلات لا تحتاج لعملة أجنبية، ولا تحتاج لتدخل الإدارة المركزية ولا تحتاج حتى لتدخل مدير الإدارة التعليمية داخل المديرية، تحتاج لقرار بسيط جداً يقوم به ناظر المدرسة. الزبالة مثلا حول المدرسة هل تحتاج إلى خبير أجنبى، هل تحتاج الى دولارات، مشكلات فى الحياة المدرسية اليومية تحل لو أن لدى التلاميذ والمعلمين ومديرى المدارس مجرد الحساسية، مجرد شعور بأنهم يحتاجون للمعيشة فى بيئة نظيفة فيعملون على تحقيق ذلك. المسألة تحتاج لمراقبة وضبط الحياة اليومية فى المدرسة. وكما قيل يوما إننا محتاجون - وما نزال- لضبط الشارع المصرى فنحن محتاجون أكثر لضبط الشارع التربوى فهو متسيب ومحتاج لضبط وممكن من خلال ذلك تنظر لأهدافك وما يتم منها وتقارن وتصوب.هذه مسألة تحتاج لوقت ولجهد ناس تعطى أكثر مما تأخذ.

على الدين هلال

هل أفهم من كلامك يا دكتور فؤاد أن الجزء الفنى نحن نفهمه؟ أود أن أطرح شيئا إضافيا، وهو أنه وقر فى الضمير المصرى أن النجاح فى الثانوية العامة يكاد يكون حقا لأغلبية من دخل امتحانها، ومن ثم أصبحت المسألة إلى حد كبير سياسية، سيادتك تقول بأعمل امتحان تقليدى، وأنا أسألك هل يمكن أن تضع امتحانا أفضل؟ وسيادتك تجيب بنعم .فما الذى يمنعك أن تضع امتحانا أفضل؟ الذى يمنعك أنك إذا وضعت امتحانا أحسن ستظهر نتيجة الثانوية العامة ٤٠٪ وهذا غير معقول سياسيا وغير مقبول لدى الرأى العام .طالما أن التعليم تحول إلى قضية سياسية بمعنى قضية رأى عام فإن الأغلبية لابد من نجاحها حتى تلتحق بالجامعة. فهل نستطيع أو نقدر على إغضاب الرأى العام.

فؤاد أبو حطب

هى أقرب للاقتصاد، إذا أدخلناها فى الاقتصاد. ففى الاقتصاد من أجل أن ترضى أذواقا متخلفة تنتج سلعا متدنية.

السيد يسين

لدى تعليق، أنا أتفق مع الدكتور على الدين هلال فيما قاله عن الرأى العام،إنما هناك مشكلة عامة فى كل مجتمع، مشكلة تتعلق بالفجوة بين إصدار قرارات وتوصيات والتنفيذ الجيد لهذه التوصيات. كيف يمكن تحويل القرارات إلى سياسات فعلية منتجة؟ هناك مشكلات كبيرة ولا يجدى

فيها إلا التحليل الثقافى أحيانا والتحليل السياسى، ويمكن أن تأخذ ما شئت من قرارات فى تعليم اللغة الإنجليزية، ولكن كيف يتم هذا فى وقت لايعرف فيه أغلبية المدرسين الإنجليزية؟ أو تأخذ قرارا باليوم الدراسى الكامل،كيف وهناك مدارس ليس بها دورات مياه؟ ولماذا اليوم الكامل؟ أو يعلن كبار المسئولين فى الدولة أننا سنهتم بالأنشطة الرياضية فى المدارس، كيف يتم ذلك وقد تم البناء على أفنية المدارس؟ إذاً القضية أنه لابد أن أعرف ما هى الفجوة؟ والفجوة تحدث أحيانا لأسباب سياسية، مثل الثانوية العامة إذ يخرج مسئول ليقول أطمئن أولياء الأمور أن الأسئلة فى مستوى الطالب العادى، هذا نوع من الرشوة الاجتماعية لأولياء الأمور.

الكلام الذى قاله الدكتور فؤاد مهم جدا، مسألة الامتحان إذا درسناها، القيم المتعلقة بالامتحان، فى بعض المدارس المتوسطة فى الريف،هناك غش جماعى، هناك ميكرفون، المدرس الذى يمنع العش يتعرض للاعتداء عليه، هذه الظاهرة تحتاج إلى تحليل سسيولوجى متعمق. فى المدارس المتوسطة بالذات،البنت التى تدخل التجارة المتوسطة أو الولد سيعول فعلا عائلته وسينقلها نقلة كيفية ويعتبر أن النجاح من حقه،ويقول إن أصحاب الياقات البيضاء الذين ينهبون البلد حضروا ليتحكموا فى الامتحان، لابد أن يغش، هكذا أصبح الغش حقا من حقوق الإنسان لدى فئات معينة وأى عدوان على هذه الحقوق يقابل بالعدوان المادى، وبعض المدرسين يلجأون للشرطة لحمايتهم. هذه الفئات تشعر بأنها مقهورة ومسحوقة وأن النخبة تستغل البلد على كل المستويات ومتحكمة فيها، ويقول الواحد منهم ماذا يحدث إذا غش الطالب وإذا حصل على الدبلوم؟ القيم بالنسبة للامتحان مسألة مهمة جدا ،إدراك هؤلاء الأولاد للغش كقيمة إيجابية، حاجة عادية جدا بينهم ويعتبرون هذا شطارة. لو أخذنا الامتحان فعلا كدراسة حالة،كآلية فى داخل التعليم المصرى وأضفنا ما حوله من قيم خافية وظاهرة معلنة، مع التحليل الطبقى والتحليل السياسى والثقافى لها، سنصل إلى سر عدم تنفيذ هذه القرارات.

نأخذ مسألة إعداد المدرسين، نعمل سياسات لا تتفق، الدكتور على قال إننا نرسل مدرسين للخارج ٦ شهور. تبين من التجربة أن المشاكل التى أثاروها لا حدود لها. ننفق فى الواقع على كلام وهمى، ماذا سيتعلم المدرس فى ٦ أشهر؟ من يدرس لهم؟ أساتذة أمريكيون لا يعرفون شيئا عن التعليم المصرى. هذا نوع من السياسات الاستعراضية التى لا أساس لها ،أنت ترسله ليتعلم فى الخارج ولدينا العديد من كليات التربية التى يمكن أن تقوم بالمهمة.

القضية هنا ما هو سر الفجوة بين القرارات والتوصيات، وهل هناك قوى اجتماعية وثقافية

ومهنية تمنع التنفيذ؟ إذا أنت قررت فى طب القصر العينى مثلا أن الأساتذة لا يفتحون عيادات ويتفرغون للكلية كما هو الحال فى الأردن وغيرها ،من يوافق على ذلك؟ هناك أصحاب المصالح المهنية.إذن ليست مسألة الدولة فى ذاتها، المسألة أعقد من ذلك بكثير، هناك أصحاب المصالح المهنية، الرأى العام اللامبالى، أولياء الأمور الذين يودون نجاح أولادهم بأى شكل، والذين يودون أن تستمر الدروس الخصوصية إلى الأبد، والذين يدعون أنهم قضوا على الدروس الخصوصية ... الخ. هى منظومة معقدة من ظواهر مختلفة، إنما فى النهاية أعتقد أن المسألة تحتاج إلى تحليل أعمق من هذا بكثير.

صبحى عبدالحكيم

ما أسهل الكلام عن التعليم، وما أسهل الشكوى من التعليم، وما أصعب إصلاح التعليم فى مصر، لأن التعليم فى مصر هو محصلة تراكمات سنوات طويلة. سوء إدارة التعليم فى مصر له أسباب عديدة وسوف أحكى حدوتة صغيرة. كان هناك وزيراً للتعليم عام ١٩٧٨، وكان وزيراً للتعليم والثقافة والبحث العلمى معا، وقد أحس كوزير للتعليم، أن التعليم ليس بخير وأنه يتدهور على مر السنين.كان صادقا مع نفسه وليس من أنصار تمام يا أفندم.أراد إصلاح التعليم لكنه أدرك أنه لا يستطيع اقتراح وسائل إصلاح التعليم بمفرده، فشكل لجنة من عشرة أشخاص، خمسة من داخل الوزارة، وخمسة من خارجها كنت أحدهم. اجتمعنا معا ،ولأول مرة وزير يعترف أن التعليم فى مصر يتدهور وأنه يزداد تدهورا عاما بعد عام، قال إننى أود إصلاح التعليم وقد جمعتكم لكى تشيروا على: كيف أصلح التعليم؟ فى رأيى أن التعليم فى مصر رجل مريض، اجلسوا سويا وكونوا صرحاء وسنضع أمامكم كل البيانات والإمكانات والإحصاءات.

تحمسنا جدا، واجتمعنا بناء على توجيهه لدراسة ما هى أسباب العلة؟هل هى المعلم، أم المنهج، أم الكتاب،أم المبنى المدرسى أم التجهيزات ... الخ؟ حصرنا العوامل التى أدت إلى تدهور التعليم ثم بدأنا فى ترتيب هذه العوامل حسب أهميتها النسبية حيث كان المعلم هو العامل الأول، وعهد إلى مجموعات تدرس كل منها عاملا من هذه العوامل على حده دراسة علمية. وقد كنت أحد أفراد المجموعة التى تدرس عامل المعلم ووضع تحت تصرفنا كل الإمكانات المطلوبة.

بدأت الدراسة بتحديد الحد الأدنى من المؤهلات للمدرس فى كل مرحلة وفى كل تخصص، السنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائى، ما هو الحد الأدنى من المؤهلات؟ الصف الخامس والسادس لهما طبيعة خاصة، ما هو الحد الأدنى اللازم للمدرس لهاتين الفرقتين؟ فى التعليم

الإعدادى أو التعليم الثانوى، ما هى المؤهلات المطلوبة لكل تخصص؟ وجندنا إدارة الإحصاء لجمع بيانات عن المعلم فى مصر.

كان عدد المعلمين فى ذلك الوقت نصف مليون، الآن أصبحوا ثلاثة أرباع المليون، اكتشفنا أن نصف هذا النصف مليون غير مؤهلين لكى يؤدوا ما يقومون به من عمل ولا يصلحون. والتعليم رسالة أكثر منه وظيفة، ماذا نفعل؟ هل نفصلهم؟ لا نستطيع،وإذا فصلناهم من أين نأتى بغيرهم؟ إذن الحل هو أن نؤهلهم.كيف؟ هناك تدريب وإدارات تدريب .قررنا أن نعمل لهم برامج تدريب مكثفة، متى يتم تنفيذ هذه البرامج؟ فى الصيف؟ اكتشفنا أن المعلم ليس لديه أجازة صيف وأجازاته محدودة، وإذا طلبت منه التدريب فى الصيف لن يقبل عليه، وإذا كان التدريب أثناء العام الدراسى بعد الظهر لن يقبل عليه المعلمون.

الحل كان عمل قناة تليفزيونية مستقلة ببرامج معلنة للمعلمين بمختلف فئاتهم، ونجرى امتحانا فى نهاية السنة لمن واظبوا على مشاهدة هذه البرامج ونعطى مكافآت وحوافز مجزية لمن يثبت جدارة من خلال هذه البرامج. تم طلب قناة من التليفزيون المصرى الذى طالب بدفع التكاليف، والوزارة ليس لديها التمويل . لجأنا إلى جهات تمويل مختلفة وبدأنا التفاوض فعلاً وعثرنا على بعض الجهات التى قبلت التمويل.كل هذا استغرق وقتا طويلا وعندما بدأنا نضع أقدامنا على أول الطريق تغير الوزير. الوزير الذى عين بعده، أغلق الملف تماما وتناسى أن هناك لجنة أنفقت عاما كاملا بجدية فى محاولة علاج شئ ، وطبعا كانت هناك لجان أخرى تحاول اقتراح علاج العلل الأخرى غير المعلم.

هذه القصة التى أحكيها تعكس لماذا لم نبدأ فى إصلاح التعليم، كان هذا فى عام ٧٨/ ١٩٧٩ ولا أريد أن أتحدث عما استجد بعد ذلك لأنه يمس أناسا أحياء والوزير الذى تكلمت عنه توفاه الله. هناك أسباب معروفة لماذا يزداد التعليم تدهورا على مر السنين وكيف انه يحتاج إلى مجموعه من المخلصين الأمناء لكى يضعوا أيديهم على العلل ولا أريد أن أتحدث أكثر من ذلك.

أحمد حسن إبراهيم

أود أن أتحدث عن التعليم ودوره فى عملية التطوير ومواجهة المستقبل ودخول القرن الحادى والعشرين، وكذا عن علاقته بقضية الانتماء. وأنتقل من خلال ذلك إلى قضية المناهج التعليمية، ولعل الدكتور فؤاد يستطيع إفادتنا فى هذا المجال، وخاصة أنه يقال إن لدينا مركزين لدراسة وتطوير المناهج فى وزارة التربية والتعليم أحدهما مركز مصرى والآخر أجنبى. كيف يمكن أن يقوم أجانب بوضع مناهج التعليم فى مصر؟ وكيف يمكن لنا أن ندخل القرن الحادى والعشرين وأن نصنع مستقبلا

نريده نحن بينما يصنع لنا مناهج تعليمنا آخرون؟

نفس الشئ الذى ينطبق على التعليم ينطبق على البحث العلمى ولكن فى مرحلة متأخرة، ففى كثير من مجالات البحث العلمى فى مصر تلقى تبعته على الأجانب، سواء من خلال عمل مباشر لخبراء أو من خلال التمويل. إن نجاحنا فى مواجهة مسألة الانتماء، وفى قضية تطوير التعليم، ومقاومة تزييف التاريخ ... الخ يتوقف، ضمن عوامل أخرى، على مناهج التعليم، ومع ذلك فإن بعض ما يتردد عن أوضاع المناهج فى مصر يثير كثيرا من المخاوف، فهناك تغيير فى مناهج التاريخ والتربية القومية. جزء من تاريخنا يزيف عمدا، إذن كيف نستطيع أن نوظف التعليم والأمر كذلك ليحملنا إلى القرن الحادى والعشرين أو لصنع المستقبل؟

فؤاد أبوحطب

حتى يمكن للأمور أن تتضح، لا يوجد مركز مناهج أجنبى إنما المركزان الموجودان، وكل منهما منشأ بقرار جمهورى لأن له وجودا مستقلا وكيانا مستقلا، هما المركز القومى للبحوث التربوية وهذا به شعبة للمناهج، والمركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى وهذا مختص بمسائل أخرى مثل تطوير الامتحانات وبحوث تقويم المدارس والمناهج وغيرها.

ماذا حدث هو أن الدكتور فتحى سرور تولى الوزارة، عقب مؤتمر قومى لتطوير التعليم عام ١٩٨٧. فى هذا المؤتمر اتخذت قرارات بشأن المناهج، بالمناسبة هذه مسائل متكررة، من يحلل المؤتمرات يجد المسائل هى هى، من يقرأ أى تقرير لإصلاح التعليم سيجد نفس القضايا. مثلا قرأت تقريرا للقبانى أعد عام ١٩٣٤ يتحدث فيه عن الامتحانات وكأنه يتحدث اليوم وقد نشرت هذا فى أحد المقالات. المهم أثيرت مسألة المناهج وقالوا نريد جهازا أقرب إلى الأجهزة التنفيذية فى بناء المناهج وصناعتها، فأصدر الدكتور فتحى سرور قرارا بإنشاء مركزا يتبع الوزير، وتمت تسميته مركز تطوير المناهج،هذا المركز أخذ جزءا من اختصاصات الشعبة الموجودة فى المركز القومى للبحوث التربوية.

مسألة الأجانب قصتها كما يلى، ونحن نتكلم بصراحة، فى هذا الوقت كانت المعونات قد وصلت لمصر وحدثت صراعات كالمعتاد عليها، وكان المفروض أن تذهب المعونات إلى المركز القومى للبحوث التربوية باعتباره المسئول الذى يجرى البحوث فى موضوع المناهج وغيرها. إلا أن ما حدث أن مركز تطوير المناهج فى هذا الوقت أخذ المعونات المخصصة لتطوير المناهج - وكانت غير مشروطة لكى تكون الأمور واضحة - واستعان ببعض الخبراء الأجانب، لكن للحق وللتاريخ - وهذه مسألة

وطنية - لا أعتقد أن وزير تعليم فى أى مرحلة من مراحل تعليمنا ،فى أى عصر من العصور،يقبل أن أجنبيا يعمل له مناهج، لم يحدث فى أى عصر ،حتى الخناقة التى حدثت بين سعد زغلول كوزير للمعارف ولورد كرومر معروفة، حيث إن التعليم فى مصر، على مر التاريخ، له جانبه الوطنى. المهم أن الأجانب كان عملهم يتركز فى بعض الفنيات فى تحليل المنهج، أما المسائل المتصلة بالمناهج نفسها أو محتوياتها فقد كانت ناتجة عن لجان متخصصة مشكلة لذلك،وأنا أقول هذا الكلام مع العلم أننى طوال هذه الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٠ لم أكن بمصر وعدت إليها حينما طلب منى تولى مسئولية المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى.

هذه حقائق، والكلام الذى قيل عن تولى الأجانب صناعة المناهج وتأثير ذلك على وجود مادة الدين ووجود مادة التاريخ، هذا غير صحيح إنصافا للبلد وإنصافا للخبرة الوطنية وإنصافا للتعليم المصرى، لأن التعليم المصرى بالرغم مما به من مشكلات ومن عيوب كلنا يشكوا منها إلا أنه فى النهاية هو الذى صنع مصر، الذى صنع الحضارة المصرية وأوجد لمصر دورها فى العصر الحديث،وكل حرصنا أن يكون التعليم أجود ويكون أحسن وليس معنى ذلك أن نتهمه بما ليس فيه.

عبد الفتاح ناصف

فى ضوء ما قاله الحاضرون، وما يقال فى مناقشات ومقالات أخرى عن التعليم،فإننى أتساءل: هل وصلنا إلى مرحلة اليأس؟ الحقيقة بالعكس، فمما قيل من آراء،وفى رأيى أيضا ،أنه من الواضح جدا ضرورة العودة إلى آراء الفنيين ، وهى كثيرة ومتنوعة وتفصيلية وخصوصا الدراسات والتوصيات الجادة، وعدم الاعتماد السياسى فى قرارات خاصة بالتعليم على الرأى العام الذى كثيرا ما تغيب عنه - تحت ضغط المصالح الخاصة فردية كانت أم فئوية - أبعاد العملية التعليمية وأهميتها فى بناء مستقبل مصر، وأن القرار السياسى هنا يجب أن يعتمد على رأى الفنيين مع العمل على تطوير وتشكيل الرأى العام من خلال وسائل عديدة، متاحة لصانع القرار السياسى، بحيث يتم التقليل من آثار القيم السيئة التى نمت فى وجدان الرأى العام بضرورة نجاح الطلاب واعتبار ذلك حقا لهم ولأسرهم أيا كانت وسيلة النجاح، الغش أو غيره. وبحيث تنمى الرأى العام فى اتجاه إدراك أهمية سلامة العملية التعليمية وضرورة تطويرها. فالعودة إلى ما يجب أن نعود إليه ضرورة لا مفر منها حتى نواجه التحديات حقيقة، وإلا إذا استمرينا سيكون الرأى العام بكل ما فيه من عفوية وقصور فى إدراك أهمية كثير من السياسات والتطورات، خاصة إذا كانت فى مجالات علمية وفنية، هو الذى يقود وليس القيادة الناضجة.

أعتقد أن هذا هو الرأى الواضح من الآراء التى قيلت، الرأى الفنى واضح وجيد وصالح لتطوير التعليم لمواجهة التحديات، والعقبة الموجودة هى عقبة الرأى العام الذى استشرت فيه قيم سلبية تعرقل الاتجاه الذى يستطيع به الإنسان المصرى مواجهة التحديات فى المستقبل.واعتقد أن الدكتور أشرف يمكن أن يكمل لنا بعدا آخر من أبعاد تطوير الإنسان المصرى لمواجهة التحديات فيما يتعلق بمجال الصحة وهو مكمل لمجال التعليم.

أشرف حسونه

أود أن أوضح أن الشللية بين الفنيين الذين يعملون مع متخذى القرار- الوزراء مثلا- كاستشاريين عادة ما يكون لهم تأثير كبير على طبيعة القرارات، وعادة ما يحاولون توجيه،أو شد، متخذى القرار لتبنى الأفكار والمفاهيم التى يعتقدون أنها القرارات الصحيحة، وكثيرا ما يفرضون أفكارهم ويقاومون أيا من "الدخلاء" عليهم الذين قد يعن لمتخذ القرار الاستفادة بآرائهم.وهم بشكل أو بآخر يحاصرون متخذو القرارات بطريقة يصعب عليهم الفكاك منها. ويطلق على هذه الشللية تفكير المجموعة، ومن أهم الأمثلة على ذلك فشل رئيس الولايات المتحدة فى فك الحصار الذى فرضه عليه معاونوه واستمراره فى حرب فيتنام رغم كل البيانات والمعلومات التى أشارت إلى الصعوبات الجمة التى واجهتها الولايات المتحدة فى هذه الحرب،وأخيرا الفشل الذريع. إن الفجوة القائمة بين الفنيين مستشارى متخذى القرار ومتخذى القرار أنفسهم قد تكون فى بعض الأحيان كبيرة للغاية بحيث ينقاد متخذو القرار وراء أفكار مستشاريهم دون تمحيص دقيق لها، والتعرف على إيجابياتها وسلبياتها، واختيار الأنسب منها. ولكن لا يمكن أن ننكر أهمية الاستعانة الواعية بهم فى حل بعض المشكلات المعقدة دون غيرها من المشكلات البسيطة، فذلك يغنى فى كثير من الأحيان عن اللجوء إلى الأساليب المركبة والمعقدة التى لا يجيد استخدامها إلا قلة من هؤلاء المستشارين والتى قد يستغرق استخدامها وقتا طويلا،وتتطلب تكلفة عالية بما فى ذلك نفقات استقدام خبراء أجانب وما له من أبعاد سلبية كثيرة.ويحضرنى فى هذا المجال ما قاله عميد كلية الاقتصاد فى ألمانيا الشرقية عن لجونهم إلى استخدام مجموعة من الخبراء الألمان لتحديد استراتيجية الدولة بالنسبة لاستخدام البدائل المتاحة من الطاقة،بعد أن فشلوا فى استخدام بعض النماذج الرياضية ومنها نموذج "راجنر فريش". وأذكر فى هذا المجال أننى سألته عن أهم المعايير التى استخدموها فى انتقاء هؤلاء الخبراء، فقال بالحرف الواحد أن يكون الخبير منتميا لألمانيا الشرقية، فسألته بشئ من الخبث: هل تعنى أنه يحمل جواز سفر ألمانى؟ فقال أقنى أن يكون منتميا أى يؤمن بألمانيا وأهمية تقدمها وتطويرها.

إن الفجوة بين الفنيين ومتخذى القرار أمر موجود فى مصر،وعلى سبيل المثال فى مشكلة الصحة،وهى مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، ومع ذلك فكثير من الفنيين يتناول المشكلة على أنها صحية بالدرجة الأولى مما يؤدى إلى تهميش التأثيرات السياسية،وكذلك تحديد الأوليات القطاعية. إننا نعلم جيدا أن المشكلة الصحية فى مصر تتركز فى ارتفاع معدلات الأمراض المتوطنة، وأن أسبابها الحقيقية ناجمة عن تلوث البيئة والنقص الغذائى أو سوء التغذية،وتدنى مستوى الوعى الصحى.وبالتالى فإن التصدى لهذه الأمور يقع فى نطاق ما يطلق عليه"النواحى الوقائية"وأن عبء التصدى لها يقع أساسا على خدمات الرعاية الصحية الأولية. ومع ذلك فلا يزيد نصيب هذه الخدمات- وهى المسئولة الأولى عن النواحى الوقائية - عن ٢٥٪ من إجمالى ميزانية وزارة الصحة، وأما ما يتبقى من الميزانية(٧٥٪) فيخصص للنواحى العلاجية. بل إننا نشهد حاليا تزايدا ملحوظا فى الموارد الموجهة إلى مراكز جراحة القلب، وجراحة المخ، والأورام وغيرها من المراكز العلاجية المتقدمة، ويطلق عليها الرعاية الصحية الثالثية وتخدم فئات من المجتمع أقل كثيرا جدا من الفئات التى تحتاج إلى خدمات الرعاية الأولية.

إن الموقف الحالى لمراكز الصحة الأساسية، أو وحدات الرعاية الصحية الأولية، يدعو إلى القلق الشديد على فعالية هذه الوحدات فى التصدى للب المشكلة الصحية فى مصر، وتخفيف وطأتها على غالبية أفراد المجتمع وخصوصا الفئات الفقيرة منه والتى تشكل نسبة تقل قليلا عن ٥٠٪ من جملة السكان (باستخدام خط الفقر الأعلى)، وتضم نسبة عالية من الأطفال والنساء والمعاقين ذهنيا وبدنيا. فبالرغم من أن مصر تمتلك أكبر شبكة للخدمات الصحية الأساسية فى المنطقة التى تقع بين الصين وأسبانيا،إلا أن هذه الشبكة تفتقر إلى القوة العاملة الفعالة، وكثير من المعدات والمستلزمات الطبية وعلى رأسها الأدوية، وتعانى من عدم انتظام الأطباء، وتدنى مستوى أداء الفريق الصحى وسوء معاملتهم للمترددين فى بعض الأحيان، مما أفقد المواطنين الثقة فى هذه الخدمات، ودفعهم إلى البعد عنها واللجوء إلى المستويات الأعلى مباشرة،أو القطاع الخاص أو خدمات الجمعيات الأهلية، أو المعالجين الشعبيين فى بعض الأحيان. ومع كل هذا فإن وزارة الصحة تصر على بناء أنواع جديدة من وحدات الخدمة فى هذا المستوى،كوحدات صحة المرأة وتدريب الفريق الصحى وزيادة حوافزه، وتطوير المعدات والتجهيزات اللازمة لقيام هذه الوحدات بتقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية للمترددين عليها، بل بدأت الوزارة فى الإعداد لإدخال نظام جديد للرعاية الصحية الأساسية يركز على الأسرة بدلا من الفرد، ويطبق مفهوم "طبيب الأسرة" لأول مرة فى مصر. وواضح أن محاولات

تطوير نظام الرعاية الصحية الأولية قد يؤدى فى السنوات القادمة إلى تعدد غير مرغوب فيه لوحدات الخدمة فى نفس المجال بما لذلك من تأثيرات سلبية على مستويات التردد وانخفاض كفاءتها وفاعليتها، ومن الأمثلة على ذلك التضارب الحادث بين وحدات صحة المرأة ووحدات تنظيم الأسرة.

إننا ما زلنا نعانى فى مصر من عدم توجيه الاستثمارات فى الخطة الصحية لتدعيم العمل الوقائى، وذلك لأسباب عديدة منها تعدد الهيئات والوزارات المسئولة عن إصلاح البيئة،وتصنيع وتسعير وتوزيع الأغذية، وغيرها من الحاجات الأساسية اللازمة لرفع المستوى الصحى والحفاظ عليه. إن من أكبر المشكلات التى تعوق رفع كفاية الخدمات الصحية وزيادة فعاليتها فى مصر تدنى مستوى إدارة الخدمات الصحية، لأن كثيرا من المسئولين عن ذلك أسند إليهم العمل على أساس الأقدمية، وما زال أغلبهم غير مؤهل فى هذا المجال.وما زال القطاع الصحى فى مصر يفتقر إلى استراتيجية وسياسة واضحة. وأول من قام بمحاولات جادة فى هذا المجال هو الدكتور محمود محفوظ، حينما كان وزيرا للصحة فى السبعينات،فهو أول من وضع سياسة صحية متكاملة من منظور تنموى طويل الأجل. ولكن واجهته ضغوط بيروقراطية، ونقص فى الموارد، مما لم يمكنه من تنفيذ كل أبعاد هذه السياسة. وقد أتى بعده وزراء، بمعدل واحد كل ثلاث أو أربع سنوات تقريبا، تبنى بعضهم أجزاء من هذه السياسة وأتى البعض الآخر بأفكار جديدة.ولا شك أن تغيير الوزراء على فترات متقاربة قد منع الكثيرين منهم من وضع سياسات صحية طويلة الأجل، ففضلوا ترك بصمات سريعة ومتفرقة ومحدودة التأثير على القطاع الصحى. ويطرح ذلك سؤالا هاما للغاية وهو:هل يترك وضع السياسة الصحية فى يد الوزير بمفرده أم يكون ذلك من مهام مجلس أعلى متعدد القطاعات والتخصصات، يخضع القطاع الصحى لتوجيهاته وقراراته، ويضع سياسة طويلة الأمد يتم تطويرها أو تغييرها وفقا لتغير المتطلبات الصحية للمجتمع، والتطورات الديموجرافية والاقتصادية والثقافية والسياسية التى تتعاقب على هذا المجتمع. نعم كان هناك مجلس صحة منذ الستينات، وربما قبل ذلك، ولكنه تعثر وجمد، ثم كبر حجمه وصغر، وألغى دون أن يظهر له تأثير واضح فى مسيرة الصحة فى مصر، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة يستغرق سردها وقتا كبيرا، ولا يتسع المجال لها هنا.

استمعنا منذ قليل إلى ما قاله الزملاء فى قطاع التعليم، وغنى عن الإيضاح أن التعليم يصب بكل حسناته، وسيئاته وهى كثيرة للغاية، فى قطاع الصحة بدءا من الأسرة والطفل فى كل مراحل حياته، قبل الدراسة وأثنائها، لأن الأسرة والمدرسة هما الدعامتان الأساسيتان لتكوين الوعى الصحى، وغرس السلوك الصحى، فى أبناء المجتمع. ولا يمكننا أن نقلل من أثر انتشار الأمية على

ذلك، بالرغم من وجود التقنيات والقنوات ووسائل الاتصال التى لا تعتمد على القراءة والكتابة فى نشر الوعى الصحى بين المواطنين.

ويهمنا بوجه خاص التعليم الطبى وما يعانيه من تدنى التعليم قبل الجامعى للمتقدمين لكليات الطب،أو كليات ومعاهد التمريض،أو الفنيين الصحيين وغيرهم من مقدمى الخدمات الصحية. لقد عملت مستشارا لخمسة من وزراء الصحة المصريين، وشدنى من بينهم الدكتور محمود محفوظ لأنه رفض استشمارات لبناء وتجهيز وحدة صحية فى إحدى القرى وطلب نقل هذه المخصصات لإنشاء وتجهيز مدرسة ابتدائية فى نفس القرية.

إن قضية الصحة يجب أن ينظر إليها على أنها قضيه أمن قومى بالدرجة الأولى لأنها تؤثر فى القدرات العقلية والبدنية والنفسية للإنسان المصرى، وتؤثر وتتأثر بكل الأنشطة التى تكون مقومات التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية. وبالتالى فهى تؤثر فى مستوى أداء الأفراد وإسهامهم فى تنمية المجتمع واستقراره والحفاظ عليه. ويعتبر تدنى مستوى الصحة من العوامل الهامة التى لها علاقة بالإنتاجية والبطالة والفقر، تؤثر فيهم وتتأثر بهم. وهذه عناصر يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد الأولويات فى قطاع الصحة، وكذلك عند تخصيص الموارد داخله، وتيسير الحصول على الخدمات الصحية. إن الوضع الحالى للقطاع الصحى، بكل خدماته الحكومية والتأمينية والاقتصادية والاستثمارية والخاصة والتطوعية، لم يصل بعد إلى مستوى التصدى بالدرجة المطلوبة (على مستويات الاستراتيجية والسياسة والتنفيذ) للمشاكل الثلاث التى أشرنا إليها، وهى الإنتاجية والبطالة والفقر.

أعود لقضية التعليم الطبى فى مصر والإصرار على استخدام اللغة الإنجليزية فى تدريسه، وأجدها فرصة لطرح تساؤلى عن الانتماء والهوية، وأثر ذلك على كل منهما. وأعتقد أننا كلنا نذكر المقاومة الشديدة لأساتذة الطب ضد تعريبه، بالرغم من الجهود التى بذلت فى تعريب عدد لا بأس به من المراجع الدراسية، ولاسيما تلك الخاصة بالسنوات الأولى فى كليات الطب. يجب هنا أن نذكر أن جامعة حلب بسوريا تدرس الطب باللغة العربية ويتمكن خريجوها من منافسة خريجى الكليات التى تدرس باللغة الإنجليزية فى الالتحاق بالدراسات العليا فى الدول الأجنبية التى تدرس الطب باللغة الإنجليزية.إن المتفحص لأوراق الإجابة لطلبة كليات الطب يقتنع تماما بالمستوى اللغوى المتدنى للطلبة فى اللغة الإنجليزية، ويعجب من الخليط والخلط اللغوى الذى يقرأه فى هذه الأوراق. وأما بالنسبة لهيئة التدريس فى هذه الكليات، فمستوى اللغة الإنجليزية بينهم لا يليق بأعضاء هيئة التدريس

ويقومون بالتدريس بخليط من اللهجة المصرية ولا يستخدمون الإنجليزية أو اللاتينية عادة إلا فى المصطلحات الطبية أو الصحية، ولا شك أن تأثير لغة التعلم على مستوى الممارسة أمر يحتاج إلى أخذه فى الاعتبار، وأيضا مدى تأثير ذلك على الاغتراب الثقافى وكذلك فاعلية الأطباء فى التصدى للسلوكيات الصحية الخاطئة والذى يمثل الركيزة الأولى للوقاية من المرض.

أود أن أوضح أن دور الطبيب على مستوى القرية هو دور اجتماعى بالدرجة الأولى، وليس دورا طبيا بالمفهوم المتعارف عليه. وممارسة الطب الحديث فى مجتمع القرية تضع البذرة الأساسية للتفكير العلمى عند الريفيين، وتغير كثيرا من المفاهيم الخاطئة السائدة عن أسباب المرض وأساليب التصدى له.

عبدالفتاح ناصف

الحقيقة تعقيباً على النقطة الأولى لمداخلة سيادتك، إننى حينما طالبت بضرورة تبنى الرأى الفنى فقد قصدت به الرأى الفنى الموضوعى غير المبنى على أهداف شللية.

على الدين هلال

كما تحدث الدكتور أشرف عن تأثير التعليم على الصحة، فإننى أود الإشارة إلى تأثير الصحة على التعليم.إن بعض الدراسات تتحدث عن آثار سوء تغذية الأطفال المصريين على قدرتهم على الاستيعاب، وبعض التقارير الأجنبية تشير إلى أن سوء التغذية يصبح عقبة أمام قدرة الطالب على الاستيعاب. يمكن أن نوجد أحسن معلم، وأحسن منهج، وأحسن مبنى، ويظل الطالب لا يستوعب بسبب نقص التغذية. ومن ثم تثار قضية التغذية المدرسية وضآلة الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض.

إذا ربطنا بين التعليم والصحة، ونحن نتحدث فى إطار إعداد مصر للقرن القادم، يتضح أن هناك تشابكات توضح أن القضية بها جزء فنى لكن بها جزء آخر،قد يكون هو الأهم،يتعلق بالسياق المجتمعى والسياسى. وربما يكون الحل ليس فقط فى المسألة الفنية، ففى كل المجالات تقريبا نجد عشرات التقارير والتوصيات السليمة. ولكن المشكلة أن عليك اتخاذ قرارات قد تثير غضب الرأى العام، إذا تحدثت مثلا عن تقويم جيد للطالب، مثل هذا الموضوع لن يرضى عنه الرأى العام فى مجمله لأنه تعود على سلوكيات وتوقعات معينة. إذاً نحن هنا نتحدث عن قدرة الدولة على اتخاذ أو انتهاج سياسات قد لا يرضى عنها الرأى العام.

أيضا أود الحديث - وأنا أجمع بين ما قاله الدكتور صبحى عبدالحكيم وما قاله الدكتور أشرف- عن استقرار السياسات. فليس من المتصور أن تتغير السياسات والأولويات فى أى دولة

بتغير الوزراء خاصة حين ينتمون إلى حزب واحد، بمعنى أن موضوع الصحة وموضوع التعليم فى عرفى هما موضوعان لا يتصلان بوزير أو بوزارة وإنما هما من اختصاص مجلس الوزراء لأنك تتحدث مباشرة عن مواصفات الإنسان المصرى ومدى تأهيله لمواجهة مهام أو تحديات معينة.

أتصور أيضا - وقد استنتجت هذا من حديث الدكتور أشرف- دورا لجماعات المصالح فى تحديد الأولويات. هل تكون الأولويات لبناء مستشفيات تعالج قله من البشر؟ نحن نحترم أن يعالج كل المرضى، لكن هناك حساب اجتماعى،فإذا كان.هناك مرض يشكو منه الملايين ومرض يشكو منه الآلاف ونحن فى بلد فقير،إلى أين تتجه الأولويات والاعتمادات.

ربما الجزء الأخير أيضا، أن أى عمل جاد، إذا كنا نتحدث عن تحديات المستقبل، فإننا نتحدث بالضرورة عن الأجل الطويل. بمعنى أن عليك أن تبدأ مشروعا وأنت تعلم- كوزير أو كمدير- أنك قد لا ترى نتيجته،لأن أى إصلاح حقيقى فى موضوع الصحة الوقائية أو فى التعليم لن تظهر نتيجته قبل ١٠ سنوات أو مدة أكبر بحكم طبيعة أنك تتحدث عن سلوك بشر وصحة بشر، أما إذا كنت مهتما بالإنجاز فى الأجل القصير، فهذا سيحدد لى أولويات وأنماطا معينة من الأنشطة دون غيرها.

محمد سمير مصطفى

سوف استعرض قراءة اقتصادية مختصرة جدا حول النقطة الواردة فى ورقة دائرة الحوار عن دوائر الانتماء المصرى وانعكاساتها على إمكانات مواجهة التحديات وسأنتقل من العالمى إلى الإقليمى.

النقطة الأولى: أن العولمة والنظام العالمى الجديد من شأنهما أن يؤثرا تأثيرا بالغ الشدة على الاقتصاد المصرى على امتداد محورين:

المحور الأول، أن ما تنقله شاشات التليفزيون من سلع وأنماط سلوك من شأنه أن يؤثر على الفئات الغنية وذات الدخول المرتفعة من الشعب بالشكل الذى يضر بالضبط الاقتصادى والهياكل الاقتصادية لأن آليات السوق تفرض على المجتمع أن يوجه موارده ليكفى هذا القطاع الغنى بمتطلباته السلعية والخدمية.

والمحور الثانى، أن هناك قطاعا فقيرا من المجتمع يعيش تحت خط الفقر ويعانى جزء منه من الفقر المدقع يتأثر بما يراه على شاشات التليفزيون، وذلك من شأنه أيضا أن يزيد من توقعاتهم وأن يصيبهم بخيبة الأمل مما يزيد من درجة التوتر الاجتماعى عند قطاع كبير من الناس.

ونستخلص من ذلك أن المجتمع المصرى، فى ضوء ما يحدث، سيعانى من ازدواجية ثقافية،

وهذه الازدواجية الثقافية من شأنها أنها تضر بمستقبل الاقتصاد المصرى ومستقبل التنمية ما لم نتحرك لإعادة تشكيل أنماط السلوك بالشكل الذى يخدم الهياكل الاقتصادية ويزيد من درجة الكفاءة الاقتصادية ويزيد من درجة الضبط الاقتصادى. هذا فيما يتصل بأثر العولمة والنظام العالمى الجديد على أنماط السلوك ومستقبل الكفاءة الاقتصادية فى مصر.

النقطة الثانية: الحقيقة أنه فى إطار النظام الإقليمى العربى،والدور المصرى عربيا ،تأتى دول الجوار فى المقدمة، تأتى السودان وليبيا وفلسطين فى مقدمة المجموعة العربية، هل هى مصادفة،أو هذا هو حظ الدور المصرى، أن هذه الأقطار الثلاثة هى بؤر للتوتر وتعانى من مشاكل كثيرة ترتبط فيها العوامل الداخلية بالخارجية؟ السودان وما يدور فيه من حرب بين الجنوب والشمال بما أضر بمستقبل التنمية إضرارا شديدا بحيث أنه عندما ذهبنا لإنشاء قناة جونجلى دمرت كل معدات جونجلى واضطررنا أن نبحث عن بديل مرتفع التكلفة نسبيا. ليبيا والحظر المفروض عليها من سنوات. وفلسطين والصراع الفلسطينى الإسرائيلى،والعربى الإسرائيلى. هذه البؤر الثلاث للتوتر على امتداد دول الجوار الثلاث تفرز الكثير من الآثار الضارة بمستقبل التنمية فى مصر.

سؤالى هو هل توجد قواعد استراتيجية ثابتة للدور المصرى مع دول الجوار؟ أم أن المسألة عواطف من قبيل الشقيق الأكبر، والالتزام المصرى بقضايا الأمة العربية، والدور المصرى الرائد. إذا لم تكن هناك قواعد استراتيجية محددة وقواعد لإدارة سياسة الجوار فلابد أن نعيد التفكير فيها، فذلك مطلوب لإنقاذ أشياء كثيرة: المصريين الذين عملوا فى ليبيا وضاعت أموالهم، وأسوأ من هذا أنه على امتداد الخمس سنوات لحصار ليبيا وصلت لهم أحط البضائع المصرية وفقدنا السوق الليبية وفقدنا الثقة الليبية فى مستقبل الصناعة المصرية .وبالتالى كيف تدير مصر سياسات الجوار باعتبار أن الالتزام المصرى تجاه دول الجوار يأتى فى مقدمة الالتزام المصرى تجاه الأمة العربية.

محمود الكردى

فى الواقع، لقد كنت ملتزما بالعناصر الواردة بالورقة ولكن مسار المناقشات تغير عنها تماما، وسألتزم تقريبا بما هو موجود فى حدود النقاش الذى تم ولن أكرر ما قيل.إنما هناك تعقيب على فكرة تحديات الحاضر والمستقبل مثلما وردت فى الورقة. لدى اقتراح فى التصنيف: أن يكون أساسه "نسقيا" وليس مكانيا حيث إن ما ورد بالورقة يعنى أنه ينبغى أن تكون الفكرة "محلية - إقليمية - دولية ثم نناقش بعد ذلك الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .لكنى أعتقد أنه من الأفضل أن نبدأ نسقيا ثم يمكن أن نباشر كل نسق فى الأمكنة المختلفة.

وتعقيبى فى البداية يخص ضرورة دراسة فكرة التاريخ الاجتماعى التى أشار إليها بسرعة الأستاذ السيد يسين. إن كثيرا جدا ممن يقرأون التاريخ تكون قراءتهم خاطئة لأنهم يتصورون التاريخ بمثابة وقائع تاريخية دون تحليل لوقفات تاريخية بالفعل مر بها المجتمع (أى مجتمع) وتكون مفيدة بعد ذلك فى التعامل مع الحاضر أو التنبؤ بالمستقبل .هناك منهج فى هذا الجانب بالذات بدأ تطبيقه فى كثير من الدراسات الاجتماعية، منهج دراسة الأحداث غير العادية Abnormal Events Method، حيث نقف عند هذه الأحداث ونحاول أن نحلل التاريخ الاجتماعى المصرى مثلا بقراءة نقدية .وأذكر أن بعض الدراسات اعتمدت على هذه الأحداث مثل: محمد على(١٨٠٥) وافتتاح قناة السويس (١٨٦٩)، والثورة المصرية (١٩٥٢) والنكسة (١٩٦٧)...الخ. ولأن هذه الأحداث تحكى تاريخ المجتمع بصدق، وتحكيه بشكل نقدى، لذلك فإننى اقترح اتباع هذا المنهج فى دراسة تحديات الحاضر والمستقبل.

التعقيب الثانى يتعلق بالنقطة التى أثارها الدكتور على الدين هلال بشأن الميزة النسبية للمجتمع المصرى وما ينبغى أن يتواجد حتى يكون هناك طلب سواء على السلع أو الخدمات المنتجة. طبعا السؤال هنا يرتبط بالتوجه السياسى، وكيف يساعد على خلق هذه الميزة النسبية فى مجال الاقتصاد والاجتماع أو حتى السياسة أو البيئة أو غيرها، ومنطق سياسات الاستثمار المتبعة فى مصر هو منطق "صاحب اللوكاندة"، ووفقا لهذا المنطق يحضر الناس لينفقوا أموالا ،ونحن نشجع إنفاق المال فى مصر عن أى شئ وليكن ما يكون،ولا يهم فيما ينفقون هذا المال. لا يمكن أن تخلق ميزه نسبيه فى ظل هذا التوجه بأن نحضر مستثمرين من أى مكان وبأى شكل وبأى صورة حتى نقول بأننا نخلق فرصا للاستثمار.

نقطه أخرى متعلقة بالسكان فى مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، بمعنى كيف يمكن أن يواجهوا هذه التحديات؟ طبعا الفكرة هنا كلاسيكية وتقليدية معروفة وضرورية بلا شك، لكن تطبيقها على الواقع المصرى صعب، فالسكان مختلفون بالتأكيد. سكان الريف غير سكان الحضر غير سكان الصحراء.هذه التفاوتات أو التباينات ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار،كما أن الفئات الاجتماعية داخل كل نمط مختلفة أيضا.

وربما كنا مشغولين بقضية "العشوائيات" وهذه المناقشات أسميها الفرص المناسبة لدراسة هذه المشكلة الكبرى. وجدنا بالفعل أن هناك أنماطا متعددة، فقد رصدنا ١٦ نمطا للعشوائيات السكنية فى مصر،وكل نمط له أساليب للحياة مختلفة عن النمط الآخر، وبالتالى فإن فكرة البحث عن حل

شامل لها هو وهم وخيال لا يمكن تحقيقه،غير أن ذلك لا ينفى أن مصادر القلق فى هذه المناطق العشوائية موجودة، منها صور العنف والإجرام وغيره.

النقطة الأخيرة هى العلاقة بين التعليم والصحة، وكما قال كل أساتذتنا أن القضية ليست خدمة تعليمية أو صحية تقدم وإنما الصلة بين الاثنين وكيف أنهما متغلغلان فى أنساق المجتمع كلها وليس بينهما انفصال. وأنا أعتبر أن التعليم يحكى النسق القيمى فى المجتمع، وفى رأيى أنه متسق مع ما يحدث فى المجتمع بسلبياته العديدة وما يحدث فيه من تدهور متزايد اليوم. التعليم بكل سلبياته متسق مع ما يحدث فى المجتمع. وليس معنى هذا التسليم به، لكنه متناغم مع ما يحدث فى المجتمع فى النقل، والمواصلات، والسياحة، والصناعة، والزراعة،وغيرها من القطاعات.

فى هذا الصدد هناك مثالان يمكن طرحهما فى التعليم والصحة،وإن كانا أكثر ارتباطا بالتعليم.المثال الأول هو جامعة قناة السويس - وأستاذنا الدكتور أشرف يعلم ذلك- بدأت بداية رائعة ورائدة لكى تكون جامعة إقليمية بالفعل وتختلف وتتميز وتتفرد عن الجامعات الأخرى، وإلا لما كان هناك داع لإقامة جامعة إقليمية فى قناة السويس بالذات لأن البعد المكانى فيها واضح والتأثير المتوقع والمأمول لها أيضا واضح، وبدأت التجربة فيها فى التعليم الطبى بالذات وكلية الطب فيها كانت طب المجتمع كما قيل، وكانت فكرة جيدة جدا، ووعد الوزراء كما وعد العمداء والأساتذة بأن تكون كلية ممتازة لكنها الآن تحولت إلى جامعة،أو كلية للطب على الأقل فى هذه التجربة، عادية بل أقل من الكليات التقليدية الموجودة. وما حدث فيها حدث فى الزراعة والتربية سواء كانت فى العريش أو الإسماعيلية أيضا، فلم تحدث تنمية للبيئة كما كان متوقعا.

المثال الثانى فى التعليم أيضا، ولقد أشار إليه بسرعة الدكتور على الدين هلال ، هو موضوع الثانوية العامة الحديثة. وأعتقد أن الفكرة فى مشروع الثانوية العامة الحديثة مستقاة من تجربة بريطانيا فى IGCSE ، وهى تجربة قريبة منى لأن ابنى يدرس فيها ومختلفة تماما عما حدث فى مصر. فكرة التحسين التى لصقوها فى النظام ليست موجودة فى التعليم البريطانى فقط وإنما فى التعليم الأمريكى أيضا، وفى أى تعليم محترم، لأنه يعطى فرصة للطالب، لكن فرصة فى أى حدود؟ فى حدود سياق مجتمعى مختلف، فى حدود برامج مختلفة، فى حدود- وأستاذنا الدكتور فؤاد أبوحطب يعلم ذلك تماما - نظام للتقويم مختلف.

لقد شاهدت برامجهم فى مقررات العلوم، وبالذات فى البيولوجى والكيمياء والفيزياء، كل برنامج له مجموعة من مراحل التقويم، المادة الواحدة يدخلها الطالب ٤ مرات،كل مرة تقيس مجموعة

من المهارات وتضاف الدرجات معا ويؤخذ المتوسط بناء على المنحنى، ليس هناك شئ اسمه الحد الأقصى أو الحد الأدنى أو ١٠٠٪، أنا أقيس بالنسبة للطلاب الممتحنين، ما عدا اللغة لأن اللغة ليس لها منحنى، اللغة تقيس القدرة على الفهم أما بقيه المواد فاعتمادا على المنحنى، من الممكن أن يحصل الطالب على A وهو حاصل على ٧٠٪ ،وأيضا يمكن أن يحصل على A وهو حاصل على ١٠٠٪ ولو أن هذا لا يحدث.نحن نقلنا جزءا من التجربة، ومصرنا النظام فقط وحدث به ما حدث.

العناصر الأخرى، فى رأيى، التى أدت إلى تدهور نظام الثانوية العامة على وجه التحديد هى "ضغط الرأى العام" ،ووصول الثانوية العامة إلى أن تصبح قضية سياسية أكثر منها قضية تعليمية مهنية فنية بدأت بنظام مبتسر مستورد ثم نظام امتحانات - وليت أستاذنا الدكتور فؤاد أبوحطب يعقب على هذه النقطة - موجه سياسيا بأن لابد أن تكون الأسئلة فى حدود المستوى كذا ،ولا تخرج عن نماذج الأسئلة التى توزعها الوزارة، ثم ممارسة الامتحان نفسه وظاهرة الغش وهى ظاهرة معروفه تماما- وليست فى الريف فقط كما يقول الأستاذ السيد يسين - فى قلب القاهرة وفى الجيزة أمام منزلى مدرسة تدخل الأوراق. ما اكتشفوه فى الإسكندرية بالصدفة يحدث فى كل مكان وبكل الطرق، أصبح الغش نسقا طبيعيا، وهذا انتقل الى الجامعة ورأينا حالات مظهرها يوحى بأنها مبالغة فى تدينها، وعندما نسأل الطالب الذى يسرب ورقة لزميله لماذا تغششه؟ يقول: أنا لا أغششه، أنا أفتح عليه فقط، وهذا نوع من التعاون. كذلك تضافرت مسألة الغش مع التصحيح وتوجيهاته بأن النتيجة لا تقل عن كذا، ثم فرص التحسين الذى أضيف خلال السنوات القليلة الماضية.

كل هذه المصفوفة تسفر عن طلاب يتوهمون أنهم متفوقون وهم ليسوا كذلك، ثم إن الحكومة تورطت حيث إن كل الطلبة يرغبون دخول كليات القمة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بزيادة الأعداد.

القضية ليست قضية فنية مهنية فقط وإنما هى قضيه سياسية بالدرجة الأولى.وبالمناسبة عندما يقول أستاذنا الدكتور أشرف فى الصحة "بيخترقوا" الوزير، فإن هذا يحدث أيضا فى التعليم وأكثر وسيادتك تعلم أن مستشارى الوزير، فى كل العقود الثلاثة الماضية على الأقل، هم الذين يوجهونه كيفما يريدون، وحكاية سنة سادسة نحن نعرف آليات إلغائها وكيف تتم الآن محاولة إرجاعها ثانية، والتحسين والثانوية العامة وما بعد ذلك.

عبد الفتاح ناصف

تعقيبا على ما جاء بكلام الدكتور محمود الكردى من أن التدهور فى التعليم يعكس التدهور فى نسق المجتمع،المفروض أن التعليم يقود ولا يقاد، وهذا هو تقريبا الرأى الذى ننتهى إليه حينما

نحاول أن نشخص فنقول إن التعليم أصبح يقوده النسق المجتمعى المتدهور بينما المفروض أن يحدث العكس. ما يجب أن يكون وما يجب أن يتبناه صاحب القرار هو أن يجعل التعليم قائدا لا مقودا فى عملية التطور الاجتماعى والثقافى والاقتصادى ... الخ. فلا نترك الأمور كما هى وإلا ستزداد سوءا، وإنما نصحح التعليم لأن هذه الأجيال المنخرطة فى سلك التعليم يجب أن تكتسب المقدرة على أن تقود عملية التطور الإيجابى وليس السلبى.

أحمد حسن إبراهيم

سؤالى فى هذه الجزئية يدور حول دور الدولة، بالنظر الى طبيعة الأوضاع الصحية فى مصر وإلى نوعية الأمراض والسياسة الصحية، ما هو وكيف يكون دور الدولة فى مجال الصحة؟ ونفس الشئ ينطبق على حالة التعليم.ما هو دور الدولة المقبل فيما يتعلق بالصحة والتعليم؟ خاصة أن الأيام القليلة الماضية، حتى الأمس وقبل الأمس، شهدت مباحثات لبعثة من البنك الدولى تدور حول هذا الأمر، وحول نقل المسئولية عن الصحة والتعليم من الدولة الى المنظمات غير الحكومية.إننا نتحدث عن المستقبل، بينما هم يخططون لمستقبلنا من خلال رؤية مستقبلية ذات أهمية بالنسبة لهم. من المهم جدا أن نتحدث فى هذا الموضوع. إلى أى مدى مطلوب للدولة ومنها أن تمارس دورا فى مجالى الصحة والتعليم فى المستقبل، ومن أجل صياغة المستقبل الذى نريده لمصر؟ وما هى إمكانية مساهمة الدولة، وما هو حجم مساهمات الفرقاء الآخرين فى مواجهة أعباء التطوير أو أعباء التعليم والصحة فى مصر مستقبلا؟ هذا الكلام سمعته بالأمس فقط، وما تزال بعثة البنك الدولى موجودة بالقاهرة، وأنا أرى أن هذه مسألة لابد أن نوليها ما تستحقه من اهتمام ونحن نتحدث عن تحديات المستقبل،وبصفة خاصة أن لدينا أشكالا كثيرة من المشروعات الأجنبية التى تعمل فى مجالات ذات صلة وثيقة بمستقبلنا. هناك على سبيل المثال مشروع فى مصر تنفذه هيئه أجنبية اسمه إصلاح السياسات الزراعية فى مصر، وقس على هذا فى أماكن أخرى ، فى وزارة المالية، وفى وزارة الاقتصاد، وفى البنك المركزى،وفى غيرها.كيف يصاغ مستقبل مصر بهذا الشكل أو على هذا النحو؟

فؤاد أبو حطب

أود أن أمر سريعا على نقطة ذكرها الدكتور أشرف وهى مسألة التدريس باللغة الأجنبية. نحن نشجع تدريس اللغة، وتدريس اللغة أساسى ونحن نتحدث عن تحديات المستقبل، بالطبع لابد لشبابنا وأطفالنا أن يتسلحوا باللغة، إنما المشكلة هى التدريس باللغة الأجنبية، وزيادة اهتمام الوزارة بتقديم

اللغة الإنجليزية، أو أى لغة أجنبية، بحيث تصبح وسيطا للتعليم أنشأ كارثة كبرى. وعلى فكرة تاريخ التعليم فى مصر يشير إلى أن تعليم الطب بدأ باللغة العربية أول ما نشأت مدرسة الطب فى القرن الماضى وبعد ذلك حدثت النكسة، وطبعا مجمع اللغة العربية له تاريخ ونضال فى هذه المسألة، وأنا عضو المجلس فى مصطلحات علم النفس، وهناك قضية كبيرة مثارة بسبب التدريس باللغة الأجنبية.

لقد ترتب على هذا مثالب كثيرة، ولن أتحدث وأساتذة علم الاجتماع موجودون، الدكتور محمود الكردى وزملاؤه، لأنه ترتب على ذلك أشياء أدت، سواء فى الصحة أو التعليم، إلى نشأة نظام جديد فالمؤسسات التعليمية والصحية والمدارس والمستشفيات الحكومية أصبحت ينظر إليها على أنها مدارس الفقراء ومستشفيات الفقراء. هذا التعبير بالنص صدر عن أحد المسئولين حينما اقترح إدخال اللغة الإنجليزية فى المرحلة الابتدائية فقال لكى نرفع مستوى مدارس الفقراء، وكأننا ندفع الـ١٣ مليار جنيه التى تصرف على التعليم المصرى ليس لأنه تعليم الأمة وإنما كدعم لتعليم الفقراء.

هذا المنظور فى غاية الأهمية والخطورة ونحن نتحدث من منظور اجتماعى لأن النظرة إلى المدرسة الحكومية المصرية الآن نظرة متدنية جدا حيث إن كفاءتها أقل. نحن نعلم أن كفاءتها متدنية، إنما النظرة المتدنية إليها أدت إلى المزيد من ضعف الكفاءة، أيضا النظرة إلى المستشفيات الحكومية نفس الشئ. تغيير هذه النظرة مهم جدا ويحتاج لجهد مشترك ، لكى ترفع المؤسسة التعليمية الحكومية، أو المؤسسة الصحية الحكومية، من كفاءتها، واعتقد أن هذا أعظم جهد يمكن أن يوجه للمستقبل لأن علينا أن نعيد الثقة لهذه المؤسسات حتى يمكن للدكتور محمود الكردى بدلا من أن يدخل ابنه أو ابنته الـ I G يدخل المدرسة المصرية ويتعلم فيها كما تعلمنا، ويفخر بأنه تعلم فيها كما هو الحال فى جميع النظم التعليمية التى تحترم نفسها فى العالم.

لقد زرت بعض دول النمور من فترة قصيرة جدا ، زرت سنغافورة وهونج كونج وماليزيا، فوجدت أن المدرسة الحكومية هناك هى التى لها الأولوية القصوى. فى البداية لا أريد الحديث عن الدول المتقدمة وكيف أن المدرسة الحكومية فى بريطانيا أو أمريكا هى مدرسة التعليم الجيد للجميع فقراء وأغنياء، وأن المدرسة الخاصة استثناء، هى الاستثناء فى جميع الأحوال. هذا جانب مهم جدا وبدونه سيحدث انقسام اجتماعى خطير جدا. إن منظور العدالة الاجتماعية لا يمكن أن يضيع ونحن نتكلم عن عصر جديد أو تحولات جديدة أو غيره لأنه إذا كنا سنهمل العامل الاجتماعى ستتولد بذور ثورات اجتماعية كامنة يمكن أن تنفجر فى أى وقت وتدمر الجميع.

أشرف حسونه

إن فكرة استبدال الوزارة أو الحكومة بالجمعيات الأهلية ليست أمرا مقبولا فى الوضع الحالى للخدمات الصحية، ولكن الأكثر عملية فى هذا الموضوع هو قيام الجمعيات الأهلية بتنفيذ الأنشطة الصحية التى تناسب إمكانياتها البشرية والتنظيمية والتى يمكنها تنفيذها بمستوى أكثر فعالية من مستوى أداء الإدارة الحكومية. هذا وقد أثبتت دراسة حديثة للجمعيات الأهلية فى محافظات الجيزة والشرقية وسوهاج أن دور هذه الجمعيات فى المجال الصحى دور هامشى وتهتم أساسا بتقديم خدمات طبية علاجية بأسعار أقل من أسعار القطاع الخاص. وأما اهتمامها بالنواحى الوقائية والتثقيف الصحى فهو قليل للغاية، وافتراض أنها تيسر استفادة الفقراء بخدماتها أمر يحتاج إلى دراسات ميدانية متعمقة. وفى كل الأحوال ستبقى الخدمات الحكومية مسئولة عن الأعمال الوقائية والتصريح بالخدمات العلاجية الخاصة، ومراقبة جودتها والتزامها بالاشتراطات الصحية. هذا وقد طرحت منذ عشرة أعوام ضرورة نقل ملكية الخدمات الصحية وإدارتها إلى المجتمع، وقيام الوزارات والهيئات المسئولة عن تقديم هذه الخدمات بإعداد المجتمع لتحمل هذه المسئولية ومنحه الحوافز اللازمة لتقبل ذلك،والارتكاز على مفهوم التكافل الاجتماعى فى تبنى المجتمع نظاما لتأمين إتاحة وتيسير الخدمات الصحية لكل أفراده ، يقدم فيه الغنى للفقير الدعم اللازم للحفاظ على مستواه الصحى،وتقوم الدولة بوضع المعايير اللازمة للتأكد من جودة الخدمات الصحية المقدمة لأبناء المجتمع.

إن استمرار وزارة الصحة فى تحديد تكليف الأطباء فى المحافظات المختلفة أصبح لا ضرورة له مع الزيادة الكبيرة فى أعداد الأطباء، والأفضل أن يترك للمحافظات حق اجتذاب وتوظيف ومكافأة الأطباء بما يتمشى مع حاجة مجتمعاتها ، وأن يكون للمجتمع حق تعيين الأطباء بعقود محدودة المدة لا تجدد إلا بناءً على مستوى الأداء،ويترك للمجتمع تقديم الحوافز المادية والعينية التى تتيح له توظيف المستويات التى يحتاجها من الأطباء وباقى أعضاء الفريق الصحى، من ممرضات وفنيين، ويترك للمجتمع تحديد الآليات اللازمة لتقديم الخدمة الصحية، وقد يكون للجمعيات الأهلية دور هام فى ذلك.

محمود عبدالحى

سأختصر بقدر الإمكان، هناك مجموعة تعليقات بسيطة جدا أوجزها فيما يلى:

- فيما يتعلق بالفجوة بين إصدار القرارات وعملية التنفيذ، نحن فى حاجة إلى نقلة إنسانية ثقافية عقلية ذهنية بحيث لا نقول إلا ما نفعل، وليت الأفعال تسبق الأقوال حتى نحد من هذه الفجوة.

- قضية التحسين فى التعليم تذكرنى بتمثيلية إذاعية سمعناها ونحن أطفال:ذهب أحد الفلاحين إلى الباش أغا طالبا منه قطعة أرض، فقال له الباش أغا على قدر ما تجرى سأعطيك الأرض، فاستمر يجرى حتى سقط ميتا. الحقيقة أننى أشبه التحسين بهذه القصة، فما جدوى أن نسمح به بهذه الطريقة لترتفع المجاميع لدرجة أن الطلاب الحاصلين على ٨٥٪ أو حتى ٩٠٪ لا يستطيعون دخول الكليات التى يرغبون فيها.

- إن جزءا كبيرا جدا من مستقبل هذا البلد اعتقد أنه يمكن أن يكون أفضل إذا فتحنا الباب لمجال الحلول الذاتية، فمثلا قضية الدروس الخصوصية تدور فى فلك بحث الأهالى عن حلول ذاتية لمشكلة إنهيار مستوى التعليم داخل المدارس وبحث المدرسين عن حلول ذاتية لمشكلة انعدام التناسب بين مرتباتهم(بما فيها الحوافز) وتكاليف المعيشة،ومسئولية ذلك تقع بلا شك على إدارة النظام التعليمى بدءا من الوزارة وانتهاء بمديرى المدارس فى كل المراحل التعليمية، فلو أن هذه الإدارة محكمة وحازمة فى إلزام المدرسين بأداء واجبهم كاملا داخل الفصل المدرسى(مع تعويضهم بمرتبات وحوافز تكفل لهم كريم العيش)،لما انتشرت الدروس الخصوصية بهذا الشكل، وحتى ما قد يوجد منها لا يقع فى إطار الاستغلال طالما أن المدرس يؤدى واجبه كاملا فى المدرسة ويلتزم بشرف المهنة وجلالها. ودعونى أروى لكم تجربة شخصية، ففى ظل سلبيات إدارة النظام التعليمى وما نتج عنها من استفحال مشكلة الدروس الخصوصية، وعندما كانت ابنتى فى المدرسة، لاحظنا كآباء أن بعض المدرسين والمدرسات بدأوا يمارسون نوعا من الضغط لدفع البنات إلى أخذ دروس خصوصية .ففكرنا فى مجلس الآباء أن نعالج هذه المشكلة على أساس واقعى، فاقترحنا أن نجمع تبرعات اختيارية فيما بيننا كآباء لتكوين مبالغ نستخدمها كمجلس آباء لمكافأة المدرسين الممتازين، والمدرسات الممتازات، فى التعليم داخل المدرسة. فقالوا إن هذا غير قانونى، ويجب أولا توريد هذه المبالغ للوزارة ثم هى التى تقرر المكافآت لمدرسى المدرسة،فأدركنا أن الفكرة لن تنجح لأن ما سيصل إلى هؤلاء المدرسين سيكون أقل القليل ناهيك عن الروتين والمجاملات التى ستفقد هذا العمل فاعليته.

- إذا كنا نريد حقا القضاء على الدروس الخصوصية وتحقيق تفرغ الاستاذ الجامعى للتدريس والبحث (سواء فى كليات الطب أو غيرها) يتعين أن نكفل مرتبات تمكنهم ليس فقط من تلبية حاجات الطعام والشراب والسكن والانتقال وانما أيضا من المعيشة اللائقة بأستاذ جامعى، ويمعلم للأجيال فى أى من مراحل التعليم، ومعنى ذلك أن تكون مرتباتهم كافية إلى مستوى يعينهم على البحث واقتناء أحدث الكتب والدوريات ويمكنهم من متابعة المؤتمرات والندوات وحضور بعضها فى

الداخل والخارج. ولابد من أن يقترن ذلك بنظام تأديبى صارم لكل من يقصر فى اداء واجبات وظيفته. رأيى أن تطبيق ذلك أصبح ضرورة ملحة ولو اقتضى إلغاء المجانية الشكلية للتعليم.

- أيضا الموضوعات التى تثير الرأى العام ومدى فاعليتها كقيد على إصلاح السياسة التعليمية، وحتى السياسة الصحية، وكافة جوانب السياسات، هذا يحتاج جهد ثقافى شامل ويحتاج من أجهزة الإعلام أن تلعب دورا غير الذى تلعبه الآن. فمثلا فى قضايا الصحة، تخصص أجهزة الإعلام أوقات كثيرة جدا للحديث عن نقل الأعضاء والاستنساخ، لكن الوقت المخصص للحديث عن البلهارسيا والأمراض المتوطنة قليل جدا وربما لا يتجاوز بعض الإعلانات التى يمل الناس من تكرارها بل ويتندرون بها.

- تحدث الدكتور أشرف عن الصحة الوقائية، ولم يعد يمر علينا يوم إلا ونسمع أو نقرأ شيئا عن البيئة وضرورة الحفاظ عليها، ولا شك أن الحفاظ على البيئة هو أساس الوقاية.أين ذلك من حرق الزبالة المنظم فى كافة أحياء القاهرة، ويبدو أن مدينة نصر تحظى بشرف خدمة كافة أحياء محافظة القاهرة فى هذا المجال حيث على أطرافها مقالب زبالة المحافظة كلها. ولا يخفى ما لذلك من آثار صحية خطيرة على الناس، فبينما مثل هذه التصرفات الهمجية تنشر أمراضا صدرية خطيرة تطل علينا وزارة الصحة بحملة إعلامية لمكافحة الدرن. فأين الدولة وسلطتها فى مكافحة هذا التدمير للإنسان والبيئة؟ وأين المحافظة وأين مجالس الأحياء؟ وأين أجهزة الإعلام التى تتبارى فى الحديث عن نقل الأعضاء والاستنساخ والأوزون وتآكل الشواطىء؟ هل يعتقد كل هؤلاء أننا ونحن نستنشق هواء ملوثا، ونعانى من التلوث السمعى بين ضوضاء الزحام والسيارات ومدعى الطرب،هل يعتقد كل هؤلاء أن الإنسان المصرى يستطيع أن يفكر فى هذه المسائل. الحقيقة أننى أتمنى أن نكف عما أسميه الهروب للأمام بمعنى مناقشة قضايا كالاستنساخ والأوزون وتآكل الشواطىء وكأننا فرغنا من البلهارسيا ومضاعفاتها ،ومن المعالجة الصحية للمخلفات،ومن مشاكل ارتفاع المياه الجوفية.

صبحى عبد الحكيم

مثلما كنا نقول زمان من الإبرة للصاروخ، أنا أقول إن العاملين فى البيئة يقولون من القمامة إلى الأوزون.

محمود عبدالحى

الذى سيشجع الرأى العام على تطوير التعليم هو شعور الناس بان التعليم بالدرجة الأولى وسيلة للثقافة ولبناء شخصية الإنسان أكثر من كونه وسيلة لكسب العيش، وهذا يحتاج إلى تغيير

ثقافى مهم جدا مضمونه ألا تتحدد قيمة الإنسان فى المجتمع بالشهادة الحاصل عليها، إنما تتحدد بالدور الذى يؤديه فى المجتمع، ومهمة الفرد الذى تلقى قدرا كبر أو صغر من التعليم أن يترجمه إلى نفع حقيقى للمجتمع، بحيث ننتقل النقلة الإنسانية الحضارية الإسلامية التى تقول أن قيمة الشخص بمدى نفعه للمجتمع وليس بالشكل الذى يكون عليه.

اختتم حديثى بأن كثيرا من السلبيات التى تحدثنا عنها، سواء فى النواحى الخاصة بالفنيين أو بتصميم السياسات المختلفة وإدارة عمليات تنفيذها، يمكن القضاء عليها إذا استطعنا تحرير الإنسان من الخوف على كافة المستويات،فذلك مطلب رئيسى حتى نستطيع مواجهة تحديات المستقبل. فالإنسان الذى يتملكه الخوف لا يبنى حاضرا ولا مستقبلا ناهيك عن مواجهة التحديات.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة لى تعقيب بسيط عن التساؤل الخاص بدور الحكومة، أعتقد أن أى عمل جاد يتعلق بأجيال مصر المستقبلة لا يمكن للحكومة، ولا تستطيع، أن تبتعد عنه سواء كانت الملكية العامة أو الملكية الخاصة هى السائدة. وإذا كان سيرنا فى طريق الخصخصة يدعو البعض إلى اقتراح أن تنقل مسئولية التعليم والصحة إلى الجهات الأهلية، فإن الأكثر معقولية - كما أوضح الدكتور أشرف- هو أن تظل تلك المسئولية ضمن مهام الحكومة مع الترحيب بكل ما تستطيع هذه الجهات تقديمه من خدمات فى هذه المجالات فى إطار سياسة عامة متفق عليها وتشرف الحكومة على مراقبة تنفيذها، وضمان سلامة وجودة هذا التنفيذ،حتى لا تخرج عن الإطار المطلوب لهوية مصر وبناء الإنسان المصرى لمواجهة التجديات المختلفة الحالية والمستقبلة.

فى النهاية أشكر الأساتذة الأفاضل لتشريفهم دائرة الحوار هذه، ونتمنى أن نراهم فى دوائر حوار مقبلة بإذن الله.

تعقيب المحرر

قد يبدو للقارئ أن الحوار الذى دار فى هذه الدائرة قد ركز على التشخيص أكثر مما ركز على العلاج فى القضايا التى أثارها المشاركون، ورغم أننا قد نتفق أو نختلف على مثل هذا الاستنتاج إلا أننا نسترعى النظر إلى عدة أمور تتكامل معا لكى تكون الاستفادة كاملة للقارىء العادى مثلما للقارىء المتخصص أو صانع القرار، وإن اختلف كل منهم فى مدى عمق الاهتمام بالموضوعات التى أثيرت ومدى التجاوب الذى نأمل أن تسفر عنه مثل هذه المناقشات. وتتمثل هذه الأمور فيما يلى:

(١) أن التشخيص السليم للمشاكل والقضايا ربما يكون أكثر من نصف الطريق إلى علاجها،

ومن أهم الإيجابيات التى يمكن ملاحظتها فى دائرة الحوار هذه أن المشاركين فيها قد تناولوا محاور النقاش برؤية ثقافية تعكس خبراتهم وتخصصاتهم العلمية من جهة، كما تعكس، من جهة أخرى، اهتماماتهم بشئون الوطن ودفع العمل فى اتجاه حل مشاكله مع التأكيد على أهمية بناء الإنسان المصرى بناء صحيا سليما فى كل جوانب حياته حتى يكون قادرا ليس فقط على مواجهة تحديات المستقبل وإنما أيضا على صنع هذا المستقبل.

(٢) ومما يذكر للمشاركين أيضا أنهم لم يتحصنوا وراء تخصصاتهم الدقيقة لكى يحدثوا القارئ بلغة النخبة العلمية التى قد لا تكون متداولة بين كثير من المواطنين، وإنما جمع الكثير منهم بين ذلك وبين خبرات وتجارب ذاتية فى مجالات عملهم وتخصصاتهم تعكس هموما وآمالا عامة لكافة المواطنين.

(٣) إن التحليل النقدى لما أثير من موضوعات(خاصة فى مجالى التعليم والصحة) قد ركز على مخاطبة الحكومة وأجهزتها المختلفة فى مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم والصحة والاجتماع والثقافة والإعلام،وغيرها، وربما يكون المشاركون قد هدفوا بذلك إلى اختصار الطريق بالتوجه إلى من يملكون سلطة اتخاذ القرار ويقدرون على أن يقترن القول بالفعل فى اتجاه تصحيح ما قد يوجد من انحرافات عن الطريق السليم فى هذا المجال أو ذاك.وليس معنى ذلك أن المواطن المصرى فى كل موقع يشغله، من أدنى السلم الاجتماعى إلى أعلاه، ومن أبسط الأعمال والوظائف إلى أكثرها تعقيدا وارتقاءً، ليس له دور يؤديه، فالعكس هو الصحيح حيث إن هذا الدور له أهمية محورية فى القضاء على كثير من المشكلات وتنمية قدراتنا على مواجهة تحديات المستقبل.ولنأخذ مثلا قيم التدين - وهى تبدأ أصلا من الإنسان الفرد - وانعكاساتها على سلوكيات الإنسان، كيف يستقيم التدين العميق للإنسان المصرى مع استباحة الغش فى الامتحانات، أو مع استباحة دماء الأبرياء سواء بمشاركة البعض فى أعمال ارهابية إجرامية، أو باستهتار بعض قائدى السيارات بأرواح الناس فى الطريق؟! وكيف تستقيم هذه القيم العظيمة مع تقصير طبيب، أو مدرس، أو أى إنسان فى أى موقع عمل، فى أداء وظيفته واستغلال الناس بدعوى تخلف الأجور والمرتبات عن ملاحقة متطلبات المعيشة؟! فهذه الدعوى وإن كانت حقيقية لا تبرر التقصير أو الاستغلال.

(٤) إذن فالمواطن عليه دور يجب أن يؤديه، وينبغى على النظام والحكومة أن تفسح له طرقا واسعة للمشاركة وابتكار الحلول وتنفيذها، فضلا عن الحرص على سلامة البناء النفسى للمواطن وتنمية أواصر الانتماء لديه ابتداء من أسرته الصغيرة وحتى مجتمعه الكبير .بيد أنه من الضرورى

أن ننبه إلى الأثر العكسى لدعوة المواطنين إلى المشاركة فى مواجهة كثير من المشاكل(مثل تدهور البيئة، والارهاب، والعشوائيات) دون تيسير سبل فاعلية هذه المشاركة.كيف ندعو المواطنين مثلا إلى العمل على مكافحة التلوث والسيارات الحكومية هى أكبر مصدر لتلوث الهواء ناهيك عن المحارق المنظمة للقمامة بعلم المحليات، وربما بيدها، ضاربين بصحة المواطنين عرض الحائط؟!

(٥) ربما آن الأوان لكى يعيد المثقفون النظر فى كثير من القضايا من منظور يتابع روح العصر ويتجاوب معها، فما جدوى التمسك بتناقض - أكاد أقول مزعوم - بين الانتماء العروبى والانتماء الإسلامى، وما جدوى الإصرار على أن هناك تناقضا أساسيا بين الإسلاميين (بمفهوم جموع المسلمين وليس الجماعات الارهابية كما يحلو لبعض مثقفينا أن يخلطوا بينها وبين الإسلاميين) والعلمانيين؟! إذا كان لهذا التناقض وجود على مستوى العقيدة، فالعقيدة شأن بين الإنسان وربه،وإذا ما كان هناك إلتقاء على ضرورة إعمار الأرض وإعلاء قيمة الإنسان وضمان أمنه وحرياته ومشاركته الفعالة فى صنع التقدم وإحقاق العدل، فما جدوى أن يتصارع المثقفون حول منطلق كل منهم فى ذلك؟ ولا يتسع المقام لتفنيد هذا التناقض أو غيره مما يُدّعى فى حياتنا الثقافية والاجتماعية.